القوات المسلحة والاقتصاد
دراسة للدور الاقتصادي للقوات المسلحة المصرية

د / أحمد فاروق عباس
مدرس الاقتصاد – كلية التجارة بنين
جامعة الأزهر

مقدمة:

إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء خارجي، ولقد خاضت مصر منذ منتصف القرن العشرين أربعة حروب فى فترة لا تتجاوز ربع قرن (١٩٤٨ – ١٩٧٣) بالإضافة إلى حرب اليمن وحرب الاستنزاف، وقد استنزفت هذه الحروب الكثير من موارد مصر وطاقاتها وإمكانياتها، وهي الدولة الخارجة من فترة احتلال بريطاني استمر أربعة وسبعين عاماً (وانتهى بخروج آخر جندي بريطاني من مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٦) سبقته فترة اضطرابات طويلة استغرقت فترة الصراعات المتجددة بين المماليك والعثمانيين على الأرض المصرية، ثم الغزو الفرنسي ثم فترة حكم محمد علي وأبنائه، وما تميزت به تلك العصور من تغير التركيب الاقتصادي والاجتماعي لمصر مراراً. وكان توقف الصراع مع إسرائيل على الجبهة المصرية وتوقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩م إيذاناً بالبدء فى الاهتمام بمشكلات مصر الاقتصادية، حيث كان للفترة السابقة تأثيراتها على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وظهور فجوات وأزمات متواصلة، ولم تغفل القوات المسلحة المصرية مع توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل أهمية الاحتفاظ بقوات مسلحة مناسبة والاحتفاظ بكفاءتها القتالية، بل عملت على رفعها لأعلى المستويات – تدريباً وتسليحاً وكفاءة – مما جعلها على استعداد دائم واستنفار مستمر لدحر أي عدوان خارجي على الأراضي المصرية، وهو أمر له تكلفته الاقتصادية والمالية المرتفعة والآخذة فى الازدياد.

الهدف من الدراسة:

مع نهاية السبعينات من القرن الماضي كانت مصر ما تزال تعاني من آثار الاختلالات الناتجة عن فترة الحروب (حرب اليمن – حرب ١٩٦٧ – حرب الاستنزاف – حرب ١٩٧٣) وكان الاقتصاد المصري يواجه جملة من التحديات:

أولاً: أن طبيعة الموقف الاستراتيجي العسكري - وفي منطقة ملتهبة - يحتم على مصر ضرورة الاحتفاظ بقوات عاملة ذات حجم كبير لمجابهة أي تهديد طارئ، وما يستتبعه ذلك من تكاليف إضافية على الاقتصاد المصري المرهق[١].

ثانياً: ضرورة إعادة بناء الاقتصاد المصري بعد سنوات من التجمد فرضتها ظروف خارجية، مع ما يستلزمه ذلك من استثمارات هائلة فى كافة القطاعات الإنتاجية، وحشد كل الطاقات والموارد والإمكانيات المتوفرة. فتح ذلك باب التفكير بأن تقوم القوات المسلحة بالاعتماد على نفسها فى توفير الاحتياجات الجارية لها من غذاء ومسكن وغير ذلك من احتياجات لأبنائها، حتى لا تكون عبئاً على موارد الدولة المحدودة، وأن تسهم - بعد ذلك - بقدر استطاعتها فى خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا جاء إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية فى ٢٥ يناير ١٩٧٩ ، وكان الهدف من إنشائه هو استغلال فائض طاقات وإمكانات القوات المسلحة فى وقت السلم فى عملية التنمية الاقتصادية بما لا يؤثر على كفاءتها القتالية، وقد استمر ذلك طول العقود التالية، وشاركت بعض هيئات القوات المسلحة الأخرى فى عمليات البناء الاقتصادي مثل مصانع الإنتاج الحربي ودورها فى الإنتاج المدني، دور سلاح الإشارة فى إصلاح خطوط التليفونات فى القاهرة والإسكندرية فى عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقيام الهيئة الهندسية بإنشاء بعض الكباري العلوية فى المحافظات المختلفة... الخ.

إن مجال مساهمة القوات المسلحة فى المجالات الاقتصادية والإنتاجية لم يتم دراسته بشكل متعمق ومتكامل، وما زال مجالاً بحثياً بكراً، فقد انصبت معظم الدراسات التي تناولت دور القوات المسلحة على علاقة العسكريين بالبناء السياسي فى الدولة والمسائل المتعلقة بذلك، فى حين لم يحظ دور القوات المسلحة فى البناء الاقتصادي إلا على بعض الاهتمام القليل وبعض الدراسات المتفرقة، ومن هنا جاء اختيار موضوع الدراسة لتبيان دور القوات المسلحة فى عمليات التنمية الاقتصادية والآثار المترتبة على ذلك فى مصر.

(١) على الرغم من أن مصر بدأت منذ عام ١٩٧٩ فى تلقي مساعدات عسكرية أمريكية ؛ إلا أنها لم تكن تعني دائماً بمطالب تحديث القوات المسلحة. وعقدت مصر صفقات تسلح كثيرة فى تلك الفترة مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا وغيرها من الدول. بالإضافة إلى الديون العسكرية السوفيتية وفوائدها والتي استغرقت مباحثات تسويتها عقد الثمانينات كله. انظر فى ذلك:
- مؤسسة الأهرام، مركز الميكروفيلم، الملف الوثائقي للمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة (٢ أجزاء) وبه تفصيلات كثيرة عن صفقات التسليح التي عقدتها مصر فى تلك الفترة مع كثير من دول العالم ولم تكتف فقط بالمساعدات العسكرية الأمريكية.

تساؤلات الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث فى دراسة ومعرفة المتغيرات والضرورات التي أدت إلى تدخل القوات المسلحة فى الحياة الاقتصادية فى مصر، وتتضمن الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هي الظروف التي تؤدي إلى تدخل القوات المسلحة فى الأنشطة الإنتاجية فى الدول المختلفة سواء فى بعض الدول المتقدمة أو فى بعض الدول النامية ؟

٢. ما هي الطرق المختلفة والصور المتباينة لتواجد القوات المسلحة فى الحياة الاقتصادية لبعض البلدان محل الدراسة ؟

٣. ما هي أهم مجالات التنمية الاقتصادية التي تسهم فيها القوات المسلحة فى مصر، وأي هيئات القوات المسلحة المكلفة بذلك ؟

٤. هل يؤدي إسهام القوات المسلحة المصرية فى عملية التنمية الاقتصادية إلى التأثير سلباً على كفاءتها العسكرية والقتالية ؟

حدود الدراسة

بدأت مصر صناعاتها الحربية مع قدوم محمد علي واستمر الأمر ارتفاعاً وانخفاضاً حتى منتصف القرن العشرين، ومنذ نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي بدأت مصر – وبتأثير من الهزيمة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ومشكلات توريد الأسلحة فيها – إقامة البدايات الأولى لصناعاتها الحربية الحديثة، وبعد حرب ١٩٦٧ توقفت أغلب المشروعات الصناعية العسكرية – وخاصة فى صناعة الطائرات وصناعة الصواريخ – ذات التكاليف شديدة الارتفاع، إلا أنه بعد حرب ١٩٧٣ بدأ التفكير مرة أخرى فى إقامة صناعة مصرية وعربية عسكرية متطورة فى إطار جديد، لذا ستهتم الدراسة بصورة رئيسة بالفترة من ١٩٧٥ حتى الآن، وتم اختيار بداية الفترة بعام ١٩٧٥ لأنه العام الذي تأسست فيه الهيئة العربية للتصنيع ، وهي احدي الهيئات الرئيسة فى الصناعات الحربية المصرية الحديثة بالإضافة إلي تكوين الهيئة القومية للإنتاج الحربي عام ١٩٨٤، والتي انضمت إليها المصانع الحربية التي أنشئ بعضها خلال عقدي الخمسينات والستينات.

فرضية الدراسة

تحاول الورقة البحثية اختبار الفرضيات التالية:

١. تعد ظاهرة مشاركة القوات المسلحة فى الاقتصاد ظاهرة حديثة نسبياً، ولم تأخذ أبعادها المتشابكة إلا مع بناء الدولة القومية الحديثة، ومرتبطة مع مراحل نموها وتطورها.

٢. هناك أنماط متباينة لطبيعة مشاركات القوات المسلحة الاقتصادية فى بلدان العالم المختلفة، وذلك باختلاف مراحل ودرجة التطور الاقتصادي وطبيعة النظم الاقتصادية، ونوعية مطالب الدولة وأهدافها.

٣. هناك مجموعة من الأسباب والتحديات هي التي فرضت علي القوات المسلحة فى بعض البلدان – من بينها مصر - التوجه إلي المشاركة فى الحياة الاقتصادية.

٤. تعدد مساهمات القوات المسلحة المصرية الإقتصادية وعدم اقتصارها علي نشاط بعينه.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم علي جمع الحقائق والبيانات والمعلومات المتاحة لتحديد أبعاد الظاهرة محل الدراسة وفهم طبيعتها ومحدداتها وأسبابها، ويتم الاستعانة بالبيانات الإحصائية المتاحة للتعرف على كل أبعاد ومتغيرات هذه الظاهرة.

خطة الدراسة

تتناول الدراسة الموضوع محل البحث فى ثلاثة مباحث رئيسة بالإضافة إلي الخاتمة والنتائج والتوصيات، وذلك علي النحو التالي:

المبحث الأول: القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية.. الإطار النظري

أولاً: الإطار التاريخي

ثانياً: أسباب وحدود تدخل القوات المسلحة فى التنمية الاقتصادية فى مصر

المبحث الثاني: أنماط العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد فى بعض دول العالم

أولاً: الصين

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية

ثالثاً: إسرائيل

المبحث الثالث: دور القوات المسلحة المصرية فى عملية التنمية الاقتصادية

أولاً: تطور نمط العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد فى مصر

ثانياً: هيئات وإدارات القوات المسلحة ودورها فى الأنشطة التنموية

الخاتمة والنتائج والتوصيات

المبحث الأول

القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية... الإطار النظري

لقد امتد دور القوات المسلحة إلى نطاق جديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والتي تتجاوز حدود الوظائف التقليدية لها. ويتطلب فهم مثل هذا الدور إلقاء الضوء على الإطار التاريخي الذي احتوى مثل هذه الظاهرة، ثم فهم أسباب ودواعي مثل ذلك الدور غير التقليدي للجيوش. وسوف نتناول فى هذا المبحث دراسة ذلك من خلال:

أولاً: الإطار التاريخي

ثانياً: أسباب وحدود تدخل القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر

أولاً: الإطار التاريخي:

عرفت بعض المجتمعات الإنسانية فى مراحل التاريخ المبكرة والتي كان لديها مؤسسات عسكرية متمايزة الدور المتعدد الأنشطة للقوات المسلحة. ففي مصر الفرعونية وخاصة فى عصر الدولة الحديثة (١٥٧٠ – ١٠٨٧) قبل الميلاد وجد جيش مصري قوي ومنظم وقد انعكست الروح العسكرية على جميع الأنشطة الداخلية بالدولة، وأصبح الجيش هو المهيمن على جميع الإنشاءات المعمارية الطموحة التي تقيمها الدولة، وقد تولت أعداد كبيرة من الضباط وظائف عليا تخرج عن إطار دورهم التقليدي، وأصبحوا يمثلون حجر الزاوية فى جميع مرافق الدولة، بل أن جميع أوجه الحياة الاقتصادية الخاضعة للملك أصبحت تدار بواسطة أفراد الهيئة العسكرية[1]. وفي الحضارة الإغريقية القديمة ظهر الأصل العسكري لبناء الدولة فى الفكر اليوناني القديم عند سقراط واضحاً، فهو يقسم جمهور السكان إلى طبقتين أساسيتين: طبقة الزراع وطبقة المحاربين، إلى جانب طبقة ثالثة تؤخذ من طبقة المحاربين وهي الهيئة الاستشارية التي تدير الدولة ويكون لها السيادة فيها، أما عند أرسطو فلم يكن الأساس لقيام الدولة والبناء السياسي عسكرياً كما كان عند سقراط ، بل كان أساساً اقتصادياً فى البداية، حيث تتمثل وظيفة الدولة فى نظره فى منع الجريمة وتنظيم التبادل، ثم ما لبث أن أوضح أهمية الدور العسكري متداخلاً مع الدور الاقتصادي فى بناء الدولة، ويقرر أنه لا يشرف على السياسة إلا الذين أحرزوا

سلاحاً[٢]. وقد ترسخ مفهوم تداخل الجيش فى النشاط الاقتصادي فى الحضارة الإسلامية وذلك منذ تكوين الدولة الإسلامية على يد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه من بعده، فلم يعرف المجتمع الإسلامي الفصل بين الوظائف العسكرية والمدنية ، بل كان هناك تأكيد على مفهوم الوحدة فى المجتمع الإسلامي (وحدة الجماعة المؤمنة) ، ومن ثم لا يوجد تقسيم بين كيانات عسكرية وكيانات مدنية، وهكذا وجدت وحدة الوظائف المدنية والعسكرية ولم تثر اهتمام المنظرين أو علماء الدين، وخاصة أن قادة المسلمين العظام جمعوا بين السلطتين المدنية والعسكرية وعلى رأسهم الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده[٣]، ولكن مع تعاقب العصور الإسلامية وتعدد الأمصار وضرورة وجود جيش محترف بدأ هذا المفهوم فى التغير نسبياً، وظهر من علماء المسلمين من اهتم بهذا الاتجاه الجديد مثل الماوردي الذي ذكر فى كتابه «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» أن أحد واجبات قائد الجيش «أن لا يمكّن أحداً من جيشه أن يتشاغل بتجارة أو زراعة لصرفه الاهتمام بها عن مصابرة العدو وصدق الجهاد»[٤]، أما ابن خلدون فقد قدم تحليلاً وظيفياً شاملاً لطبيعة الدولة فى عصره ودور الوظيفة العسكرية فيها والتي يعتبرها أساس الوظائف السياسية. ويظهر ذلك من خلال حديثه عن مراتب الملك والسلطان وألقابها[٥]، والذي يوضح فيه أعباء الحكم محدداً مسئولياته ووظائفه، ويرى أن الحكم يهتم بتحقيق وظائف أربعة أساسية ، تأتي الوظيفة العسكرية فى مقدمتها «فالسلطان محتاج إلى حماية الكافة من عدوهم بالمدافعة عنهم» ، ثم تأتي بعد ذلك الوظائف الاقتصادية والسياسية والقضائية، أما عن طبيعة بناء الدولة عند ابن خلدون فقد قام على دعامتين أساسيتين وهما : البناء العسكري ، ثم البناء البيروقراطي، وهو ما عبر عنه ابن خلدون بالسيف والقلم، يتفرع كل منهما إلى عدة أبنية فرعية، حيث يتكون القلم من:

أ- قلم الرسائل والمخاطبات.

ب- قلم الصكوك والاقطاعات.

ج- قلم المحاسبات، وهو صاحب الجباية والعطاء وديوان الجيش.

بينما يتكون السيف من:

أ - صاحب الحرب. ب - صاحب الشرطة.

ج - صاحب البريد. د - ولاية الثغور.

وهكذا يبدوا الترابط واضحاً بين كل من البيروقراطية والعسكرية، سواء فى جانبها المدني - القلم - حيث نجد ديوان الجيش فى قلم المحاسبات، أو جانبها العسكري - السيف - الذي نجد فيه بجانب الأبنية العسكرية صاحب البريد[٦].

وقد كان الإسهام الحقيقي والأساسي لابن خلدون هو تحليله الشامل لعدد من عناصر البناء السياسي والاقتصادي التي كانت موجودة فى عصره، وقد كانت تلك الأبنية والتي تناولها بالتحليل الشامل هي:

١- الوزارة ٢- الحجابة ٣- ديوان الإعمال والجبايات

٤- ديوان الرسائل والكتابة ٥- الشرطة ٦- قيادة الإساطيل

وقد ارتبطت كل تلك الأبنية بالشئون العسكرية فيما عدا ديوان الرسائل والكتابة وكذلك الشرطة، ففي تحليله لديوان الأعمال والجبايات - وهو المعني بالوظيفة الاقتصادية - نجده يذكر الدور العسكري الأساسي فيه، وأن من ضمن أعماله الجبايات وحفظ حقوق الدولة فى الدخل والخرج، واحصاء الجنود بأسمائهم وتقرير أرزاقهم وصرف أعطياتهم فى توقيتاتها، ويذكر أن ديوان الجيش من أول الدواوين التي أنشئت وكان ذلك عام ٢٠ من الهجرة، وأنه اهتم بالمهام العسكرية والجبايات وبيت المال خلال الخلافتين الأموية والعباسية[٧].

ومع تعدد الدول الإسلامية وتباين الظروف والأحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية تباينت الاجتهادات وظهرت مساهمات أخرى لبعض علماء المسلمين مثل ابن سينا والفارابي، وتدور كلها حول أهمية الوظيفة العسكرية فى الدولة وتعدد مهامها[٨].

يتضح من كل ذلك أن الدور العسكري وتداخله مع الوظائف الاقتصادية وغيرها كان مميزاً فى الحضارات القديمة - ولم تكن درجة التطور تسمح بغير ذلك - فلم يكن هناك فصل واضح بين الدور العسكري والدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، ولكن مع ظهور الدولة القومية فى العصور الحديثة حدث الفصل بين الوظيفة العسكرية والوظيفة الاقتصادية، إلا أن ظروفاً أخرى اقتضت وأدت إلى

تدخل القوات المسلحة – فى ظروف ما – فى البناء الاقتصادي، وإن اختلفت المبررات فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة"(٥).

ففي الفلسفة والنظرية الماركسية وتطبيقاتها فيما بعد نجد الدور الاقتصادي للجيوش الحديثة واضحاً، فهي جيوش تحارب عندما يستدعى الأمر ذلك وتسهم فى الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع فى وقت السلم، ومن هنا كان التأكيد على مفهوم «الجندي المواطن» الذي ظهر أثناء «المسيرة الطويلة» التي قادت الثورة الصينية إلى النصر وإقامة الدولة عام ١٩٤٩، ولعل التأكيد على دور الجيش فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية يبدو بوضوح فى تلك الرسالة التي أرسلها كارل ماركس إلى فريدريك انجلز فى سبتمبر ١٨٥٧ ويشير فيها إلى مقالة انجلز عن « الجيش « "The Army" قائلاً "إن تاريخ الجيش يجعلنا نصحح مفاهيمنا أكثر من أي شيء آخر عن العلاقة بين قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، وبصفة عامة فإن الجيش مهم للتنمية الاقتصادية، فلقد كان الجيش هو أول مكان نما فيه نظام كامل للمرتبات وأول مكان استخدمت فيه الآلة على نطاق واسع" كما أشار ماركس كذلك إلى أن مبدأ تقسيم العمل أول ما نما كان فى الجيش من خلال تطبيقه على الأفرع المختلفة(٩)، وفي هذا السياق عبر لينين فى إحدى رسائله التي أرسلها من منفاه فى سويسرا فى ٢٤ مارس ١٩١٧ عن برنامجه لإيجاد جيش من البروليتاريا ورأي أن يضم كل السكان البالغين من الجنسين ما بين ١٨ – ٦٥ عاماً، ويقوم هذا الجيش بتعليم وتدريب وتسليح الأميين، وإذا لم ينظم هذا الجيش ويقوم بعمله فى نهضة البلاد فإنه من المستحيل تأمين الحرية الحقيقية أو بناء الديموقراطية(١٠). وامتداداً لهذا الاتجاه فإن تروتسكي اقترح أن يستخدم الجيش الأحمر فى المجالات الرئيسية للاقتصاد، ولقد بدأ حملة لإقناع طوائف المجتمع بذلك، عندما ظهر فى منتصف يناير ١٩٢٠ أمام رؤساء اتحاد التجارة وذكر، أن الموقف الاقتصادي قد بلغ درجة من الحدة تفرض إضفاء طابع عسكري على القوة العاملة كحل أمثل»(١١).

---

(١) إن « تاريخ المجتمعات البشرية يشهد على أن الجيش كان دائماً فى النقطة المركزية من عملية نشوء التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية ونشوء المجتمعات وتكونها فى تشكيلات وطنية، أي فى النقطة المركزية من عملية نشوء الأمم ودولها، شواهد كثيرة تؤيد هذه الفرضية الأساسية، ابتداء من الجيش فى مصر الفرعونية، والجيش الذي وحد الصين حول سلالة الهانس وفارس القديمة، مروراً بالدول القومية الأوروبية الحديثة، فرنسا من فرسنجيتوريكس إلى نابليون، وبريطانيا حول كروموويل، والوحدة الألمانية بفضل بسمارك والايطالية حول جاريبالدي، وروسيا بطرس الأكبر وانتهاء بمجالس الجنود عام ١٩١٧، والسويد فى عهد شارل الثاني عشر، ولا يختلف الأمر فى الأمكنة الأخرى، من اليابان إلى تركيا، ومن اسبانيا إلى الحبشة، وفي الدول التي زالت واندثرت اليوم فى افريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، ففي كل مرة حاولت بها المجتمعات البشرية أن تعطي لنفسها وجوداً متكاملاً بوصفها كياناً وطنياً متميزاً ملتفاً حول مركز للسلطة كان الجيش فى النقطة المركزية من العملية بأسرها، ورأس الحربة التي شقت الطريق وأمنت السلطة الوطنية، وحمت الحدود، ووحدت – كلما كانت الظروف تطرح مشكلة الوحدة – مختلف المقومات التي تؤلف الكيان الوطني ». انظر فى ذلك:

د. أنور عبدالملك وآخرون، « الجيش والحركة الوطنية... مصر فيتنام، باكستان، اندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو »، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٣٦ – ٣٧. (وأصل الكتاب صادر بالفرنسية عام ١٩٧١، وترجمه إلى العربية حسن قبيس، وصدر ضمن سلسلة مكتبة الأسرة عام ٢٠١٢م).

وفي نفس الإطار رأي ماوتسي تونج أن «الهدف الوحيد للجيش هو الوقوف بثبات إلى جانب الشعب الصيني وخدمته بكل أمانة وإخلاص» وذلك على أساس الاستفادة من الطاقة العاملة (رأس المال البشري) ورفض الاحتراف سواء فى الجيش أو فى غيره من المجالات بحيث يكون لدى الصين ٧٥٠ مليون مواطن جندي[١٣].

وكذلك ظهرت أدوار الجيوش فى الدول النامية المستقلة حديثاً من الاستعمار، ففي العالم الثالث ومنذ الاستقلال السياسي وانتهاء حقبة الاستعمار، ومع صعود الحركات الوطنية لم يكن دور الجيش سوى أن يكون نتيجة للعمل المشترك بين جماهير الشعب والدولة الوطنية المستقلة حديثاً، فهو إذن جيش الدولة الوطنية والضمان فى نهاية المطاف لاستقرار مؤسساتها ولاستقلال سلطتها فى التقرير[١٤]. ويمكن القول أن هناك تمايزاً واضحاً بين دور الجيوش فى الدول الغربية عن دوره فى الأمم المستقلة حديثاً فى الشرق، ففي الأولى نشأت الجيوش وخاضت حروباً توسعية لا تنتهي بدءاً من قرون الحرب مع العالم الإسلامي فى الحروب الصليبية، ثم حروب الدويلات الأوروبية مع بعضها منذ بدايات عصر النهضة وحتى القرن ١٩ (وقبلها الحروب الدينية داخل الممالك الأوروبية وبين طوائفها الدينية المختلفة) ثم حروب الاستعمار (فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) طوال القرن ١٩ وحتى منتصف القرن ٢٠، ثم الحروب العالمية بين دول وإمبراطوريات الغرب الكبرى، وحتى الحروب بالوكالة فى زمننا المعاصر، وذلك بخلاف دور الجيوش فى الشرق التي خاضت فى اغلب دوله – كالصين واندونيسيا ومصر والبرازيل وغيرهم – معارك الاستقلال السياسي والاقتصادي، ونشأت فى إطار النضال ضد الاستعمار، ووضع كلا النوعين من القوات المسلحة – فى الغرب الذي استخدم جيوشه فى التوسع وشن الحروب والاستعمار وفي الشرق الذي استخدمها كأحد اذرع الدولة الوطنية وضمان بقائها فيه ظلم للثانية - فالكوادر التي انبثقت عن الفلاحين والعمال والمثقفين المسلحين عبر المسيرة الطويلة لتكوين الدولة الوطنية الحديثة فى الصين على سبيل المثال – طبقاً لهذا التحليل - توضع على قدم المساواة بحكم كونها تشكل جيش الشعب مع جيوش الدول الغربية وتخضع لنفس التحليل[١٥]. فالجيش إذن ليس كياناً مجرداً، منقطعاً بفعل ركيزة معرفية ما عن الركيزة التي يعيش فيها ويعمل ضمنها، بل هو عنصر لا ينفصل عن التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بأسرها، وضمن مجتمع وطني معين

يمر بمرحلة معينة من تطوره التاريخي السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٥]. وتجب ملاحظة أن هذه الدول لم تكن قد استكملت بناءها الاقتصادي بعد عقود من النهب الاستعماري، وكانت هياكلها الإنتاجية ما زالت متخلفة، والصناعة في مراحلها البدائية، وبالإضافة إلى ذلك كان افتقارها الشديد إلى رؤوس الأموال الوطنية وإلى الكفاءات الإدارية والفنية، ومن هنا كان الاعتماد على مساعدة الجيوش في عمليات البناء الاقتصادي واستغلال فائض قدراتها البشرية والتنظيمية في هذا المجال، ففي تنزانيا – على سبيل المثال – كان الرئيس نيريري يؤكد على دور الجيش في بناء الأمة والاضطلاع بعبء مهام التنمية، وفي اندونيسيا كان أحد المبادئ الأساسية التي أكد عليها الرئيس سوهارتو منذ وصوله للحكم هو مبدأ «الوظيفة المزدوجة» الذي يقوم على أن القوات المسلحة الإندونيسية يجب أن تساعد في بناء الأمة اقتصادياً بجانب وظيفتها العسكرية[١٥].

وفي نهاية الحديث عن هذا الجزء الخاص بالتطور التاريخي لدور القوات المسلحة في التنمية الاقتصادية يجب التأكيد على أن تدخل القوات المسلحة في دولة ما هو بطبيعته مؤقت، ولا يغني عن القوى الاقتصادية والإنتاجية الطبيعية، وأن ذلك استدعته ظروف تاريخية معينة، وكذلك عدم نضج الكثير من الأبنية الاقتصادية والإنتاجية في كثير من الدول.

ثانياً: أسباب وحدود تدخل القوات المسلحة في التنمية الاقتصادية في مصر:

استند تدخل القوات المسلحة في مجالات التنمية الاقتصادية إلى مجموعة من الحجج من أبرزها:

١. أن هناك تياراً واسعاً –عرضنا لوجهة نظر أبرز مؤيديه في العالم العربي – يتبني وجهة النظر القائلة بأن القوات المسلحة تشكل تنظيماً اجتماعياً حديثاً يملك من المؤهلات والقدرات ما يمكنه من قيادة وتوجيه عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية[١١]. كما أنها تمتلك قدراً عالياً من الضبط الداخلي الذي يسمح لها بالحركة المنظمة وبوجود قيم الانجاز والكفاءة والفعالية ما يمكنها من أن تنفذ بفعالية بعض الأنشطة التي تتطلب قرارات سريعة وقدرات تنظيمية عالية[١٢]. وفي التجربة المصرية وبحلول

(١) يتنافى مع ما سبق نزعة المغامرة التي طبعت بعض قادة الجيوش في بعض الدول وفي مراحل تاريخية معينة للقيام بأدوار تسيطر فيها على سلطة التقرير السياسي وتخضعها لمصلحة فرد أو مجموعة معينة، وغالباً ما تكون تلك الانقلابات ستاراً لمصالح طوائف معينة داخل الدولة ذات ارتباط بقوى ومصالح دولية، وهو الاستنتاج الذي تدل عليه خبرة الانقلابات في سوريا أواخر الأربعينات، واندونيسيا عام ١٩٦٦، وتشيلي عام ١٩٧٣، والكونغو عام ١٩٦٤ وغيرها.

عام ١٩٨٢ ارتأت الدولة الرجوع للتخطيط الاقتصادي، وفي ضوء الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ - ١٩٨٧) برزت الفجوة بين المأمول تحقيقه وواقع الاقتصاد المصري، ومن ثم كان القرار بمشاركة القوات المسلحة بإمكانياتها التنظيمية والتنفيذية والتخطيطية فى انجاز بعض مهام وأهداف الخطة وفي التوقيتات المحددة لها.

٢. إن التقدم التكنولوجي وترابط المجتمع المعاصر قد أدى إلى تضييق الفجوة بين المنظمة العسكرية والمنظمات المدنية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تفاعل العسكريين مع المدنيين فى مجاراة التقدم العلمي، وقد ارتبط بذلك "تمدين" أجزاء من المؤسسة العسكرية بحيث أصبح أفرادها يهتمون أكثر بالسياسات التكنولوجية والاقتصادية[١٨].

٣. ضعف البناء الاقتصادي لدى أغلب الدول النامية، وانخفاض مستوى الخدمات المتاحة فيها، وكذلك ضعف مستوى الدخول مما يجعل مطالب المواطنين موجهة بالأساس نحو الحصول على نصيب من الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وايجاد فرص العمل، وبالإضافة إلى ذلك تتميز الدول النامية - وأغلبها حديثة العهد بالاستقلال - بخاصية غياب الإجماع القومي على أسس التنظيم السياسي والاقتصادي وعدم الاتفاق على استراتيجية موحدة للتنمية[٥]. ومن المتصور فى ظل هذا الوضع أن يمتد دور القوات المسلحة إلى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لدعم استقلالها المادي وكذلك لتحسين قدراتها القتالية من خلال برامج تحديث الأسلحة.

٤. تضخم الموازنات الدفاعية والعسكرية فى أغلب دول العالم، وعظم المنفق على القوات المسلحة، وإذا كان ذلك لا يعد مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة، إلا أن توفير تلك المتطلبات يُعد أمراً شديد الصعوبة بالنسبة لدول العالم الثالث وظروفها الاقتصادية السيئة، وهو ما يحتم إيجاد بديل يمكن للقوات المسلحة أن تساعد نفسها من خلاله فى توفير الاحتياجات الضرورية للأمور الدفاعية، ومحاولة تقليل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة[٥]. وقد زادت

(١) يذهب بنا ذلك إلى أسس التنظيم السياسي والاقتصادي فى الدول النامية. وإذا كانت الجوانب السياسية خارج نطاق اهتمام هذه الدراسة، إلا أن أسس النظام الاقتصادي في الدول النامية ما زال محل بحث واختلاف عميق داخل نطاق النخب المختلفة فى هذه البلدان، ما بين الاختيار بين النظام الرأسمالي أو الاشتراكي، وكذلك جدود تدخل الدولة فى الاقتصاد. بالإضافة إلى عدم شعبية الكثير من البرامج الاقتصادية المقترحة (كالخصخصة على سبيل المثال) وهي قضايا ما زالت معلقة ولا توجد إجابات نهائية عليها لدى نخب هذه البلاد من الممكن أن تبني عليها الدول مستقبلاً يمكن الاطمئنان إليه.

(٢) تظل الدول المتقدمة هي صاحبة السبق فى كبر حجم الميزانيات العسكرية كما يوضح ذلك معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri) فى تقريره السنوي عن أرقام الإنفاق العسكري لكل دول العالم. وتأتي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وبريطانيا واليابان وفرنسا فى المراكز الأولى لأكثر دول العالم فى الإنفاق العسكري. وإذا أمكن لهذه الدول توفير فوائض الأموال لجهازها العسكري نجد أن الدول النامية تجد صعوبة شديدة فى ذلك لتخلف بنائها الاقتصادي، بالرغم من عظم التهديدات العسكرية المحيطة بها، سواء جاءت هذه التهديدات من دول أخرى مناظرة أو من منظمات ومجموعات إرهابية أصبحت منتشرة على رقعة جغرافية هائلة. بل أن فكرة الدولة نفسها أصبحت تتعرض لمخاطر شديدة سواء على المستوى الفكري أو على مستوى التنظيمات العرقية أو الدينية التي أصبحت تعرض نفسها بديلاً لفكرة الدولة ذاتها - وليس بديلاً لنظام حاكم ما - ويمكن القول أن ذلك وافق مصالح أطراف معينة وجدت أن التحالف - بطريق غير مباشر - مع هؤلاء الفاعلين الجدد يمكن أن يكون مفيداً. والقوات المسلحة فى أي مكان هي الحارس الأول لفكرة الدولة وبقائها.

نفقات القوات المسلحة في كل دول العالم نتيجة تضخم أوجه الإنفاق على مهامها والتي تتمثل فيما يلي[١٩]:

١- المرتبات والأجور:

ويعتمد ذلك على إجمالي القوة العسكرية العاملة والاحتياط والتعويضات، كما يضاف إليها نفقات التدريب والتجهيز والإقامة والتغذية، وكلما زاد عدد القوات المسلحة في دولة ما (القوات العاملة والاحتياط) زادت نفقات المرتبات والأجور، وبصفة عامة تقدر هذه الحصة من ميزانية الدفاع في غالبية الدول بنحو ٢٠ – ٢٥٪ من نفقات الدفاع في الدولة، وفي مصر تدنت مرتبات العسكريين بصورة كبيرة بدءاً من أواخر السبعينات نتيجة للتضخم الشديد، "فيمكن لسكرتيرة جديدة تعمل في شركة بترول أجنبية أن تحصل على دخل أكثر مما يحصل عليه عقيد في الجيش"[٢٠]، وفي عام ١٩٨٢ أضرب الفنيون بالدفاع الجوي في أربع قواعد عسكرية احتجاجاً على تغيير لائحة الترقيات[٢١].

٢- الغذاء والوقود:

يقدر بصفة عامة ما يخصص لهذين البندين من ٦ – ١٠٪ من ميزانية الدفاع، حيث يستخدم الوقود في المجالات المختلفة في القوات المسلحة، ويعتمد ذلك على أعداد الدبابات والغربات المدرعة والعربات العادية والجرارات، وكذلك أعداد الطائرات بأنواعها المختلفة في سلاح الجو، وقطع البحرية في القوات البحرية للدولة.

٣- صيانة الأسلحة والمعدات الحربية:

تقدر النسبة المخصصة لهذا البند حوالي ١٥٪ من ميزانية الدفاع، وبصفة عامة تقدر النسبة المخصصة للصيانة بنحو ٥ – ١٠٪ من قيمة المعدات، فالمعدات التي تبلغ قيمتها ٣٠ مليار دولار تحتاج لنحو ٣ مليار دولار سنوياً للصيانة.

٤- الإنشاءات والتحصينات:

تقدر نسبة هذا البند بصفة عامة بنحو ١٠٪ من الميزانية الدفاعية، وتزداد هذه النسبة في فترات التوترات والحروب.

٥- الأسلحة والمعدات والبحث والتطوير:

يقدر ما يخصص لهذه البنود بنحو ٥٠٪ من الميزانية الدفاعية للدولة، وتدعم الدولة تكاليف البحث والتطوير العسكرية الخاصة بفروع القوات المسلحة المختلفة. وقد حققت مصر الاكتفاء الذاتي فى مجموعات مهمة من الصناعات الحربية كمدافع الهاون ومعظم القذائف وكذلك فى الصواريخ والمدافع القاذفة، وذلك منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي[٢٢]، كما يتم التصنيع الكامل لبعض أنواع الدبابات الحديثة وطائرات التدريب وأجهزة الرؤية الليلية وغيرها من الصناعات العسكرية، إلا أن التطوير المستمر لتلك الأسلحة يحتاج إلى استثمارات كبيرة، وكذلك المنظومات فائقة التطور فى الأسلحة المختلفة والتي يتم شراءها بالكامل من الخارج، وتتعاون مصر مع عدد كبير من الدول المتقدمة فى صناعة الأسلحة (فرنسا – الولايات المتحدة – ألمانيا – روسيا – الصين وغيرهم) فى إنتاج وتصنيع بعض نوعيات الأسلحة فى مصر. ويمكن القول أنه نتيجة لتأخر الصناعة المصرية وتخلفها فى العديد من القطاعات – لحداثة دخول مصر عصر التصنيع عموماً – فقد نشأت الصناعات الحربية المصرية نتيجة لاتفاقيات ثنائية بين مصر ودول الكتلة الشرقية فى سنوات الخمسينات والستينات، ومع دول الغرب بدءاً من أواخر السبعينات، وهو الأمر الذي يفسر لماذا لم تنشأ الصناعات الحربية من القطاع المدني للإنتاج والتصنيع كما حدث فى دول الغرب.

وقد ثار الجدل والنقاش فى مصر منذ فترة حول دخول القوات المسلحة ومشاركتها فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات رئيسية فى هذا المجال[٢٣]:

الاتجاه الأول: مشاركة القوات المسلحة فى التنمية الاقتصادية طبقاً لخطة سنوية تنبثق من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ووفق إمكانيات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وتحاط وزارة التخطيط – وغيرها من الوزارات ذات الصلة – بذلك، وأن العائد سوف يستثمر فى تنمية قدرة القوات المسلحة فى كافة المجالات.

الاتجاه الثاني: عدم مشاركة القوات المسلحة فى جهود التنمية لأن من شأن ذلك أن يؤدي بالقوات المسلحة إلى الانصراف تدريجياً عن مهمتها الأساسية، ولأن التوسع فى أوجه المشاركة فى مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة (صناعية، زراعية، خدمية، بنية أساسية) من شأنه أن يخلق مصالح قد تبعد أصحابها عن المهمة الأساسية للقوات المسلحة، وكان الرد على أصحاب هذا الاتجاه أن الجهاز المنوط بهذه

المهمة هو جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بتنظيمه وكوادره الفنية المؤهلة لذلك دون تدخل من التشكيلات المقاتلة - البرية أو البحرية أو الجوية - والتي قد يؤثر اشتراكها على كفاءة القوات أو استعدادها القتالي، أما فيما يختص بمخاوف الانحراف عن الهدف الأصلي للقوات المسلحة فإن عمل جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وغيره من الأجهزة المشاركة - كالهيئة الهندسية للقوات المسلحة وغيرها - يأتي ضمن إطار خطة الدولة للتنمية وبتكليف منها لأجهزة القوات المسلحة، وذلك وفق مطالب محددة من قطاعات الدولة المختلفة تطلب فيها تلبيه احتياجات محددة تتناسب وفائض قدرة هذا الجهاز أو غيره، وبعد تلبية المطالب الأساسية للقوات المسلحة.

الاتجاه الثالث: قصر مشاركة القوات المسلحة في التنمية على تنفيذ بعض مشروعات البنية الأساسية (طرق-كباري-أنفاق-اتصالات...الخ) في بعض المناطق والاتجاهات الاستراتيجية ذات الأهمية لمهام القوات المسلحة في أعمال التمركز والتحرك، أي في مجال إعداد وتجهيز الدولة ومسرح العمليات للأعمال القتالية، أي أن هذا الاتجاه يؤيد جهود القوات المسلحة التي تدعم النواحي الدفاعية فقط.

ومن منظور تاريخي، أسهمت القوات المسلحة المصرية في مجالات تنموية متعددة، وكان سبب دخولها في البداية هو تعاظم الحاجة إلى مساعداتها خاصة في فترات واجهت الاقتصاد المصري ظروفاً بالغة الصعوبة، ومن أمثلة هذه المجالات:

١. تُعد عملية الغذاء للجندي عملية مهمة جداً، وإذا كانت كميات الغذاء التي تستهلكها القوات المسلحة مسحوبة من الرصيد الغذائي للشعب، فإن ذلك يؤدي إلى نقص المعروض من الغذاء وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية، لذلك أصبح الهدف الرئيس لقطاع الأمن الغذائي في القوات المسلحة هو إخراج أفراد القوات المسلحة من القطاع الاستهلاكي عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي لها في جميع مجالات الأمن الغذائي، وذلك كمرحلة أولى يتبعها طرح الفائض من إنتاجها في هذا المجال لخدمة باقي أفراد المجتمع، ولكي تحقق القوات المسلحة هذا الهدف فقد أنشأت جهاز تنظيمي متكامل هو إدارة الأمن الغذائي التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وقد قامت تلك الإدارة برفع عبء تدبير أصناف الأغذية المختلفة - من المنتجات الحيوانية

والنباتية – عن عاتق الدولة"[٥]، أدى ذلك إلى ترشيد الإنفاق العسكري وتحويل جزء من ميزانية القوات المسلحة وهو الإنفاق الاستهلاكي إلى أوجه الإنفاق الاستثماري والإنتاجي، كما هدفت من وراء ذلك أيضاً إلى تحقيق السرية والأمن فيما يختص بالمعلومات المتعلقة بحجم القوات وتمركزها[٢٤].

٢. ساهمت القوات المسلحة بدءاً من النصف الثاني من السبعينات فى حل مشكلات تكدس البضائع، والقضاء على الاختناقات فى الموانئ المصرية وتأخير تفريغ السفن، وما يترتب على ذلك من تعويضات للسفن الأجنبية تبلغ ملايين الدولارات كغرامات تتحملها الدولة، فضلاً عن الضرر الذي يلحق بالبضائع وخاصة إذا كانت مواد غذائية نتيجة لتأخير عملية التفريغ وتركها فى العراء، وقد وصلت تلك المشكلة إلى ذروتها عام ١٩٧٧ نتيجة للزيادة الكبيرة فى أعداد السفن المطلوب تفريغها وعدم قدرة خدمات الموانئ على مواجهة ذلك، وقد قامت القوات المسلحة بمعاونة هيئة ميناء الإسكندرية فى إنهاء هذا الاختناق بنقل ٢٥٢,٦٩٧ طن من التكدسات الموجودة بالميناء إلى مستودعات محيطة بالمدينة، وقد بلغ عدد السفن المترددة على الميناء فى نفس العام ٣٠١٧ سفينة ارتفع فى عام ١٩٨١ إلى ٣٩١٤ سفينة[٢٥].

٣. عانى قطاع البنية الأساسية عموماً فى مصر من كثير من المشكلات، حيث حدث ضغط شديد على هذا القطاع فى المدن التي ازداد عدد سكانها زيادة كبيرة دون زيادة تذكر فى استثمارات البنية الأساسية لما يقرب من ١٠ سنوات (١٩٦٥ – ١٩٧٥) وقد أدى ثبات الأسعار الاسمية للخدمات لفترة طويلة إلى انهيار مستواها وضعف الأجهزة القائمة عليها ومحدودية التوسع فيها، وقد برز ذلك بصورة خاصة فى مجالات الاتصالات والمواصلات والتشييد، وفي هذا الإطار برز دور القوات المسلحة فى مجال المواصلات والاتصالات وإنشاء الطرق والكباري والجسور، فعلى سبيل المثال واجهت الدولة طوال السبعينات والثمانينات مشكلة الاتصالات السلكية واللاسلكية نتيجة لعدم إجراء أعمال الصيانة لشبكات الاتصالات لمدد طويلة، بل إن كثيرًا من الشبكات كان قد انتهى عمرها الافتراضي منذ فترات طويلة ؛ نظراً لتوجيه معظم

(١) بدأ ذلك المشروع فى عام ١٩٨١ عندما أعلن وزير الدفاع أن القوات المسلحة سوف تنتج احتياجاتها من الغذاء فى العام القادم، وفي أغسطس ١٩٨٢ أعلن أن القوات المسلحة أصبحت لا تشترى لحوماً ولا بيضاً ولا دواجن، بل تنتج كل احتياجاتها من مزارعها، انظر فى ذلك:

- الملف الوثائقي للمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة. المجلد الثاني، مؤسسة الأهرام، مركز الميكروفيلم، ٢٠٠١م.

موارد الدولة للمجهود الحربي خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٤، وبحلول منتصف السبعينات تفاقمت هذه المشكلة[٥]، ولحل هذه المشكلة فقد تم وضع خطة لتطوير وسائل الاتصالات وتوفير شبكات تليفونية محلية لتخدم السنترالات الآلية فى جميع مدن الجمهورية، وأصبح من الضرورى أن تستغل كافة الطاقات والإمكانيات المتيسرة فى الدولة ومن بينها القوات المسلحة بإمكانياتها الفنية والبشرية المدربة وخبراتها فى هذا المجال، ومن هنا خصصت بعض الوحدات من إدارة الإشارة فى القوات المسلحة للمشاركة فى أعمال جهاز مشروعات الخدمة الوطنية فى أعمال قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك فى مشروعات زيادة سعات الشبكات الأرضية الخاصة بسنترالات القاهرة والإسكندرية لصالح الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية[٣٦].

٤- وبالنسبة لقطاع التشييد، فقد واكب دخول القوات المسلحة هذا المجال مجموعة من المتغيرات ألمت بهذا القطاع فى السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ومن أبرز تلك المتغيرات[٣٧]:

- النقص فى السيولة لدى شركات المقاولات بسبب تراكم المديونيات الخاصة بالجهات المختلفة لدى هذه الشركات.
- إتباع أسلوب التكليف فى طرح المشروعات للتنفيذ ما ترتب عليه تضخم الأعمال بالنسبة لبعض الشركات ورفع التكلفة وتأخر التنفيذ فى كثير من الأحيان.
- عدم توفر شركات متخصصة بالقدر الكافي ودخول بعض شركات المقاولات فى أعمال تخرج عن نطاق الأبنية والتشييدات.
- النقص فى أعداد العاملين فى قطاع التشييد بصفة عامة وفي بعض التخصصات بصفة خاصة.
- النقص فى مواد التشييد والبناء المحلية والمستوردة بالإضافة إلى عدم توافرها فى الوقت المناسب.

(١) كان كثير من رجال الأعمال يضطرون إلى السفر إلى لبنان أو اليونان لإجراء الاتصالات التليفونية مع دول العالم المختلفة لانجاز أعمالهم، ووصل الأمر إلى وجود صعوبات بالغة فى تحقيق الاتصال الداخلي بين المحافظات والمدن المصرية، بالإضافة إلى وجود عجز كبير فى أعداد الخطوط التليفونية المطلوب توفيرها للجمهور ورجال الأعمال والمستثمرين، وأصبحت وسائل الاتصالات فى تلك الفترة أهم العقبات فى وجه قيام تنمية اقتصادية جادة ومستمرة.

وقد قامت القوات المسلحة بمساعدة القطاع المدني فى التخفيف من حدة هذه المشكلة بإنشاء وحدات سكنية فى مختلف المدن المصرية وخاصة فى القاهرة الكبرى والإسكندرية وبورسعيد والسويس وسيناء وغيرها، وكذلك كانت لها مساهماتها فى مجال إنشاء الكباري والجسور، وفي مجال مد الطرق ورصفها[٢٨].

٥. كذلك اتجهت القوات المسلحة إلى تحويل بعض خطوط الإنتاج فى المصانع الحربية إلى الإنتاج المدني، ويمكن القول أن القوات المسلحة هي العميل الرئيسي لشركات الإنتاج الحربي، إلا أن وصول القوات المسلحة إلى حد الاكتفاء فى بعض أصناف الإنتاج الحربي يؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاديات تلك القطاعات الإنتاجية. وتواجه الدولة مشكلة انخفاض الطلب على منتجات الإنتاج الحربي بتحويل بعض خطوط الإنتاج لإنتاج سلع للقطاع المدني وعرضها فى السوق المحلي، كما تقوم بتصدير بعض تلك المنتجات. وتوجد علاقة وثيقة بين الإنتاج الحربي والصناعات المدنية، حيث يؤثر كل منهما فى الآخر تأثيراً كبيراً، فلكي تنشأ صناعات حربية لابد من وجود قاعدة صناعية مدنية عريضة تساعده وتلبي احتياجاته الفنية والبشرية والمادية. وهناك عدة جهات عاملة فى مجال الإنتاج الحربي والمدني فى مصر وكلها على علاقة وثيقة بالقوات المسلحة مثل: وزارة الإنتاج الحربي، الهيئة العربية للتصنيع.

المبحث الثاني
أنماط العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد فى بعض دول العالم

تختلف أنماط علاقة الجيوش بالاقتصاد فى دول العالم المختلفة، ومن الجدير بالذكر أن تلك العلاقة لم تقتصر – كما سوف ندرس – على الدول النامية فقط، بل هي ظاهرة متكررة فى اغلب بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وإن اختلف نمط العلاقة من دولة لأخرى تبعاً لتباين تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ودور القوات المسلحة فى النظام الاقتصادي والسياسي، وسوف ندرس فى هذا المبحث طبيعة علاقة الجيوش بالاقتصاد فى مجموعة من الدول ركزنا أن تكون متباينة فى درجة تقدمها الاقتصادي والسياسي، كما أنها بلدان موزعة على قارات العالم المختلفة.

أولاً: الصين

نظراً لكون الصين تاريخياً دولة زراعية فى الأساس – خاصة وأنها مكلفة بإطعام نحو مليار ونصف نسمة – فقد أُلقي على الوحدات العسكرية المتمركزة فى مناطق زراعية واجب تقديم المساعدة والعون للفلاحين فى تلك المناطق، عن طريق توعيتهم وتقديم المعونات الفنية وكافة الإمكانيات المتاحة لهم، وتعد هذه الوحدات مسئولة أمام الدولة عن نجاح الخطة الزراعية المستهدفة فى المنطقة المحيطة بها، وفي المجالات الخدمية تقوم القوات المسلحة بالكثير من المشروعات خاصة تلك التي يصعب على القطاع الحكومي القيام بها كإنشاء الطرق الرئيسية وخاصة تلك التي تخترق الجبال والهضاب والأراضي الوعرة، وقد تم إنشاء فيالق للإنتاج والتشييد تابعة للجيش الصيني وهي متمركزة فى مقاطعات الصين المختلفة، وقد تم تكليفها بتخطيط وتنفيذ المشروعات الإنتاجية على مستوى الوحدات الإقليمية بالإضافة إلى مهامها العسكرية، وكل فيلق من هذه الفيالق يعهد إليه بمهمة تنفيذ مشروع من المشروعات الاقتصادية – سواء كان زراعياً أو صناعياً أو خدمياً – فى منطقة تمركزه[٢٩]، وفي بادئ الأمر تم التخطيط أن تحقق القوات المسلحة الصينية- وعدد المنتسبين لها بالملايين - الاكتفاء الذاتي لها، ثم تقوم بتسويق فائض إنتاجها إلى فئات الشعب المختلفة، وقد تم تحديد مساحة من الأرض فى البداية (قدرها ٧٠٠ هكتار) لإحدى الفرق المتمركزة فى منطقة كانتون (الفرقة ١٢٤ مشاه) بهدف زراعتها

فى غير أوقات التدريب والمهام العسكرية، وقد تمكنت قوات الفرقة من زراعة ٤٠ نوعاً من الخضروات قامت الفرقة باستهلاك حاجتها الغذائية وتم تسويق الباقي لأهالي مدينة كانتون، وبعد ذلك أنشأت قيادة الفرقة مزرعة أخرى للنباتات والإعشاب الطبية ألحق بها مصنع أدوية تابع للقوات المسلحة، بدأ إنتاجه ب ٥٠ أمبول فى اليوم ثم تطور إنتاجه حتى وصل إلى ١٠٠,٠٠٠ أمبول من الدواء يومياً بعد فترة [٣٠]، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن نحو ١٠٪ من الأراضي الزراعية فى الصين كانت فى حوزة الجيش الصيني أو مؤجرة لاحدى وحداته[٣١].

ومن ناحية تاريخية أسهم جيش التحرير الشعبي الصيني قبل نجاح الثورة مساهمة فعالة فى البناء الاقتصادي فى المناطق التي سيطر عليها ماوتسي تونج ورفاقه، ويصف ماوتسي تونج ما قام به جيش التحرير الشعبي قبل نجاح الثورة فى المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني فى ٢٣أبريل ١٩٤٥ بقوله " أن الجيش بكامله يستطيع فى ظروف حرب العصابات أن يفعل بل وقد فعل ما يلي: الاستفادة من الفترات التي تفصل بين المعارك أو بين التدريبات العسكرية من أجل مزاولة إنتاج الحبوب والضروريات اليومية لكي يحقق الاكتفاء الذاتي أو الاكتفاء الذاتي الجزئي، ويتغلب بذلك على الصعوبات الاقتصادية ويحسن ظروفه المعيشية ويخفف العبء عن كاهل الشعب، وكذلك استغل الجيش كل الإمكانيات المتوفرة فى مختلف القواعد العسكرية فأنشأ العديد من المصانع الحربية الصغيرة الحجم[٣٢] "وفي مقال بعنوان "حول إسهام الجيش فى الإنتاج لسد حاجياته وحول أهمية حملتي التقويم والإنتاج الكبيرتين" فى صحيفة التحرير اليومية بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٤٥ ذكر ماوتسي تونج " أن القوات المسلحة التابعة للمناطق المحررة قد أصبحت أكثر من ٩٠٠ ألف رجل، ومن أجل دحر المعتدين اليابانيين يلزمنا أن نوسع قواتنا المسلحة إلى عدة أضعاف، إن إسهام الجيش فى الإنتاج لسد حاجياته قد أدى إلى تحسين ظروف معيشته وتخفيف العبء عن كاهل الشعب، الأمر الذي مكن من توسيع الجيش، كما أنه أتى على الفور إلى جانب ذلك بنتائج ثانوية كثيرة وهي: ١) تحسين العلاقة بين الضباط والجنود إذ أنهم أصبحوا يسهمون معا فى الإنتاج فتكونت بينهم مودة أخوية صميمة. ٢) تعزيز النظرة تجاه العمل الجسماني، ومنذ أن بدأ أفراد الجيش يسهمون فى الإنتاج لسد حاجاتهم تعززت نظرتهم تجاه العمل الجسماني، وتم التغلب على سلوك المتسكعين.٣) تعزيز روح الانضباط، أن تطبيق نظام العمل فى الإنتاج ليس

من شأنه أن يضعف انضباط الجيش فى القتال ونظام حياته العسكرية، بل على النقيض من ذلك سيدعمهما. ٤) تحسين العلاقات بين الجيش والشعب، وبما أن الجيش والشعب يتبادلان العمل ويتعاونان فى الإنتاج فقد زاد ذلك من وثاقة أواصر الصداقة بين الاثنين.٥) تقليل التذمر فى صفوف الجيش تجاه الحكومة وتحسين العلاقات بين الاثنين. ٦) دفع حملة الإنتاج الواسعة النطاق التي يشنها الشعب، فإن إسهام الجيش فى الإنتاج يزيد من ضرورة مشاركة الدوائر المختلفة ومن إقبالها على الإنتاج[٣٣] " وفي الخمسينات، وبعد نجاح الثورة وجد الجيش نفسه منخرطا أكثر فأكثر فى النشاطات غير العسكرية والتي كان معظمها يقتفي أثر العادات والممارسات التي عرفتها الفترة الثورية، فاستمرت مشاركة الجيش الصيني فى الإنتاج، ففي عام ١٩٥٦ تم نشر برنامج واسع للمساعدة فى الإنتاج المقدم من جيش التحرير الشعبي وخاصة فى الإنتاج الزراعي، كما تسارعت وتيرة بناء التعاونيات الزراعية، وقد غطي هذا البرنامج عدداً كبيراً من النشاطات من بينها تخصيص ٥ أيام عمل لكل جندي، وتقديم السماد للتعاونيات، وقد سجل عام ١٩٥٧ طبقا للأرقام الرسمية ٢٠ مليون يوم عمل وقد وصل هذا الرقم إلى ثلاثة أضعافه تقريبا عام ١٩٥٨، وبالإضافة إلى ذلك أسهم الجيش الصيني فى المجالات الآتية: ساعد الجنود على استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة، كما ساعدوا فى مواسم البذار، وفي أعمال العزق والحرث والحصاد، وشيدوا خزانات المياه، وساهموا فى قطع الأحراش، وأسهموا فى الدروس المسائية واشرفوا على المستوصفات، وزودا الفلاحين بالجرارات وغيرها من الآلات الزراعية، واستخدمت وسائل النقل التابعة للجيش، وساعد المهندسون العسكريون فى الأعمال المتعلقة بحفظ المياه، وفيما بعد وخلال مرحلة القفزة الكبرى تركزت الجهود على المساعدة فى البناء الصناعي، فشيدت المصانع ومدت السكك الحديدية وتم إنتاج خامات الحديد وصنع الصلب فى أفران الصهر التابعة للجيش، والي جانب المشاركة الواسعة فى الإنتاج كانت هناك حركة هدفت إلى تقليص النفقات كان من بين وسائلها تخفيض استهلاك الفحم، وتمديد فترة استبدال الملابس العسكرية وغيرها، وكان لبعض الإجراءات الأخرى أثار سيئة على الفعالية العسكرية كتقليص مدة اختبار الطائرات على الأرض قبل إقلاعها لتوفير الكيروسين، وتقليص تمارين الدفاع الوقائي[٣٤]. كما كانت خطة قادة الجيش الصيني تستهدف زيادة الإنتاج والاقتصاد فى استهلاك القمح والملابس القطنية ومواد البناء وتحقيق الاكتفاء الذاتي فى اللحوم والخضروات، بالإضافة إلى الإدارة الجيدة لصناعات الجيش مثل

صناعات الاسمنت والحديد، كما قام الجيش بتربية نحو ٨٤٠ ألف خنزير وإنتاج ما يزيد على ٣٥٠ مليون طنا من الخضروات، كما قام الجيش بتحويل ٨٨٠٠ مركبة عسكرية للاستخدام المدني وأنتج ٣٠٠٠ جرار لتستخدم فى المزارع الجماعية، كما تم إرسال ٧٠ ألف ضابط إلى هذه المزارع للإسهام فى إعادة تنظيمها وإدارتها[٣٥]. ومن الجدير بالذكر أن جيش التحرير الصيني كان هو المصدر الوحيد لعملية تجميع الكوادر التقنية الماهرة، فخلافاً للطرق التي كانت متبعة قبل نجاح الثورة عام ١٩٤٩ من تجميع المجندين من القرى والبلدات الريفية اشترط بالمجندين الجدد أن يمتلكوا بشكل رئيسي مهارات تقنية ومهنية بدلاً من مجرد الولاء السياسي، وهكذا تم تسجيل أعداد كبيرة من الطلاب والعمال المتخصصين وتم إعدادهم فى الكليات العسكرية والتقنية، فضم الجيش بهذه الطريقة أفضل الطلاب والأيدي العاملة فى الصين[٣٦]. ومع ذلك فقد أورد أحد المتخصصين فى الاقتصاد الصيني ملاحظة مؤداها أن إنتاج الجيش بين عامي ١٩٢٤ – ١٩٤٤ كان من الناحية الاقتصادية إنتاجا جوهرياً وأساسياً من أجل الاستقرار الاقتصادي وخاصة فى المناطق الحدودية، لكنه عام ١٩٥٨ – وبعد نجاح الثورة وتوسع الاقتصاد الصيني – لم يكن له على الأرجح إلا مفعول هامشي على الاقتصاد الصيني ككل[٣٧]. وفي العقد التالي ومع منتصف الستينات وما بعدها أصبح ينظر إلى الجيش كقطاع نموذجي فى المجتمع، وأصبح يقدم إلى الأمة كمثال يحتذى به قادراً على استنهاض الهمم فى حركة " تعلموا من الجيش " التي ظهرت عام ١٩٦٤[٣٨]. وخلال فترة الثورة الثقافية (١٩٦٦ – ١٩٧٦) تضاعف تدخل الجيش فى الاقتصاد الصيني، وكتب ماوتسي تونج فى ٧ مايو ١٩٦٦ " أن جيشنا يجب أن يتحول إلى مدرسة كبيرة يتعلم فيها الجنود السياسة والشئون الحربية ويرفع مستواه التعليمي، كما يجب أن يمارس تجربة الزراعة والإنتاج ويقوم بالخدمات العامة للشعب " وقد استجاب الجيش لتوجيه ماوتسي تونج بزيادة الأنشطة، وحققت معظم الوحدات اكتفاءاً ذاتياً من اللحوم والخضروات[٣٩]، وفي ١٩ مارس ١٩٦٧ أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني أمراً إلى رجال الجيش بالاستيلاء على جميع المنشآت الصناعية فى البلاد، كما صدرت التعليمات إلى العمال فى المصانع بإطاعة أوامر وتوجيهات رجال الجيش، كما دعتهم إلى مضاعفة جهودهم لزيادة الإنتاج بمساعدة الجيش[٤٠]. وفي السبعينات استمرت مشاركة الجيش الصيني فى البناء الاقتصادي، وهو ما أكدت عليه المادة ١٥ من دستور عام ١٩٧٥ الخاص بجمهورية الصين الشعبية، والتي تنص على أن جيش التحرير الشعبي هو فى كل الأوقات قوة محاربة وفي نفس

الوقت قوة عاملة ومنتجة[٤١]. وفي بداية السبعينات قامت وحدة السكك الحديدية فى الجيش بدور بارز فى العديد من المشروعات، حيث شقت كثير من الأنفاق عبر الجبال، كما أقيمت الجسور على الأنهار وفروعها وافتتحت الكثير من الطرق للمرور، وقد تغلبت الوحدة على كثير من الصعوبات الفنية التي واجهتها وحققت معدلات عالية من الانجاز، وقام المواطنون المقيمون على جانبي خطوط السكك الحديدية بأدوار كبيرة فى انجاز العمل وذلك عن طريق نقل المعدات والآلات ومشاركة وحدة السكك الحديدية فى عملها، وكان من أهم المشروعات التي تم تنفيذها الطريق بين شنغهاي والتبت، ومد خطوط السكك الحديدية فى يانج ساي Yakg - Saia ولي تسان Li – Tsan. وفي الثمانينات وما بعدها ومع التحديث والتطوير المستمر للقوات المسلحة الصينية استمر الاتجاه بمساهمة الجيش فى الاقتصاد الصيني، وبالرغم من الإجراءات التحديثية استمر الجيش فى تكريس ما يقرب من ٢٠ مليون يوم عمل سنوياً لخدمة أغراض الاقتصاد المدني، وكانت رؤية القيادات الصينية أن تحديث الجيش لا يتم إلا ببناء قاعدة صناعية وزراعية قوية ومتطورة، كما وجهت خطوط الإنتاج الحربي لخدمة أغراض الاقتصاد المدني، وفي هذا الإطار تم تصنيع العديد من المنتجات والسلع الاستهلاكية، كما تم تحويل ٧٠ خط سكة حديد من الاستخدام العسكري الكامل إلى الاستخدامات الاقتصادية المدنية، ووافقت القوات الجوية على بيع ٢٠٠ طائرة نقل بسعر مخفض لشركات الطيران المدنية مع مدها بالملاحين ومراقبة عمليات الصيانة لها[٤٢]. كما تقوم مصانع الالكترونيات التابعة للجيش الصيني بإنتاج مكونات المعدات الدقيقة وكذلك إمداد الشركات والمصانع المدنية باحتياجاتها من الأجهزة والمعدات الالكترونية، كما تقوم ورش القوات البحرية الصينية بالتعاون مع وزارة الصناعة بتطوير السفن لصالح شركات النقل والبناء والتشييد من خلال عقود للإنتاج، وتوفر المفاعلات النووية التابعة للقوات المسلحة الصينية نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة المتاحة فى الصين سواء للإنارة أو للتصنيع[٤٣]، وقد تم ذلك فى إطار الاستراتيجية الجديدة التي ظهرت فى الثمانينات مع بداية الإصلاح الاقتصادي فى الصين والتي أخذت فى الاعتبار العلاقة بين التطور الاقتصادي والتطور العسكري بعد زيادة التهديدات الموجهة للصين بعد تداعي المعسكر الاشتراكي مع نهاية الثمانينات، ويمكن تحديد أهم أبعاد هذه الاستراتيجية (من زاوية العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد الصيني) على النحو التالي:

١ – الاستفادة من إمكانيات المؤسسة العسكرية فى تطوير الاقتصاد الصيني ودفعه نحو المنافسة العالمية، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات مئات الآلاف من العسكريين الذين يحملون شهادات عليا أو اختصاصات تقنية عالية أو كفاءات ومهارات تسهم فى البناء الاقتصادي فى الصين.

٢ – إشراك القوات المسلحة فى إدارة جزء من عملية البناء الاقتصادي من خلال مساهمتها فى العديد من المؤسسات التي تضم قطاعات منتجة متنوعة فى مناطق مختلفة من البلاد، وقد قدرت بعض المصادر الغربية هذه المؤسسات بما يقارب عشرة آلاف منشأة[١١]، كما أنشأ الجيش الصيني منطقة صناعية خاصة به فى إقليم كواندونج، ويشرف على إدارة مؤسسات ومصانع (وتمويلها واستثماراتها) تنتج سلعاً ومنتجات مختلفة من الملابس إلى الأجهزة الإلكترونية ووسائل النقل وغيرها، وتستفيد المؤسسات التي تديرها القوات المسلحة من عائدات المنتجات التي تنتجها فى تطوير قدراتها الإنتاجية الذاتية، والجدول رقم (١) فى الملحق الإحصائي يوضح مساهمة الجيش الصيني فى بعض الصناعات المدنية.

نخلص مما سبق عرضه إلى أن نمط تدخل القوات المسلحة الصينية فى الاقتصاد الصيني يرتكز على مفهوم العلاقة العضوية بين جيش التحرير الشعبي وبين الشعب الصيني وأنهما شركاء فى بناء الصين الحديثة، وهو ما يجد تفسيره فى النظرية الماركسية بنسختها الماوية ؛ حيث تقوم رؤية ماوتسي تونج على أساس النظر إلى الجيش ككونه جيش الشعب ؛ والتأكيد على دور الجماهير، فوفقا لوجهه نظر ماو هناك نمطان من الجيوش: جيش برجوازي وهو عبارة عن قوة مبعدة عن الشعب وهو أداة فى يد الطبقة الرأسمالية المسيطرة على الدولة، وجيش بروليتاري وهو جيش الشعب، حيث يعتبر الشعب نفسه جزءاً من الجيش، كما ينظر الجنود إلى أنفسهم كأفراد من الجماهير، وتاريخياً كان جيش التحرير الصيني قريباً من الجماهير فهو جزءٌ منها كما أنه يعتمد عليها، فعلي سبيل المثال وبعد نجاح الثورة الصينية وخلال الفترة التي تلتها أتخذ عدداً من الإجراءات العملية لتقوية العلاقات بين جيش التحرير والشعب، ورفع بعض أعمال الظلم التي لحقت بالسكان، فأعيدت الأراضي والبيوت المصادرة أثناء الثورة إلى أصحابها، وخفضت مؤن الجيش فى بعض الأماكن لتخفيف الأعباء عن السكان المحليين، وكان بإمكان السلطات المدنية أن تزور الوحدات العسكرية لتطلع على انتقاداتها واقتراحاتها، كما قلصت مرتبات الضباط

بغية التقليل من الفوارق الكبيرة فى مستويات المعيشة، ووجهت نصائح مشددة لهؤلاء الضباط كي يرسلوا عائلاتهم إلى قراهم التي ولدوا فيها[٤٥]. ومن زاوية اقتصادية مجردة كانت مشاركة الجيش الصيني ضرورية فى ظروف التخلف الشديد الذي عاني منه الاقتصاد الصيني حتى منتصف القرن العشرين وضرورة تسريع عملية النمو الاقتصادي، ومن هنا كان تدخل الجيش فى التنمية الاقتصادية فى الصين مفهوماً ومبرراً فى ضوء تخلف كافة القطاعات الإنتاجية وانخفاض مهارة الأيدي العاملة، وفي هذا الإطار عمل الجيش الصيني على تكثيف برامج التعليم والتدريب وبرامج محو أمية غير المتعلمين، كما عمل على رفع مستوى التعليم لدى المجندين ذوي التعليم المنخفض، كما زادت برامج التدريب المهني والتقني داخل الجيش، وخلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٦٧ سرح الجيش الصيني ٦٠٠ ألف فرد مدرب داخل الجيش من بين ٦ ملايين فرد تم تسريحهم، وبما نسبته ١٠٪ [٤٦]. ومن ناحية أخرى ضرورة تحمل الجيش جزءًا من نفقاته الباهظة وخاصة محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاستهلاك الزراعي فى جيش هو الأكبر عالمياً من حيث عدد المنتسبين إليه، حيث يقدر عدده بعدة ملايين. وكان المحدد الثالث لتدخل الجيش الصيني فى البناء الاقتصادي هو ظروف التداخل المتسارع بين ضرورات الاقتصاد العسكري والاقتصاد المدني، حيث تتداخل مسارات كلا الاتجاهين فى مجموعات كاملة من الصناعات من بينها صناعة الأجهزة والمعدات الالكترونية، والطاقة النووية واستخداماتها، وصناعة السفن، وصناعة الطائرات، وغيرها من الصناعات.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نمطاً فريداً لعلاقة الجيش الأمريكي بالحياة الاقتصادية والمدنية، فالولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول الرأسمالية فى العالم ونمط العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد فيها ذو طبيعة خاصة اقتضتها طبيعة دور الجيش الأمريكي فى النفوذ الإمبراطوري الأمريكي حول العالم وظروف الدولة الأمريكية ومطالبها العالمية وما يستتبعه من إعطاء أدوار مهمة للقوات المسلحة فى البيئة الداخلية. وسوف ندرس علاقة الجيش والقوات المسلحة الأمريكية بالمجال الاقتصادي فى النقاط التالية:

(١) المجمع الصناعي – العسكري

يعد من أهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية الأمريكية فى الداخل الأمريكي هي ما تتم فى إطار ما يسمي " بالمجمع الصناعي - العسكري " والذي يقوم على أساس المصلحة المتبادلة بين العسكريين والمدنيين من رجال الصناعة، وعلى تكامل الأنشطة المتبادلة بينهما، إذ يعتمد التطور العسكري على التقدم فى الميدان الصناعي، كما تتطور الاختراعات الصناعية فى مجالات كثيرة بسبب حاجة القوات المسلحة إلى التغييرات التكنولوجية المستمرة، ويضم المجمع الصناعي العسكري – الذي يحكم فعلياً الولايات المتحدة كما يرى كثير من الباحثين – الاحتكارات الضخمة العاملة فى حقل الإنتاج الواسع لأحدث أنواع ونظم التسليح متحالفة مع كبار رجال البنوك والمال والصناعة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدم مصطلح المجمع الصناعي العسكري لأول مرة من قبل الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، فقد قال فى خطابه الوداعي فى ١٧ يناير ١٩٦١ " أن اتحاد المؤسسة العسكرية الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة ليشكل ظاهرة جديدة فى التجربة الأمريكية، وأن تأثيرات هذا المجمع الصناعي الحربي الاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية لتلمس فى كل مدينة أمريكية وفي حكومة كل ولاية وفي أي دائرة من دوائر الحكومة الفيدرالية، وانطلاقاً من فهم الضرورة الحيوية لمثل هذا التطور فإنه يترتب علينا ألا نترك نتائجه الجدية بدون انتباه، وفي المؤسسات الحكومية يجب اتخاذ الحذر ضد التأثير غير المبرر الذي بلغه المجمع الصناعي - العسكري بشكل مقصود أو غير مقصود " [٤٧]، ويجب التأكيد أنه من بين القوى التي تسهم فى رسم وصناعة السياسات العامة المختلفة فى الولايات المتحدة يبرز دور المجمع الصناعي – العسكري كأعظم وأقدر هذه القوى، ولا يمكن مقارنته بأيه قوة أخرى من حيث نفوذه متعدد الوجوه وتأثيره الحاسم على الأوضاع فى البلاد، وما عادت النشاطات والممارسات العملية لقادة هذا المجمع تشكل ظاهرة أمريكية فقط بل خرجت هذه النشاطات خارج الحدود الأمريكية وأصبحت عاملاً من عوامل السياسة الدولية، وقد أصبحت مصالح العمل الحر (القطاع الخاص) وقمة المؤسسة العسكرية أو ما يسمي " بالأدمغة العسكرية " متطابقة، فقد بدأ يظهر أكثر فأكثر ارتباط المصالح بين رجال الأعمال الماليين والصناعيين وأرباب الصناعات العسكرية المختلفة وصناعة معدات الفضاء والالكترونيات العاملين لحساب البنتاجون، بالإضافة إلى ذلك زادت أعداد

الجنرالات والضباط من مختلف الرتب فى الجهاز الحكومي بصورة لم يسبق لها مثيل وتعززت قوة تأثيرهم على عملية صنع القرارات وهو ما سوف نتناوله فيما بعد. وقد أدى ارتباط مصالح العسكريين مع أرباب الصناعة وكذلك الطرق والأساليب التي ترسخت لدى دوائر المجمع الصناعي – العسكري وخاصة لدى عمليات توزيع العقود العسكرية بواسطة البنتاجون والتي تتنافس عليها الشركات والمؤسسات الصناعية المختلفة بضراوة إلى قيام عمليات فساد ذات أبعاد ضخمة[٤٨].

ومن الطبيعي أن تلك المؤسسات الصناعية الضخمة تقف وراءها جهود آلاف العلماء والمؤسسات العلمية التي ترتبط هي الأخرى بروابط قوية مع وزارة الدفاع الأمريكية.ويلاحظ أن العلم والبحث العلمي فى أمريكا هو عبارة عن شبكة عريضة من مؤسسات البحث العلمي الموضوعة فى خدمة الدولة الأمريكية وعلى الأخص الجناح الصناعي العسكري، فقد كان الجزء الأكبر من مخصصات البحث العلمي فى أمريكا يذهب لاحتياجات ومتطلبات وزارة الدفاع الأمريكية، فقد زادت نفقات الأبحاث العلمية من ٢ مليار دولار عام ١٩٥٠ إلى ٣٠ مليار دولار فى بداية السبعينات، وكان النصيب الأعظم من هذه الاعتمادات تذهب إلى حاجات العسكريين، وحسب رأي الرئيس الأمريكي جون كينيدي " قد امتصت برامج الفضاء والدفاع والذرة فى الولايات المتحدة ثلثي العلماء والأخصائيين العاملين فى مجال الأبحاث العلمية "[٤٩]، وقد كانت ظروف الحرب الباردة والصراع الكوني مع الاتحاد السوفيتي السبب فى توجيه الجزء الأكبر من موارد البحث العلمي إلى النواحي الدفاعية والعسكرية، ومن الجدير بالذكر أن ذلك استمر حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد ظهور المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي تلعب القوة العسكرية الدور الأكبر فيه، وقد أجرت الحكومة الأمريكية إعادة تنظيم شاملة فى مجمل نظام إدارة النشاطات العلمية، وكان الهدف الرئيسي منها هو تعبئة المصادر والموارد العلمية والتكنولوجية لخدمة مصالح الولايات المتحدة، وتشكلت هيئات رسمية مركزية مسئولة عن الاتجاهات العلمية والتكنولوجية وتطويرها مثل لجنة الطاقة الذرية، والإدارة القومية لأبحاث الفضاء، وتحيط بالبنتاجون العشرات من مؤسسات البحث العلمي الضخمة، وتمول وزارة الدفاع الأمريكية نصف مجموع الأبحاث فى مجال العلوم الطبيعية التي يجري العمل فيها فى الجامعات والمعاهد العليا الأمريكية، ويأتي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة ستانفورد وجامعة جون هوبكنز ومعهد الدراسات الدفاعية

ومعهد ميتروكوربوريشن فى طليعة هذه المؤسسات، بالإضافة إلى عشرات من " مراكز التفكير " فى علوم السياسة والاستراتيجية والاقتصاد الممولة من البنتاجون، وتجري فى هذه المؤسسات إعداد الأطروحات المتعلقة بتطوير الأسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية، وتصميم الهياكل الأساسية لأحدث نظم التسليح[٥٠].

وقد كان العبور من عالم الصناعة والمال إلى القوات المسلحة والعكس من تقاليد أمريكا منذ نهاية عهد العزلة الدولية بدءاً من الحرب العالمية الثانية، وتميزت تلك الفترة وما بعدها بظاهرتين جديدتين على الحياة الاقتصادية والسياسية الأمريكية وهما:

- مجئ وزراء الدفاع وكبار المسئولين فى البنتاجون من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية ورجوعهم إليها أو إلى غيرها بعد انتهاء خدمتهم.
- زيادة نزعة سيطرة العسكريين الأمريكيين على المناصب المدنية فى الجهاز الحكومي الأمريكي.

وقد كانت النزعة التوسعية - الإمبراطورية - الأمريكية من أبرز العوامل التي أدت إلى نشوء المخاوف من ازدياد دور القوات المسلحة الأمريكية فى الحياة الاقتصادية والمدنية، وكان تشارلز بيرد (١٨٤٧ - ١٩٤٨) وهو المؤرخ الأكثر شهرة فى أمريكا من أبرز من عبر عن هذا الاتجاه، فقد ذكر بيرد أن المحاولات الأمريكية لفتح الأبواب للتجارة والاستثمار والنفوذ فى الخارج سوف تؤدي إلى فتح الطريق أمام " العسكرة " فى داخل أمريكا أيضاً، وقد كان سلك الضباط الأمريكي مستعداً وراغباً فى توسيع إمكانيات الجيش الأمريكي، ويذكر بيرد أن أي أمة أرغمت على تخصيص طاقات هائلة وجزء ضخم من دخلها السنوي من أجل الحروب وزيادة النفوذ خاطرت بأن تصبح إسبارطة أخرى (أي مجتمع عسكري، وإسبارطة مدينة يونانية قديمة هيمنت النزعة العسكرية والحربية على السلطة فيها)، فتحولت مؤسساتها الثقافية والمدنية (الاقتصادية والاجتماعية) للأهداف والذهنية العسكرية[٥١]، وفي الوقت الحاضر تزايدت هذه المخاوف، فقد أصبح تنوع وامتداد الأنشطة التي ترعاها وزارة الدفاع الأمريكية يشبه تنوع وامتداد أنشطة إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس " فلدينا أناس فى البحار، وأناس فى بلدان أجنبية، وفي كل أنحاء العالم، وكما قال الرئيس بيل كلينتون بحماس عام ١٩٩٩: إننا موجودون فى كل مكان "[٥٢]، وقد بلغ

انهماك العسكريين فى القرارات الاستراتيجية والسياسية حدوداً لم يسبق لها مثيل، وهناك قرارات كثيرة بما فيها تلك المتعلقة بالدبلوماسية والاقتصاد جرى تركها للعسكريين[٥٣]، ولم يقتصر الأمر على ذلك فكما لاحظ صامويل هنتنجتون فإن " الكثير من الأبطال العسكريين سعوا إلى وأصبحوا رؤساء تنفيذيين فى الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى، وفي المائتي عام الماضية كان هناك عشرة من أربعين رئيساً من الجنرالات "[٥٤]، وفي أيدي الجنرالات تتركز إمكانيات مادية هائلة وثروات ووسائط من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري على الحياة الاقتصادية للبلاد، وفي كل عشر عائلات أمريكية ست منها يرتبط وجودها بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمل الذي يقدمه لها البنتاجون، وحتى منتصف السبعينات كان يتبع وزارة الدفاع أملاك غير منقولة وتجهيزات بما قيمته ٢٠٠ مليار دولار، وهذا أكثر مما يوجد لدى ٦٥ مؤسسة صناعية ضخمة فى أمريكا، ويعد البنتاجون أكبر مشتر، فقد أبرم عام ١٩٦٩ نحو ٢٠٠ ألف عقد لشراء بضاعة بما قيمتها ٤٠ مليار دولارا مع نحو ١٠٠ ألف مورد أساسي (وهنا لا تدخل عمليات الشراء التي تقل عن ١٠ آلاف دولار)، كما تعد وزارة الدفاع أكبر مالك عقاري، فلديها ١٢ مليون هكتار من الأراضي هي عبارة عن قواعد ومراكز وحقول تدريب فى أمريكا والخارج، وآلاف الاتحادات الاحتكارية المالية والمؤسسات الصناعية تعمل بعقود لصالح البنتاجون، وكان يوجد من الأمريكيين فى بداية السبعينات من هم باللباس العسكري ما يوازيهم من العاملين فى مجالات المال والضمان والعقارات، ومع حجم العمليات الاقتصادية التي يجريها البنتاجون لا يمكن أن تقارن كل نشاطات الهيئات الحكومية الأخرى مجتمعة[٥٥]، فالبنتاجون هو المشتري الوحيد للكميات الهائلة من السلع والمعدات التي تقوم بإنتاجها الشركات الصناعية العسكرية الضخمة، كما يعد هو صاحب الكلمة الأعلى فيما تصدره هذه الشركات للخارج، ويرتبط النشاط الاقتصادي لكثير من المناطق فى أمريكا بطلبات شراء البنتاجون من سلع زراعية وصناعية وخدمية وكذلك الأمر بالنسبة لمصير ملايين الأمريكيين[٥٦]. ومن زاوية أخرى وكما سبق التنويه فهناك علاقات شديدة الترابط بين البنتاجون ومؤسسات الرأسمالية الأمريكية الكبرى، فالغالبية العظمي من وزراء الدفاع جاؤوا إلى البنتاجون من إدارات الشركات الصناعية والعسكرية والبنوك مباشرة، فقد كان جيمس فوريستل الذي شغل منصب وزير الدفاع أعوام (١٩٤٧ – ١٩٤٩) واحداً من مديري شركة " ديلون – ريد "، ولويس آرثر جونسون (١٩٤٩ – ١٩٥٠) جاء من شركة " بنسلفانيا ريلرويد "، أما الجنرال جورج مارشال (١٩٥٠ – ١٩٥١) وكذلك وزير الدفاع

التالي روبرت لوفيت فقد كانا يعملان كمديرين لشركة " بان أمريكان أيرويز " وكان للأخير مصالح مع المؤسسة الصناعية العسكرية الضخمة " براون براذرز " وكان تشارلز ويلسون (١٩٥٣ – ١٩٥٧) رئيساً للشركة الاحتكارية الضخمة " جنرال موتورز "، التي لم تكن فقط المنتج الأول للسيارات فى العالم حينذاك إنما أيضاً واحدة من أهم وأكبر زبائن البنتاجون، وعاد وزير الدفاع التالي نيل ماكلروي (١٩٥٧ – ١٩٥٩) بعد الوزارة إلى رئاسة أكبر شركة للصابون فى العالم وقتها وأصبح خلفه فى وزارة الدفاع توماس جايتس (١٩٥٩ – ١٩٦١) أحد أكبر رجال البنوك فى أمريكا، بينما جاء روبرت ماكنمارا (١٩٦١ – ١٩٦٨) إلى وزارة الدفاع بعد أن كان يشغل منصب رئيس شركة " فورد موتورز " وهي من أكبر الشركات الصناعية العسكرية، وبعد تركه البنتاجون أصبح رئيساً للبنك الدولي حتى عام ١٩٨١، وكان كليفورد الذي شغل الوزارة لفترة قصيرة من أكبر رجال الأعمال فى أمريكا، كما كان لوزراء الدفاع التاليين ميلفين ليرد وريتشاردسون وجيمس شليزنجر علاقات قوية مع دوائر الأعمال[٥٧]، بينما شغل دونالد رامسفيلد منصب وزير الدفاع فى المرة الأولى (١٩٧٥ – ١٩٧٧) بعد أن كان يعمل رئيساً لمكتب الفرص الاقتصادية عام ١٩٦٩ فى إدارة نيكسون، وبعد تركه البنتاجون شغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي لشركة الأدوية " جي دي سيرل وشركاه " ثم رئيساً لشركة " جنرال انسترومنتس " ثم رئيساً لشركة " جيلياد ساينسز " خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠١ قبل أن يتولى وزارة الدفاع الأمريكية للمرة الثانية (٢٠٠١ – ٢٠٠٦)، وقد عمل ديك تشيني (١٩٨٩ – ١٩٩٣) كمدير لشركة هاليبرتون أعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠١ وهي من أكبر الشركات العاملة فى مجال الطاقة فى العالم، كما انضم إلى مجالس إدارات شركات " بروكتر أند جامبل " و" يونيون باسيفيك " و" مورجان ستانلي "[٥٨]، بينما امتلك وليام بيري (١٩٩٤ – ١٩٩٧) خبرة واسعة فى مجال الأعمال التجارية، كما عمل فى عدد من مجالس إدارة العديد من شركات التكنولوجيا الفائقة، بينما عمل روبرت جيتس (٢٠٠٦ – ٢٠١١) مديراً لجامعة تكساس، كما عمل فى عضوية مجالس الإدارة لعدد من الشركات. ولم يكن الأمر قاصراً على منصب وزير الدفاع بل كان كثير من القيادات فى الجهاز البيروقراطي للبنتاجون من دوائر المال والأعمال، فقد كان "كيس" وهو أحد نواب رئيس شركة جنرال موتورز نائباً لوزير الدفاع، كما تسلم " ستيفنسون " منصب وزير الجيش وهو رئيس شركة " ستيفنسون أند كومباني " وهي واحدة من أكبر الشركات فى مجال الملابس العسكرية، كما عين " تيليوت " وزيراً للطيران وهو عضو فى مجالس إدارة ثلاث شركات تعمل لحساب وزارة الدفاع، وعين وزيراً للبحرية قطب صناعة النفط ورجل المال " روبرت أندرسون " وأصبح فيما بعد نائباً لوزير الدفاع[٥٩].

(٢) دور العسكريين فى النشاطات الاقتصادية والمدنية:

ومن زاوية أخرى كان هناك وجوداً قوياً لرجال المؤسسة العسكرية فى البيروقراطية الحكومية الأمريكية، وفي البدء جرى تدخل قادة الجيش الأمريكي فى الجهاز الحكومي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعفوية عندما استدعت الظروف إخضاع كل أوجه السياسة والاقتصاد الأمريكي لمصلحة الحرب، ولكن سرعان ما أصبحت هذه العملية تحمل طابع الاستمرار، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة ازداد هذا الاتجاه بشدة، ففي عام ١٩٤٨ شغل ١٥٠ من ذوي الرتب العسكرية العالية مناصب مهمة فى الإدارات المدنية، وقد أوردت لجنة المحققين الحكوميين المشكلة عام ١٩٥١ لدراسة مسألة إدارة السياسة الخارجية الأمريكية فى تقريرها المعطيات الآتية: حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٠ كان يعمل فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية ٤٣ جهازاً حكومياً، ومن بين ٧٤ ألف موظف يعملون فى الخارج كان هناك ٥١ ألفاً منهم أرسلوا من قبل وزارة الدفاع، وفي عام ١٩٤٧ شغل منصب وزير الخارجية الجنرال مارشال الذي أصبح فيما بعد وزيراً للدفاع، وأصبح للعسكريين وقتها الدور الأهم فى جهاز المراقبة فى الإدارة العليا فى الوزارة، ومن بين العشرين منصباً قيادياً فى الإدارة العليا كان النصف من نصيب العسكريين[٦٠]، واستمر هذا الاتجاه فيما بعد من السنوات، فقد كان سفير أمريكا لدى الإتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤ الجنرال لفتنانت بيدل سميث الذي شغل فيما بعد منصب مدير المخابرات المركزية الأمريكية ثم نائباً لوزير الخارجية، والجنرال بايرود الذي عمل سفيراً فى مصر ، وكان قبلها المسؤول لسنوات عديدة عن قضايا ألمانيا فى إدارة السياسة الخارجية، بالإضافة إلى عشرات من الجنرالات والأدميرالات الذين أرسلوا للعمل كسفراء إلى بلدان متعددة حول العالم[٦١]، وفي تقرير" دبلوماسية السبعينات " ورد ما يلي " أن وزارة الخارجية تعد واحدة من ٤٠ جهازاً تعمل فى مجال السياسة الخارجية، ويبلغ تعداد موظفيها ٢٣ ألفاً من بين نحو ١٠٠ ألف موظف يعملون فى حقل السياسة الخارجية، ويشكل الدبلوماسيون المحترفون ٧ ٪ فقط من هؤلاء، وفي بعض السفارات يشكل الدبلوماسيون المحترفون أقل من ١٥ ٪ من الأشخاص العاملين، أما الباقون فيتبعون وزارة الدفاع أو غيرها من الهيئات " [٦٢]، وليس الأمر قاصرا على هيئات الحكومة الفيدرالية بل عمل العسكريون الأمريكيون فى المؤسسات الصناعية الكبيرة المرتبطة مع البنتاجون بروابط وعقود، ويذهب الآلاف من الجنرالات والضباط للعمل فى هذه الشركات

والمؤسسات لدى تركهم الخدمة فى البنتاجون، فقد أحصى السيناتور دوجلاس لدى دراسته لنشاط ١٠٠ شركة من الشركات الصناعية العسكرية الضخمة والتي كان من نصيبها حوالي ٧٥ ٪ من مجمل عقود البنتاجون أن ٧٦٨ ضابطاً متقاعداً من رتبة عقيد وما فوق قد عملوا فى ٩٧ شركة من هذه الشركات فى مراكز قيادية، وكان أكبر عدد من العسكريين المتقاعدين يوجد لدى الشركات التي كانت حائزة على عقود عسكرية ضخمة، فقد استخدمت كل من شركتي " لوكهايد " و" وستنجهاوس " أكثر من ٦٠ ضابطاً بين عقيد وجنرال وأدميرال، وقامت شركة " جنرال اليكتريك " باستخدام ٥٤ ضابطاً، واستخدمت شركة " راديو كوربوريشن أمريكا " ٣٩ ضابطاً محترفاً، غير عشرات من الضباط المتقاعدين الذين عملوا فى الأجهزة الإدارية للشركات الأخرى العاملة لحساب البنتاجون، كما أمكن لسيناتور آخر (السيناتور بروكسماير) عام ١٩٦٩ الحصول على معطيات مفصلة عن مساهمة الضباط المتقاعدين فى نشاط ١٠٠ شركة من الشركات الكبيرة المرتبطة بالبنتاجون، فقد تبين أنه فى هذه الشركات كان يعمل ٢١٠٠ ضابط من ذوي الرتب العالية، وفي نفس الوقت استخدمت الشركات الصناعية العشر الأوائل العاملة فى حقل الصناعات العسكرية ١٠٦٥ من الضباط ذوي الرتب العالية فى الوقت الذي كان عددهم من عشر سنوات ٣٧٢ ضابطاً فقط[٦٢].

(٣) نفوذ العسكريين فى الخارج

أظهر الاعتماد الزائد على القوة كوسيلة سياسية دليلاً على تعاظم دور العسكريين فى فن الحكم الأمريكي بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى الميل لانتقاء الضباط كي يحلوا محل المدنيين فى تنفيذ السياسات العامة، ربما حافظ المدنيون على موقعهم كمخططين للاستراتيجية ولكن تحتهم قدم الجيش المهندسين الذين حولوا المخططات إلى حقيقة، أن ظهور طبقة جديدة من الحكام العسكريين الجدد الذين سيطروا على مناطق شاسعة شبيهه بالإمبراطورية كان واحدة من التطورات العديدة التي جعلت من عقد التسعينات من القرن العشرين وما بعده الفترة الأكثر استثنائية فى العلاقات المدنية العسكرية الأمريكية[٦٣]، فقد كان القادة الميدانيين للقوات الأمريكية فى المناطق المختلفة حول العالم أشبه بملوك تلك المناطق، فعلي سبيل المثال وخلال التسعينات من القرن العشرين كان هناك أربعة من الضباط من ذوي الرتب العالية - وما لديهم من فرق وضباط وجنود - يسيطر كل واحد منهم على مناطق شاسعة من الأرض والماء والسماء، فقائد القوات الأمريكية فى المحيط الهادي

كان يسيطر على المحيط الهادي وشرق أسيا ويقع مقر قيادته فى بيرل هاربر بجزر هاواي. وفي شتوتجارت بألمانيا كان قائد القوات الأمريكية فى أوروبا – مع وظيفة أخرى كقائد أعلى لقوات حلف الناتو بأكملها – مسئولاً عن أوروبا ومعظم أفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، فيما كان قائد الفرقة الوسطى – ويقع مقر قيادته فى تامبا بفلوريدا، وقد انتقلت المقرات الأمامية إلى قطر مع بدايات القرن الحادي والعشرين - يشرف على ما تبقى من الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج وأسيا الوسطى والقرن الافريقي، وأخيراً كان قائد المنطقة الجنوبية مسئولاً عن أمريكا الجنوبية والوسطى والبحر الكاريبي، وقد غيرت الفرقة مقر قيادتها إلى ميامي بعد عقود من تمركزها فى منطقة قناة بنما، وقد شبه الجنرال أنتوني زيني، وقد كان قائداً للمنطقة الوسطى فى أواخر التسعينات دور القائد الأعلى فى فترة ما بعد الحرب الباردة بدور الحاكم العسكري فى الإمبراطورية الرومانية، وهي فترة – التسعينات وما بعدها - أصبحت فيها الحدود الفاصلة قابلة للاختراق، والامتيازات غير واضحة، وأصبحت الاهتمامات العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية متشابكة مع بعضها لدرجة أنها كانت تبدو غير متمايزة[٦٥]. ومن زاوية أخرى كان هناك مجال واسع للعمل والربح بالنسبة للعسكريين الأمريكيين المتقاعدين وهو مجال " الشركات العسكرية "، حيث يعد التدخل الخارجي – سواء السلمي أو الحربي – أحد أبرز مجالات الدخل للطبقة العسكرية الأمريكية، وقد استخدمت الولايات المتحدة الشركات المتعاقدة للقيام بمهمات عسكرية مختلفة، وقدمت شركة " بلاكووتر " بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ المثال الأبرز فى هذا المجال، وبعد التدخل العسكري الأمريكي فى هايتي لجأت إدارة كلينتون إلى شركة " داينكورب " من أجل تكوين قوات جديدة هناك، وتولت شركة الموارد المهنية العسكرية المتحدة (MRRI) التي تمتلك روابط وثيقة مع البنتاجون مسئولية تدريب ضباط الجيش الكولومبي وقوات الشرطة الوطنية، كما أبرمت عقوداً لتدريب الجيوش فى انجولا وليبريا، وفي السعودية تمتعت الشركات العسكرية الأمريكية باحتكار فعلي فى مجال التدريب العسكري، فقد تولى تدريب جنود ومشاة البحرية السعودية شركة " بوز ألين أند هاملتون "، ودربت " الشركة الدولية للتطبيقات العلمية " سلاح البحرية، أما الحرس الوطني السعودي فقد قامت بتدريبه شركة " فينيل " وقد ربحت الشركات الثلاث الأخيرة كثيراً من العقود الحكومية[٦٦]، ومن الجدير بالذكر أنه بسبب تزايد عدد الضباط العسكريين المتقاعدين قدمت " خصخصة الحرب والتدريب " فرصاً كثيرة

للربح لهذه الفئة، وأمنت طريقة للاستفادة من مخزون الخبرة العسكرية الأمريكية، وباستخدام النفوذ الأمريكي الهائل على معظم دول العالم كانت هذه هي الطريقة التي اعتمدتها الولايات المتحدة فى كثير من الأحيان وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة لضمان العمل والربح لضباطها المتقاعدين.

وقد كان هناك مجال آخر كان له دورٌ مهمّ فى اقتصاديات الجيش والدولة الأمريكية، وهو أوجه المساعدات المدنية التي يقدمها الجيش الأمريكي للدول الأخرى – فى الغالب مقابل تسهيلات عديدة للقوات المسلحة والدولة الأمريكية – وهو مجال آخر تداخل فيه الجانب الاقتصادي مع الجانب العسكري، ففي الستينات من القرن العشرين برزت فكرة تصدير مفهوم العمل المدني الذي يقوم به الجيش الأمريكي فى الدول الحليفة والصديقة لأمريكا، بهدف تقوية جيوش هذه الدول لمواجهة النفوذ السوفييتي، ولقد أنشئ معهد فى " فورت أيجل " لدراسة المشروعات المدنية التي يمكن للقوات المسلحة الأمريكية أن تسهم فى تنفيذها، وقد تشكلت فرق متنقلة للعمل المدني فى الجيش الأمريكي تضم متخصصين فى الصحة العامة والطب والزراعة والهندسة والشئون العامة، وقد تنقلت هذه الفرق فى بعض الدول النامية وذلك لتنمية برامج العمل المدني فيها، وفي هذا الإطار يتم تقديم المعدات وبرامج التدريب اللازمة لإعداد العسكريين للاضطلاع بدور فى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولهم، وتتمثل المعدات المقدمة للجيوش فى إطار هذا التعاون معدات تقنية، وآلات وأجهزة متقدمة تستخدمها بعض الوحدات العسكرية فى شق ورصف الطرق وبناء السدود والكباري ومشروعات الري وإقامة المدارس... إلى آخره، وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين فى تلك البلدان وخاصة فى المناطق النائية، وإلى جانب المعدات هناك برامج التدريب التي قدمتها الدول الغربية والولايات المتحدة بشكل خاص للضباط من الدول النامية للتدريب على الأعمال المدنية، وذلك من خلال مراكز للتدريب أو من خلال المستشارين الذين تم إرسالهم إلى تلك الدول، ففي كوريا الجنوبية تم تدعيم قدرة القوات المسلحة على بناء المدارس وإمدادها بالمعدات اللازمة، وقد انعكس ذلك على زيادة عدد الأفراد المؤهلين علمياً، وقد انتشرت برامج العمل المدني التنموي للجيش الأمريكي فى عدد كبير من الدول النامية، ففي عقد الستينات على سبيل المثال نفذت تلك البرامج فى نحو ٣٠ دولة، وكان من أمثلتها: البرازيل، وبيرو، والكونغو، وأثيوبيا، وليبريا، ومالي، والسنغال،

والسودان، وتونس، وبوركينافاسو، وغيرهم من الدول النامية، وكان حجم ما أنفق فى إطار هذه البرامج خلال الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٤ نحو ١٠٠ مليون دولار[٦٧].

(٤) دور سلاح المهندسين العسكريين

قدمت الولايات المتحدة نموذجاً لدور المهندسين العسكريين فى الأنشطة التنموية منذ القرن ١٨ وخلال القرنين ١٩، ٢٠ عندما كانت الدولة تتجه للتصنيع السريع، وقد قام سلاح المهندسين العسكريين فى الجيش الأمريكي بدور بارز فى هذا الإطار ومازال يؤدي دوراً مهمًا فى الاضطلاع بتنفيذ عدد من المشروعات، كما قام الجيش بدور كبير أيضاً فى برامج توظيف الشباب وذلك من خلال تنظيم معسكرات عمل لهم بالتعاون مع الوزارات المختلفة مثل وزارات الزراعة والتعليم والأمن الداخلي والعمل، ويستمر الجيش فى أداء هذا الدور منذ الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي[٦٨]، كما قام سلاح المهندسين بدور كبير فى مجالات تشييد الطرق واستباق الكوارث البيئية، فقد قام بتشييد عدد من الجسور والسدود وإعادة بناء ما تهدم وانهار منها بفعل الأعاصير والعواصف التي تضرب الولايات المتحدة، ووفقاً لهيئة المهندسين العسكريين فقد منعت السدود التي أقامها الجيش الأمريكي ما قيمته ٣٢ مليار دولار خسائر فى الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٢، كما وفرت مشروعات سلاح المهندسين العسكريين بالجيش الأمريكي ٥,٦ مليار جالون مياه لنحو ٩٦ مليون مواطن أمريكي، واستطاعت أن تشق ١٢ ألف ميل من الطرق المائية (الموانئ والأنهار الصناعية)، وقد استثمر برنامج الإنشاءات المدنية فى الجيش الأمريكي ٤٤ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٢ فيما يعد أكبر إنفاق على الجهود الاقتصادية المدنية منذ الحرب العالمية الثانية[٦٩]، وتحقق الأنشطة الاقتصادية المدنية لسلاح المهندسين العسكريين بالجيش الأمريكي عائدات كبيرة تخصص لدعم ميزانية القوات المسلحة خصماً من احتياجاتها من ميزانية الدولة[٧٠]، كما تسهم وحدات أخرى فى الجيش الأمريكي فى الأنشطة والمجالات المدنية المختلفة، ففي عام ٢٠٠٩ قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتشكيل فرق عسكرية خاصة لمساعدة السلطات المدنية عند تسارع انتشار فيروس اتش1 ان1 (H1 N1) المعروف بأنفلونزا الخنازير، وطبقاً للخطة يباشر الجيش الأمريكي تقديم الدعم وسد الثغرات فى عمل السلطات المدنية مثل مهام النقل الجوي وإجراء فحوصات مختبرية لأعداد كبيرة من المصابين والمشتبه فى إصابتهم[٧١].

نخلص مما سبق إلى اختلاف نمط علاقة القوات المسلحة بالاقتصاد فى الولايات المتحدة عنها فى التجربة الصينية، فبينما مثل تدخل الجيش الصيني فى الاقتصاد إحدى ضرورات التنمية فى دولة اشتراكية من دول العالم الثالث مُثلت التجربة الأمريكية نمطاً مختلفاً يتعلق بأكبر الدول الرأسمالية فى العالم، وقد كانت ضرورات التوسع الخارجي الأمريكي بدءاً من الحرب العالمية الثانية المبرر لقوة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والشئون المدنية والاقتصادية، وقد كانت مسألة إناطة عدد من المناصب القيادية فى وزارة الدفاع بمسئولين مدنيين - أتى أغلبهم من الرأسمالية الأمريكية – والمعلن عنها كأجراء للحد من النفوذ المطلق لرؤساء الأركان قد تحولت إلى أحد العوامل التي هيأت وساعدت على قيام وتوسع المجمع الصناعي العسكري، وتدعيم العلاقات بين العمل الحر والجنرالات، وكذلك كان الرأي السائد أن العسكريين الأمريكيين فى ظروف العصر الحديث معنيون بقضايا العلم وأبحاث التطوير والإدارة الشبيهة بتلك التي تجري فى المجالات المدنية، ويوضح الجدول رقم (٢) فى الملحق الإحصائي ترتيب دول العالم الأكثر إنفاقاً عسكرياً عام ٢٠١٥، ويتضح منه الفرق الهائل بين الإنفاق العسكري للولايات المتحدة وبقية دول العالم، بينما يوضح الجدول رقم (٣) الإنفاق العسكري الأمريكي خلال الأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٥، وقد انخفض الإنفاق الإنفاق العسكري الأمريكي عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ مقارنة بما سبق من أعوام، لكن الإنفاق الذي بلغ ٦٨٥,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢ لا يزال أعلى بنسبة ٦٩ ٪ بالقيمة الحقيقية من نظيره عام ٢٠٠١ وهو العام الذي شكل بداية الحروب فى أفغانستان ثم العراق[٧٣]، وقد كان المستوى والاتجاه المستقبلي للإنفاق العسكري الأمريكي موضوعاً مطروحاً بقوة بعد ٢٠١٠، وجانب كبير من عملية صنع القرار بشأن الإنفاق العسكري يرتبط بموضوع معالجة الدين الحكومي الكبير والمتزايد وهي ترتبط بدورها بسقف الاقتراض الحكومي وحجم العجز فى الموازنة، وقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري الأمريكي إلى جملة الإنفاق العسكري العالمي ما نسبته ٣٩ ٪ عام ٢٠١٢ [٧٣]، وقد ذهب الرؤساء التنفيذيون للشركات الرئيسية المنتجة للأسلحة فى جلسات الاستماع فى الكونجرس عام ٢٠١٢ إلى أن تخفيض الإنفاق العسكري الأمريكي سوف يؤدي إلى إغلاق مصانع دفاعية وإلى خفض كبير فى أعداد العاملين وتآكل الخبرات الهندسية وخسارة المهارات والمعرفة فى صناعات الأسلحة الأمريكية، ونشرت رابطة الصناعات الجوية والفضائية (AIA) تقريراً يتوقع خسارة ٢,١٤ مليون وظيفة عام ٢٠١٣ إذا تم المضي فى التخفيضات[٧٤].

ثالثاً: إسرائيل

فى بداية التفكير فى إنشاء المشروع الصهيوني ثم فى العقود التي تلت إقامة الدولة تبنت إسرائيل نظاماً اقتصادياً مركزياً شبه اشتراكي، سادت فيه قناعة أن القطاع الخاص لن يتمكن من تعبئة الاستثمارات اللازمة لاحتياجات المشروع الاستعماري لإسرائيل واستيعاب الهجرة وتكلفة الأمن والبناء العسكري لأنه قطاع حديث وضعيف، لذا كان البديل تطوير الاقتصاد من أعلى أي بتوجيه من الدولة، فبعد قيام إسرائيل تم إنشاء الكثير من المصانع والشركات والمزارع التي كانت تحت سيطرة ثلاث مجموعات رئيسة هي: حكومة إسرائيل، والوكالة اليهودية، ونقابة العمال العامة (الهستدروت)، بالإضافة إلى ملكية صغيرة للقطاع الخاص، واستمر هذا الأمر حتى تغير جزئياً فى منتصف التسعينات من القرن العشرين، فقد كانت الدولة – وفي القلب منها جيش الدفاع الإسرائيلي - هي الفاعل الأقوى والأبرز فى مجال الصناعة والزراعة والبنوك وهي التي قادت معظم العمليات والفعاليات الاقتصادية والتنموية، فقد كانت الدولة هي المسئول الأول عن عمليات التصنيع منذ الخمسينات من القرن الماضي ووضعت الأسس للصناعات العسكرية والتي سيكون لها الدور الكبير فى بلورة وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي فى صورته الحالية، وكان لها القرار باختيار نوعية الصناعات التي سوف تقام، وأين تقام، وأيها سوف تتلقى الدعم المالي، ومع منتصف التسعينات بدأت إسرائيل برنامجاً للخصخصة تم فيه نقل جزء من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص[٧٥]. وسوف نتناول علاقة الجيش بالحياة الاقتصادية فى إسرائيل فى النقاط التالية:

(١) المستعمرات العسكرية الإنتاجية

بدأت إسرائيل فى إنشاء المستعمرات الدفاعية الإنتاجية قبل إنشاء الدولة الإسرائيلية، وكان الهدف الأساسي لهذه المستعمرات هدفاً إنتاجياً، وكان التدريب والاستعداد العسكري لهذه التجمعات يسير جنباً إلى جنب مع أهدافها الاقتصادية حتى بعد إنشاء الدولة عام ١٩٤٨، ويعود إصرار الحركة الصهيونية على إقامة المستعمرات إلى الأيام الأولى التي بدأ فيها مخططها لاحتلال فلسطين، وقد ورد فى خطاب تيودور هرتزل إلى المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١) "يجب أن تصبح كل مستعمرة مستقلة ذاتياً كتعاونية للمنتجين الزراعيين وفقاً لمبادئ القانون والتجربة"

وجاء ضمن مقررات المؤتمر الصهيوني التاسع (١٩٠٩) قراراً يدعو الحركة الصهيونية إلى إدراج المستعمرات التعاونية ضمن برنامج نشاطها، واستمرت هذه التوصيات حتى قيام إسرائيل ولم يكن المهاجرون القادمون إلى فلسطين يملكون ما يسمح لهم بالبدء بأي عمل، ومن هنا كان لابد من إيجاد شكل جماعي يعمل على خلق ارتباط اليهود بالأرض وتشجيع المهاجرين اليهود على الزراعة بعد أن كانوا يتعاطون المهن التجارية والحرفية والمصرفية فقط واستمرت هذه العملية حتى قيام الدولة وبعد حرب ١٩٦٧ تمت إقامة مئات المستعمرات الجديدة فى مناطق متعددة من فلسطين، وكان دور الجيش فى هذه العملية أكثر من حاسم، ومن أمثلة المهمات التي أخذها الجيش على عاتقه فى هذه العملية: تحديد المناطق الملائمة للاستيطان، وتحديد مكان كل مستعمرة وهيكلها وتركيبتها الاجتماعية، لقد عين الجيش موظفين رفيعي المستوى كمسئولين عن شئون الاستيطان، وقد عبر بن جوريون عن العلاقة بين الاستيطان الإسرائيلي والعسكرية عبر وصفها بأنها علاقة تاريخية بدأت من نشوء الحركة الصهيونية قائلاً " لن يكون أمن الدولة منوطاً بقوات الدفاع العسكرية فقط، أساليبنا فى الاستيطان ستحدد أمن الدولة بشكل لا يقل عن أساليب التشكيلات العسكرية"[٣٦]، وتشمل هذه التجمعات العسكرية الإنتاجية المؤسسات التالية: الكيبوتزات – الناحال – الموشاف.

أ- الكيبوتزات

تعد الكيبوتزات أشهر وأهم هذه التجمعات العسكرية – الإنتاجية، وهي بحكم طبيعتها معسكرات حربية، ويختار الجيش الإسرائيلي لها المواقع التي تستطيع من خلالها أن تشرف على جميع الأرض من حولها، ويعد العمود الفقري للجيش الإسرائيلي من أبناء هذه المزارع الجماعية المعروفة بالكيبوتز، والكيبوتز : كلمة عبرية تعني تجمع ، وتشير إلى مستوطنة تعاونية ذات صبغة عسكرية، تضم جماعة من المستوطنين الإسرائيليين يعيشون ويعملون سوياً، يبلغ متوسط عددهم ٤٥٠ – ٦٠٠٠ عضو، وإن كان العدد قد يصل إلى ١٠٠٠ عضو فى بعض الأحيان، والكيبوتز من أهم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى إسرائيل، وهي مقتصرة على المجتمع الإسرائيلي فقط دون العرب داخل إسرائيل، وتدين كل الكيبوتزات بالولاء للحركة الصهيونية، وهي مشروعات غير مربحة فى كثير من الأحيان وممولة من قبل الدولة الإسرائيلية والحركة الصهيونية فى الخارج[٣٧]، وقد كان لهذه المستعمرات

دور عسكري، حيث كان يتم اختيار موقعها تبعاً للاعتبارات الأمنية والاستراتيجية لكي تتمكن من القيام بدورها العسكري، وقد كانت هذه " الزراعة المسلحة " مرتبطة بالعسكرية الإسرائيلية، وكانت الحركة الصهيونية - قبل قيام الدولة - تقوم بتمويل تلك المستعمرات، وفي بعض الأحيان تسبب ضعف إنتاجية بعض هذه التجمعات بسبب جهل المستوطنين بشئون الزراعة بالإضافة إلى أن مواقعها تختار لاعتبارات عسكرية أكثر منها اقتصادية إلى سقوط هذه المستعمرات ورجوعها مرة أخرى إلى أيدي العرب، وكانت المستعمرات التي تمنى بخسائر فادحة تقوم الحركة الصهيونية وتجمعاتها المنتشرة حول العالم بتحمل خسائرها[٧٨]، وكما سبق القول فبعد تعثر المحاولات الأولى للاستيطان والتي قامت على أساس الملكية الخاصة والعمل بأجر وجدت الحركة الصهيونية أن تحقق مشروعها يقتضي إيجاد نوع من الزراعة الجماعية حيث الإشراف المركزي الصارم وتقييد حرية المستوطنين وعدم إتاحة الفرصة لهم لامتلاك وسائل الإنتاج والمساكن، ولا يوجد في الكيبوتزات ملكية خاصة، فالأرض وأدوات الإنتاج والمساكن والأثاث ملكية عامة حتى الطعام مشترك، ولا يقبل الكيبوتز في عضويته المرضى والمسنين لأن الهدف من إنشاءه هو العمل الزراعي الشاق وتربية الماشية وبعض الصناعات التي تقوم على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى جانب حمل السلاح والقتال[٧٩]، ويمارس سكان الكيبوتز الزراعة الكثيفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولتستوعب مزيد من المستوطنين، ويعمل المستوطنون داخل الكيبوتز كل حسب مقدرته، دون تقاضي أي أجور، وتتسم الكيبوتزات بطابع المزارع الكبيرة التي تستخدم آلات حديثة، كما ساعد حجمها على تنوع الإنتاج، ويقسم العمل داخلها إلى قطاعين: قطاع الإنتاج، وقطاع الخدمات وتقسم الأيدي العاملة مناصفة بين القطاعين[٨٠]، وقد زاد عدد الكيبوتزات من ١٩ كيبوتز عام ١٩٢٢ إلى ٤٧ كيبوتز عام ١٩٣٦، ومع زيادة الهجرات اليهودية مع مقدمات وبداية الحرب العالمية الثانية ارتفع عدد العاملين في الكيبوتزات من ١٥٥٠٠ عام ١٩٣٦ إلى ٢٢٦٠٠ عام ١٩٣٩ في حين وصل عددهم إلى ٥٤٢٢١ عام ١٩٤٨ بنسبة ٧,١ ٪ من مجموع سكان إسرائيل في ذلك الوقت[٨١]، وقد بلغت نسبة أعضاء الكيبوتز في النخبة الحاكمة في إسرائيل سبعة أضعاف نسبتهم في المجتمع (بن جوريون وموشيه ديان وشمعون بيريز وايجال آلون وغيرهم من أبناء الكيبوتزات)، وكان ثلث الوزراء الإسرائيليين من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٧ من أعضاء الكيبوتز، كما أن ٤٠ ٪ من إنتاج إسرائيل الزراعي، و٧ ٪ من صادراتها، و٨ ٪ من إنتاجها الصناعي من إنتاج الكيبوتزات[٨٢]، وقد ظل الكيبوتز في

الماضي والحاضر جزءاً من الاقتصاد الاستيطاني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الخارجي، فالوكالة اليهودية ثم الدولة الإسرائيلية تدعم الكيبوتزات وتمولها، ويأخذ الدعم أشكالاً متنوعة، فالمساحات الشاسعة المقام عليها الكيبوتزات حصلت عليها دون مقابل عن طريق الاغتصاب من العرب، والكيبوتزات لا تدفع عنها سوى إيجار زهيد للغاية للوكالة اليهودية ثم للدولة الإسرائيلية بعد قيامها، وتنال الكيبوتزات معاملة تفضيلية من حيث الإعفاء من الضرائب، وتقديم المساعدات والهبات المالية والقروض المعفاة من الفوائد أو بفوائد مخفضة، وتوفر لها الدولة الوقود والأسمدة والكهرباء والمياه، والكيبوتز الآن لم يعد مقتصراً على الزراعة كما كان فى الماضي بل تحول إلى مؤسسات صناعية وإنتاجية متنوعة[٨٣].

ب- الناحال

وإلى جانب الكيبوتز يوجد فى إسرائيل ما يسمي بنظام "الناحال" وهو نظام شبه عسكري الهدف منه خلق كوادر فنية متخصصة فى المجالات الإنتاجية المختلفة (مستعمرات الناحال الصناعية - مستعمرات الناحال الزراعية - مستعمرات الناحال للصيد البحري... إلى آخره) وكان الهدف من إنشائها الآتي[٨٤]:

١. استزراع الأراضي فى المناطق النائية واستصلاح الأراضي البور.
٢. إحياء الصناعة فى المناطق النائية والمناطق غير الصالحة للزراعة.
٣. الاستفادة من الأيدي العاملة المدربة فى المجالات الصناعية والمهنية المختلفة.
٤. العمل على جذب أكبر عدد من المدنيين للإقامة فى المستعمرات، والانخراط فى صفوف العمل الإنتاجي والعسكري.

ويرأس الناحال - ويقصد بها شباب الطليعة المحارب - ضابط برتبة عقيد، ويعمل أعضاء الناحال ما بين التدريب العسكري والعمل الإنتاجي والاستيطاني، واعتباراً من عام ١٩٥٩ شدد على النشاط العسكري فى الناحال، فأنشئ الناحال المظلي كما زيدت المناورات التي تقوم بها وحدات الناحال، وقد شاركت قوات الناحال فى حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، وبعد حرب ١٩٧٣ تقلصت الأعمال الزراعية والإنتاجية نسبياً فى الناحال لصالح زيادة التأهيل العسكري إلى جانب العمل الاستيطاني، لذا يمكن القول أن الناحال يشكل قسماً من أقسام جيش الدفاع الإسرائيلي[٨٥].

ج- الموشاف

١. والموشاف مصطلح عبري يشير إلى قرية زراعية تكون فيه الأسر وحدات اقتصادية تدير قطعة الأرض بشكل خاص بها، ويأخذ الموشاف شكلاً تعاونياً ذا صبغة عسكرية، وإذا وصل أحد أفراده إلى سن التقاعد فإنه يفصل لجلب عناصر شابه قادرة على العمل والقتال، وقد بدأت إقامة تلك المستعمرات عام ١٩٠٨ عندما أسس صغار العمال قرى صغيرة إلى جوار المزارع الكبيرة، وقد أسست أول قرية فى عين غانم قرب بتاح تكفا، وما زال هذا النوع من التجمعات موجوداً ويؤدي دوره فى إسرائيل، ومستعمرات الموشاف عدة أنواع[٨٦]:

٢. موشاف شيتوفيم (التشاركي): وهي مستعمرات تعاونية لصغار الملاك نشاطها الأساسي الزراعة، وتشكل أرض هذا الموشاف وحدة اقتصادية كبيرة غير قابلة للتقسيم الفردي. فالإنتاج فى هذا الموشاف جماعي، والملكية جماعية فى كل شيء، حتى فى البيوت التي يقطنها الأعضاء. ويتم تسويق الإنتاج من خلال وحدة تعاونية مركزية، وقد اقترح فكرة الموشاف التشاركي الدكتور أهارون روفين عام ١٩١٣، وأنشئ أول موشاف من هذا النوع - وهو حيطين - عام ١٩٣٦ فى الجليل الأوسط، وتلاه موشاف « موليدت » عام ١٩٣٨، وقد وصل عدد المستعمرات من هذا النوع إلى ٤٢ مستعمرة عام ١٩٧٦.

٣. موشاف عوفيديم (الموشاف العمالي): تجمع استيطاني عمالي يتكون من مجموعة من المزارع تديرها مجموعة من العائلات وفقاً لأسلوب العمل الذاتي، ويمتلك الصندوق القومي اليهودي الأرض، وتمتلك كل أسرة منزلها الخاص وقطعة أرض تعمل فيها بمفردها، وأما المنشآت المركزية والمعدات وبعض الفروع الإنتاجية فهي ملكية عامة، ويعمل غالبية المقيمين فى الموشاف فى القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني ومعظمهم تاريخيا من مؤيدي حزب العمل، وقد توسع العمل فى هذا النوع من المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية وتسريح اللواء اليهودي من الجيش الانكليزي، فارتفع عددها إلى ٥٨ مستعمرة عام ١٩٤٨، وقد بلغ عددها عام ١٩٨١ حوالي ٤٢٠ مستعمرة، وقد أنشأت تلك المستعمرات على مبدأ التصرف الفردي بالأرض المستأجرة إلى جانب التخطيط الجماعي لعمليات الإنتاج والتسويق، فهي تجمع بين الفردية فى التملك مع الجماعية فى التخطيط والاستفادة من الإنتاج، ويعاني الموشاف العمالي من مشكلة العمل المأجور، فغالباً ما يقوم أعضاؤه بتأجير الأرض للمزارعين العرب وأحياناً اليهود ويتحولون هم إلى ملاك غائبين.

٤. موشاف عوليم: وهي تجمعات خاصة بالمهاجرين الجدد.

٥. ويعيش الآن حوالي ٨٪ من سكان إسرائيل فى مناطق قروية وفى قرى متفرقة. سواء فى الكيبوتز (القرية التعاونية) أو الموشاف (القرية الزراعية).

(٢) الصناعات العسكرية الإسرائيلية:

تعد الصناعات العسكرية الإسرائيلية المجال الرئيس لتكامل العمل بين القطاع المدني والقطاع العسكري، فهناك صلة قوية بين الصناعات العسكرية والحربية والتكنولوجيا التي يطورها الجيش وبين مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة، ومن ناحية أخرى لا تقام مستعمرة فى إسرائيل، ولا يتقرر اختيار منطقة لإقامة قرية ولا مدينة ولا يشق طرق مواصلات، ولا يقام مصنع إلا ويخضع هذا لذلك التعبير ذا المحتوي العسكري " اعتبارات الأمن "، ولا ترسم خطة تنمية صناعية إلا وعينها على الصناعات ذات المردود العام بالنسبة للحاجات العسكرية أيضا، ونفس الشئ يقال عن نظام التعليم والعمالة والمنظمات والمؤسسات المختلفة، ويرتبط كل ذلك بنظام جيد لاستدعاء الاحتياطي، الأمر الذي يضع ١٠ ٪ من مجموع السكان تحت السلاح خلال ٤٨ ساعة[٨٧]. ويمكن القول أن الصناعات العسكرية الضخمة فى إسرائيل تخضع بكاملها وعلى نحو مباشر لرقابة وزارة الدفاع، ومن المعروف أنه فى بلدان غربية كثيرة تخضع القاعدة الصناعية العسكرية للملكية الخاصة، وفى إسرائيل فإن الصناعات العسكرية كلها إما أن تكون كلها مشروعات حكومية (مثل صناعات الطائرات وباقي الصناعات العسكرية) أو وحدات إدارية تابعة لوزارة الدفاع مثل سلطة تطوير الأسلحة[٨٨]، وتضم الصناعات العسكرية الإسرائيلية الآتي[٨٩]:

- مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية.

وتضم نحو ٣٨ شركة ومصنعا تقوم بإنتاج حوالي ٦٠٠ نوع من المعدات الحربية المتنوعة، ويتم تدريب الطلاب الملتحقين بالكليات العملية التابعة لجامعة تل أبيب والتخنيون فى تلك المؤسسات لزيادة خبراتهم العملية.

- مركز البحوث الاستراتيجية.

ويقع فى جامعة تل أبيب، ويلتحق به الطلاب للحصول على الدرجة الجامعية الأولى، ويدرسون موضوعات تمس الأمن القومي الإسرائيلي، وبناء القوة العسكرية

الإسرائيلية، ودراسة النظريات العسكرية الحديثة، ومنظومات السلاح الحديثة، والتعامل مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

- مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية.

وتعد أكبر هيئات الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ومن أبرز فروعها مصنع المحركات فى بيت الشمس (وتقع فى لواء القدس) والذي يتضمن أيضاً ورش إصلاح وصيانة الطائرات، ومركز أبحاث الصناعات الجوية، وهي مؤسسة إنتاجية وعلمية وبحثية، تهتم بالتعليم والتدريب لخلق كوادر علمية متخصصة ذات مستويات علمية مرتفعة فى أبحاث الفضاء واستخدام المعلوماتية، وتقوم المؤسسة بتخريج المهندسين العسكريين.

- هيئة الصناعات الالكترونية والكهربائية.

وتمتلك العديد من مصانع الالكترونيات ومراكز الإصلاح والصيانة، ويتدرب الطلاب فى تلك المصانع والتي تقع بالقرب من مقار دراستهم وتحت إشراف أساتذتهم

- هيئة الأبحاث التكنولوجية.

وتضم هيئة تطوير الوسائل القتالية، ومؤسسة أبحاث عسكرية مجهزة بالمعامل والمختبرات، كما تضم مصانع وشركات أخرى فى مجال أبحاث السلاح الكيماوي والبيولوجي والالكتروني.

ويحتل البحث العلمي دوراً مركزياً منذ إنشاء إسرائيل، وللجيش والصناعات العسكرية دور كبير فى هذا المجال، وكان من رأي ابن جوريون أن نجاح الدولة يتوقف على تفوقها النوعي « لذا لابد من متابعة أحدث التطورات فى مجال العلم والتكنولوجيا ليكون لها أحد أقوى جيوش العالم.. وإلا خسرنا » (٩٠)، وتعد نسبة إنفاق إسرائيل على البحث العلمي من أكبر النسب فى العالم، ومن أشهر مراكز البحث العلمي فى إسرائيل « معهد وايزمان للعلوم » وهو قاطرة إسرائيل للقوة المدنية والعسكرية، تعلو مدخله عبارة « معهد وايزمان فى خدمة إسرائيل »، وينصب اهتمامه على علوم الكيمياء والكيمياء العضوية والأحياء الدقيقة والفيزياء النووية والحيوية وأبحاث النظائر المشعة والالكترونيات والرياضيات التطبيقية، ويختلف عن غيره من الجامعات الإسرائيلية باقتصاره على تعليم وبحوث العلوم الطبيعية فقط، ولا

يلتحق للدراسة به سوى الطلاب الإسرائيليين فقط لضمان ولائهم للدولة وللحفاظ على أسراره العلمية، وللمعهد دور مهم فى صناعات الأسلحة والمتفجرات والصناعات العسكرية[٩١]. ومن ناحية أخرى تزايد عدد مراكز البحوث السياسية والاقتصادية والاستراتيجية – العامة والخاصة – فى إسرائيل لتفوق ٣٠ مركزاً، وجزء رئيس من عمل هذه المراكز أفرد نشاطه لخدمة المؤسسة العسكرية[٩٢].

(٣) نظام التجنيد والتعبئة :

يخضع للخدمة فى الجيش الإسرائيلي كل الإسرائيليين من الرجال اعتباراً من عمر ١٨ – ٥٥ سنة، ومن النساء من ١٨ – ٣٨ سنة، وتبلغ مدة الخدمة الإلزامية للرجال ٣٦ شهراً لمن هم فى سن ١٨ – ٢٦ سنة، وتبلغ مدة ٢٤ شهراً لمن هم فى سن ٢٧ – ٢٩ سنة، وعند الانتهاء من الخدمة الإلزامية يتم استدعاء الاحتياط للتدريب يوماً واحداً كل شهر، أو ثلاثة أيام كل ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى فترة أخرى تتراوح بين أسبوعين وشهر فى السنة حسب الرتبة والخبرة والجنس والسن[٩٣]، وقد اقتبست إسرائيل أسس نظام التعبئة السويسري وأدخلت عليه تعديلات تناسب ظروفها، ففي سائر البلاد حينما ينهي الشباب خدمتهم العسكرية يعودون إلى بيوتهم ويقطعون صلاتهم بوحداتهم التي أدوا فيها الخدمة الإلزامية، أما فى إسرائيل فإن كل سرية احتياطية تبقي جهازاً عضوياً حياً له مهنته الدائمة، ولا يجوز لهم التخلي عن واجباتهم حين ينصرفون إلى أعمالهم وحياتهم المدنية، وكما سبق الذكر يستنفر الفرد الإسرائيلي خلال العام الواحد عدة مرات سواء للتدريب أو لتبليغ تعليمات جديدة[٩٤]، وفي الجيش يدخل الشباب والشابات فى سن ١٨ عاماً، ويتم إخضاعهم لتدريب مكثف على مجموعة من العلوم والمعارف من بينها علوم الحاسب الآلي الأساسية، ثم يتم إعطاؤهم مسئوليات كبيرة فى أعمالهم ووظائفهم المختلفة تفرض عليهم تحديات كبيرة تجعلهم مستعدين وراغبين فى العمل والخلق.

(٤) الدور الاقتصادي والسياسي للجيش والعسكريين الإسرائيليين

للعسكريين الإسرائيليين الدور الأبرز فى الحياة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية منذ قيام الدولة وحتى الآن، فهم بناة ومؤسسوا الدولة، وتسعي الأحزاب الإسرائيلية لضم القادة العسكريين اللامعين إليها بهدف الحصول على أكبر عدد من الأصوات، وتجري الاتصالات مع هؤلاء القادة قبل تركهم مناصبهم، وأغلب من

حكم إسرائيل وتولى الوزارات الرئيسة فيها كانوا من المؤسسة العسكرية أو عمل فيها أو قادها لبعض الوقت، والقول بأن الجيش الإسرائيلي يمثل القوة التنفيذية بينما تمثل وزارة الدفاع بأقسامها سيطرة السلطة السياسية على الجيش قول غير دقيق وتخطئه الوقائع، ومن أبرز هؤلاء : إسحق رابين ، ومناحم بيجين ، وأريل شارون، وأيهود باراك، وتسيبي ليفني، وموشيه ديان، وحاييم بارليف، ورفائيل ايتان، وأمنون شاحاك وغيرهم ، وقد شغل بعض العسكريين منصب رئيس الدولة مثل : وحاييم هيرتزوج ، وعزرا وايزمان وغيرهم[٩٥] ، وفي إسرائيل يتولى كبار الضباط المتقاعدين المناصب المهمة داخل مؤسسات الدولة المختلفة ، وخاصة فى المجالات الاقتصادية، فقد تولى الجنرال شارون على سبيل المثال وزارة الزراعة (١٩٧٧ – ١٩٨١) ، ثم تولى حقيبة الدفاع (١٩٨٢ – ١٩٨٤) ، ثم وزيراً للتجارة والصناعة (١٩٨٤ – ١٩٩٠) ، وبهذه الصفة عقد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٥، فى الفترة ما بين (١٩٩٠ – ١٩٩٢) عمل شارون وزيراً للبناء والإسكان ورئيساً للجنة الوزارية لشؤون القادمين الجدد واستيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفيتي، وتولي حقيبة الإسكان مرة أخرى (١٩٩٦ – ١٩٩٨) ، ثم تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية (٢٠٠١ – ٢٠٠٦) ، كما عمل الجنرال أهارون ياريف مدير المخابرات العسكرية وزيراً للمواصلات ثم وزيراً للإعلام ، وللضباط العسكريين المتقاعدين دورٌ كبيرٌ فى مجالات العمل الاقتصادي ، فقد عمل كثيرون منهم كمدراء للعديد من الشركات والمصانع الكبرى ، ويبرر الإسرائيليون ذلك بأن لجيش الدفاع الإسرائيلي نظام تناوب سريع ، ونتيجة لذلك فإن معظم كبار ضباطه يتركون الجيش فى منتصف الأربعينات أو أوائل الخمسينات من العمر، وهؤلاء يجدون تشجيعاً لدخول الحياة المدنية سواء فى إدارات الحكومة أو فى المجال السياسي أو فى مجال التجارة والأعمال، والنتيجة أن هناك عدداً كبيراً من الجنرالات الإسرائيليين المتقاعدين يشغلون مناصب رئيسة فى الحياة المدنية، فحتى عام ١٩٦٧ كان هناك ستة من أصل ثلاثة عشر رئيساً للأركان فى الجيش الإسرائيلي دخلوا الحياة السياسية وخدموا كوزراء فى مجلس الوزراء الإسرائيلي، بينما تولى جنرالات آخرون أعلى المناصب فى شركة الكهرباء الإسرائيلية، وفي الصناعات العسكرية، وهيئة الآثار القديمة، وهيئة المياه الوطنية، وسلطة الموانئ ، والسكك الحديدية ، وفي العديد من المؤسسات والوكالات الحكومية، والكثير من رؤساء البلديات الإسرائيلية من كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي[٩٦]، وقد ظل عمل العسكريين الإسرائيليين فى الحياة الاقتصادية والمدنية عموماً ملمحاً مهماً

فى طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في إسرائيل، فقد عمل يعقوب بيري رئيس الشاباك (جهاز الأمن الداخلي) رئيساً لشركة سلكوم للهواتف النقالة وبعدها رئيساً لبنك مزراحي، بينما عمل رئيس الأركان السابق (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) دان حالوتس مديراً لصندوق الاستثمار « سترلنيك » وبعدها رئيساً لشركة « كمور موتورز » وكيل السيارات الفاخرة « بي ام دبليو » فى إسرائيل[٩٧]، وقد انضم الاثنان إلى حزب كاديما عام ٢٠١١، ويعترف الكثير من الباحثين الإسرائيليين بأن جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل مكانة فى الحياة العامة أهم من مكانة العسكريين فى أية دولة « ديمقراطية » أخرى، وأن هناك المزيد من الأدلة على أن الجيش الإسرائيلي يملك – من وراء الستار – الكلمة الأخيرة[٩٨]، والعسكريون أيضاً لديهم السلطة الأكبر فى مجال تصدير الأسلحة الإسرائيلية (إسرائيل من أكبر عشر دول فى العالم فى تصدير السلاح)، ووزارة الدفاع لديها دائرة معينة مسئولة عن هذا المجال وتمارس رسمياً سلطة وحيدة على كل أنشطة تصدير الأسلحة، والرأي أن صادرات الأنظمة المتطورة الإسرائيلية يمكن أن تعمل على تخفيض التكلفة بالنسبة لجيش الدفاع الإسرائيلي، الأمر الذي يؤثر على قدرة الجيش الإسرائيلي على شراء منظومات الأسلحة المختلفة، وفي أحيان كثيرة فإن تطوير منتج معين أو نظام لجيش الدفاع يكون معلقاً على شرط الاستثمار الخارجي أو أمر التصدير، فالجيش الإسرائيلي كما يرى كثير من الباحثين الإسرائيليين منهمك على نحو كبير فى تسويق المعدات العسكرية الفائضة، وهو مجال تعاظم نموه بسرعة فى التسعينات وأصبح مصدراً مهما للأموال لتجديد معدات وأسلحة الجيش الإسرائيلي[٩٩]، ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل احتلت المركز العاشر عالمياً فى صادرات السلاح خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)، والمركز التاسع عالمياً خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) طبقاً لتقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) عام ٢٠١٣، وقد بلغت صادرات السلاح الإسرائيلية ٥٣٢ مليون دولار عام ٢٠١٢، و٢٦٩٤ مليون دولار خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)، ويوضح الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي صادرات إسرائيل لكل منطقة متلقية كنسبة مئوية من الحجم الإجمالي للصادرات.

وللجيش الإسرائيلي نفوذ قوي فى مجال العلاقات العامة، حيث يقيم اتصالاً وثيقاً مع الصحافة المحلية والأجنبية ومع قادة الفكر ومع جماعات أخرى عديدة فى المجتمع الإسرائيلي، كما أنه ليس لدى الجيش الإسرائيلي متحدث رسمي فحسب، وإنما هناك أيضاً مكتب للأفراد، وهو عبارة عن مؤسسة كبيرة تقوم بتوظيف عشرات

الضباط وآلافراد المجندين[١٠٠]. وللسلطات العسكرية فى الجيش الإسرائيلي السلطة العليا فى تحديد الميزانية الدفاعية ، ودور السلطة المدنية فى ذلك – ممثلة فى مجلس الوزراء – يعد دوراً هامشياً، فعلي سبيل المثال أعلن مجلس الوزراء عام ١٩٧٧ تخفيض ميزانية الدفاع بنحو ٢٠٠ مليون دولار للحد من تيار التضخم المالي المتزايد ، واعترض رئيس أركان الجيش الإسرائيلي موردخاي جور بشدة على هذا الإجراء وطالب بإجراء مناقشات ودراسات متعمقة حول هذه القضية ، ووضع قدراً كبيراً من المعوقات والعراقيل ، وفي النهاية فاز جيش الدفاع الإسرائيلي وتم إلغاء التخفيضات المقترحة من الحكومة[١٠١].

(٥) أدوار أخرى للجيش الإسرائيلي :

تحتفظ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بصلات وثيقة بهدف التنسيق والمتابعة مع معظم أجهزة الدولة مثل : وزارات المالية والتجارة والصناعة والعمل والتعليم والزراعة والشئون الدينية، وتتغلغل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فى معظم أوجه الحياة المدنية، مثل : محو أمية الجنود خصوصاً اليهود الشرقيين منهم، وكذلك تعليم اللغة العبرية للمهاجرين الجدد، ولا تقتصر مشاركة الجيش الإسرائيلي على ذلك فقط، بل شارك فى عمليات استقدام المهاجرين من أماكن وجودهم، وتحقيق التكامل بينهم، وتوظيفهم وإسكانهم وإقامة مشروعات الهياكل الأساسية لهم[١٠٢].

وللجيش الإسرائيلي محطة إذاعة خاصة به، وهي تذيع برامجها إلى جميع السكان لفترة تمتد إلى أربع وعشرين ساعة فى اليوم، ولديه كذلك مجلة أسبوعية رائجة خاصة به، ويقوم الجيش الإسرائيلي بتنفيذ برامج للتدريب العسكري فى المدارس العليا، ويدير عدداً من المدارس المهنية، ويقدم سلسلة من البرامج التعليمية للجنود، وينهمك على نحو شديد فى نشاط استيطاني، كما يعد هو المسئول عن الرقابة الأمنية على المطبوعات[١٠٣]، ويعتبر توسيع نطاق دور جيش الدفاع الإسرائيلي على نحو كبير وانهماكه الشديد فى مجالات النشاط المدني المختلفة فى نظر كثيرين بمثابة مثال كلاسيكي على قابلية الحدود بينهما للاختراق[١٠٤]، وقد منح الجيش الإسرائيلي سلطات واسعة النطاق فيما يتعلق بالمناطق العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وأصبح مسئولاً على نحو مباشر عن ملايين العرب فى الأراضي المحتلة، والحاكم العسكري الإسرائيلي فى تلك المناطق صاحب السيادة الفعلية فى المجالات المختلفة ومراسيمه لها قوة القانون[١٠٥]، وان تغير الأمر بعض الشئ بعد اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

نخلص مما سبق : أن هناك أنماطاً متعددة لطبيعة العلاقة بين الجيوش والاقتصاد، ويرجع السبب فى ذلك إلى كون القوات المسلحة فى أية دولة فى قلب سياسات ومجالات الأمن القومي – الذي تعد القوة الاقتصادية إحدى محدداته الرئيسة – وأن درجة وقوة الارتباط بين القوات المسلحة والحياة الاقتصادية تحددها طبيعة كل دولة وظروف المرحلة التاريخية التي تمر بها، ونوع البناء السياسي والاقتصادي وطبيعة مطالب وأهداف الدولة المعنية، ويجب التنويه أن تلك الظاهرة ليست مقتصرة على الدول السابق الإشارة إليها فقط، بل وجدت تجارب أخرى مهمة لعلاقات بين الجيوش والواقع الاقتصادي فى دول أخرى عديدة من بينها: البرازيل، كوبا، تايلاند، انجلترا، الهند، اليابان، إيران ، كوريا الشمالية ، تايلاند ، اندونيسيا وغيرهم ، وكان ضيق المقام الداعي لعدم تناول تلك التجارب تفصيلاً.

المبحث الثالث

دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر

اختلف نمط العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد المصري فى العصور المختلفة ، فبينما مثل الإنتاج من أجل إنشاء جيش قوي المحدد الأبرز لسياسة محمد علي الاقتصادية اضمحل ذلك الدور أيام سعيد وإسماعيل، فى حين تم اعتبار الجيش كقوة مساعدة للشرطة وقوة بروتوكولية فى المناسبات فى عهد الاحتلال البريطاني، وبعد ١٩٥٢ اتخذ دخول بعض رجال القوات المسلحة فى المجالات الاقتصادية طابع إدارة بعض وحدات القطاع العام المؤممة أو المنشأة حديثاً، إلا أنه يمكن اعتبار عام ١٩٧٩ وما بعده هو البداية الحقيقية للعلاقة المتشعبة للقوات المسلحة والاقتصاد فى مصر، ومن ثم سوف يتم فى هذا المبحث التعرف على تطور نمط العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد فى مصر، وهيئات وإدارات القوات المسلحة ودورها فى الأنشطة التنموية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تطور نمط العلاقة بين القوات المسلحة والاقتصاد فى مصر:

تكون الجيش المصري الحديث مع محمد علي وأنشئت أول مدرسة عسكرية فى أسوان بعيداً عن صراعات العاصمة، وعهد محمد علي إلى الكولونيل سيف بنحو ٥٠٠ من المماليك من حرسه و٥٠٠ آخرين تابعين لوجهاء البلاد لتدريبهم، وتوالى إنشاء المدارس العسكرية فى أماكن متعددة، كما تم إنشاء الكثير من المصانع الحربية للسلاح والذخيرة، وأرسل محمد علي البعثات العسكرية إلى أوروبا وشكل العديد منهم جزءاً من كوادر الجيش والصناعات الحربية المنشأة حديثاً، وفي عام ١٨٣٩ كان تعداد الجيش - كما يذكر الجنرال الطبيب كلوت بك -نحو ٢٣٥,٨٨٠ رجلاً، وقد كانت ثقة محمد علي محدودة بمزايا المصريين العسكرية ومدي انضباطهم، وقد سمح للبارزين منهم أن يتدرجوا فى الرتب الملحقة بسلك الضباط ولكن كبار الضباط ظلوا قاصرين فقط على الأتراك والمماليك والشركس، وكان محمد علي يقدم لهؤلاء الضباط الكبار الأراضي والضياع ليتملكونها أو يستغلونها، كما كانت مرتبات هؤلاء الضباط مرتفعة، وهكذا تكونت طبقة ارستقراطية جديدة انحدرت منها عائلات الباشاوات ذوي الأصول التركية والأسيوية من كبار مالكي الأراضي الزراعية والعقارات فى القرن العشرين، ومع ذلك فإن الوقائع وشهادات الخبراء أجمعت على أن المصريين

كانوا يتمتعون فى عهد محمد علي بقيمة عسكرية عظيمة. ومن الجدير بالذكر أن كثيرا من الصناعات والبعثات فى عهد محمد علي كان الغرض منها تدعيم الجيش والصناعات العسكرية، كما فرضت الدولة احتكار التجارة والصناعة فى يد الوالي محمد علي الذي أنشأ شبكة كاملة من الصناعات العسكرية وصناعات التحويل الوسيطة ، ولم يكن التطور الصناعي الكبير لمصر وقتها وليد التطور الاقتصادي المتوازن بل كان وليد ضرورة دعم المجهود الهائل للجيش وهو الجيش الأكبر وقتها فى الشرق وفي المتوسط[١٠٦]، كما كانت الدولة هي التي أنشأت مؤسسات التعليم المختلفة من المدارس العسكرية إلى مدرسة اللغات ومدرسة الفنون المخصصة لتزويد الجيش بالكوادر الحديثة ثم لتزويد البلاد بالمتخصصين فى المجالات الاقتصادية والخدمات الإدارية الضرورية لأعمال الجيش وحملاته الحربية وتوسعه.

وبعد انحسار مشروع محمد علي التحديثي وتخفيض أعداد الجيش تم إغلاق الكثير من المصانع الحربية والمدنية. كما انخفضت مع مرور الوقت الكفاءات العسكرية والإدارية فى عهد أبناء محمد علي، وفي أعوام ١٨٨١. ١٨٨٢ طالب عرابي وصحبه بإلغاء القوانين التي تمنع ترفيع وترقية الضباط المصريين، ورفعوا عريضة لرئيس الوزراء التركي رياض باشا بتقوية الجيش وإنشاء مجلس للنواب وتعديل التشريعات العسكرية حتى تتكافأ الفرص أمام الجميع، ومن الجدير بالذكر أن انتفاضة الجيش عام ١٨٨٢ كانت باسم مصر والمصريين – ولم تكن باسم الخلافة أو أي شيء آخر – وكانت تشبه الثورات الأوروبية الكبرى والتي طالبت بنظام دستوري وبرلماني وديمقراطية ليبرالية وجيش وطني يتسع لكل الكفاءات واقتصاد ومالية سليمتان والاستقلال تجاه القوى الكبرى[١٠٧]، وكان من نتيجة ذلك أن تدخلت القوى الأوربية وافتعلت حوادث الإسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ والتي كان من نتيجتها قتل ٤٥ أوروبياً و١٦٣ من المصريين، وكانت تلك الحوادث مبرراً لدخول القوات البريطانية مصر وبدء الاحتلال البريطاني، وتم مباشرة نفي عرابي وحل جيشه وكون الانجليز جيشاً جديداً، وقد استعمل هذا الجيش كقوة مساعدة للشرطة فى حفظ الأمن الداخلي، ثم اصدر البريطانيون قانون افتداء الذات من الخدمة العسكرية عام ١٨٨٦ الذي كان يهدف إلى إفقاد الجيش اعتباره فى نظر الأمة. ومن المدارس التسع التي كانت موجودة قبل الاحتلال استمرت واحدة فقط منها وتم إغلاق جميع أحواض بناء السفن (الترسانات) ومصانع الأسلحة والذخيرة.

وفي الحرب العالمية الأولى جند البريطانيون كل رجل مصري صالح للاشتراك فى الحرب وفي غضون أربع سنوات كان مجموع المجندين قد بلغ مليوناً وسبعمائة ألف مجند أرسلوا إلى سيناء وفلسطين والدردنيل وفرنسا، وقد اعترف الجنرال البريطاني ميلر بما قدمه الجيش المصري والمجندين قائلاً " لقد تحمل الشعب المصري بصبر ورحابة صدر النفقات والخسائر التي فرضتها الحرب، فى حين أن الخدمات التي قدمها الجيش المصري لا يمكن تقديرها حق قدرها " [١٠٨]، وقد اشترى الانجليز بثمن بخس جميع حيوانات الجر والركوب التي كانوا يحتاجون إليها في حملة سيناء وفلسطين، كما فرضوا تحديد المساحات المزروعة بالقطن بغرض زراعة المحاصيل الضرورية للجيوش البريطانية والحليفة المتمركزة فى مصر، ولم يختلف الأمر كثيراً فى الحرب العالمية الثانية، والتي استغلت فيها الجيوش البريطانية الزراعة المصرية والمرافق (السكك الحديدية خاصة) والبترول من أجل المجهود الحربي البريطاني فى الحرب الأمر الذي ترتب عليه ظهور الديون البريطانية لمصر، وهي المعروفة فى التاريخ الاقتصادي المصري " بالأرصدة الإسترلينية "، وقد بلغت هذه الديون ٤٠٥ مليون جنيه إسترليني حسب التقديرات البريطانية و٦٠٠ مليون جنيه إسترليني حسب التقديرات المصرية[١٠٩] وهي ديون عقدت عدة اتفاقيات بين مصر وبريطانيا لتسديدها أعوام ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٥١ ولم ينتج عن هذه الاتفاقيات سوى الافراج عن مبالغ ضئيلة للغاية من جملة هذه الديون، وبعد حرب ١٩٥٦ وتمصير المصالح الاقتصادية لإنجلترا – وغيرها من الدول الأوربية – فى مصر اعتبر ذلك شبه تعويض عن تلك الديون غير المسددة، وخلال تلك الفترات – فترة الاحتلال البريطاني – كان يتم الاستعانة بالجيش لحل مشكلات التموين والنقل ومواجهة الكوارث الطبيعية والأوبئة[١١٠]. وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ تم القضاء على الطبقة الارستقراطية وفتحت أبواب الكليات العسكرية بصورة كاملة لجميع فئات الشعب المصري بلا تفرقة بسبب الأصل أو اللون أو الدين أو المستوى الاجتماعي، ووضعت شروطاً عامة وموضوعية للقبول، كما أصبح التعليم فى هذه الكليات بالمجان لجميع الملتحقين حتى لا تكون المصروفات حائلاً دون أي فرد من أفراد الشعب[١١١]، وعندما أراد الرئيس جمال عبدالناصر أن ينجز تحولات اقتصادية فى بنية الاقتصاد المصري اعتمد إلى حد ما على رجال القوات المسلحة، فتولي بعض الضباط المراكز العليا فى الحكومة والمؤسسات الاقتصادية، وتولى المشير عامر منصب رئيس المجلس الأعلى للمؤسسات العامة، ولكن التكنوقراط المدنيين بدءوا بالتدريج فى الإحلال محلهم وخاصة من الأكاديميين[١١٢].

وقد فتح النظام الجديد فى بدايته المجال أمام المجموعات المالية والصناعية للاستثمار والإنتاج، وتم ذلك بسلسلة من القوانين الجديدة لتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي الذي كان أغلبه ما زال يستثمر فى القطاعين الزراعي والعقاري لكي يوظف أمواله فى القطاع الصناعي، كما تم إنشاء البنك الصناعي والمجلس الدائم للإنتاج، إلا أن نحو ٧٠٪ من مجموع الاستثمارات الجديدة ذهبت إلى صناعة البناء ولم يستطع النظام الجديد إقناع رؤوس الأموال المحلية أو الأجنبية على الاستثمار فى القطاعات الصناعية والإنتاجية التي حددها لهم وحفزهم إليها بمجموعة من الحوافز والقوانين، واستمر ذلك الحال حتى بداية الستينات وفي منتصف ١٩٦١ بدأت موجة التأميمات لإعادة تخطيط الاقتصاد المصري طبقاً لأهداف الدولة والمجتمع المصري، وتم تأميم ٣٨ مؤسسة وأصبحت البنوك والصناعات الثقيلة وشركات التأمين والمشروعات الاقتصادية الرئيسية مملوكة من قبل الدولة، وأصبح على الوحدات المتوسطة الحجم أن تقبل مشاركة حكومية تبلغ ٥١ ٪ من رأسمالها وبالتالي فى إدارتها، وفي أغسطس ١٩٦٣ أممت ٢٢٨ شركة فى الصناعة والمواصلات والمناجم وسمح لحملة الأسهم السابقين بتلقي تعويض فى شكل سندات حكومية، وتبع ذلك تأميم ١٧٧ شركة شملت المواصلات الداخلية وغيرها فى نوفمبر من نفس العام[١١٢]، وأشرفت الدولة على أهداف وأولويات وأساليب تنمية الاقتصاد المصري ككل، وقد أدار الاقتصاد المصري بدءاً من ذلك الحين طبقة من الإداريين والفنيين والتكنوقراط من المدنيين بالإضافة إلى العسكريين المتقاعدين، وهو نمط يختلف عن نمط المنظمين من الطبقة الرأسمالية التي نشأت فى أواخر القرن الثامن عشر فى الغرب، كما أنها تختلف عن الطبقة القائدة المنتمية إلى الأحزاب الشيوعية التي أدارت الاقتصاد فى دول الكتلة الشرقية، وقد مثلت الطبقة الجديدة التي أدارت الاقتصاد المصري مجموعة من الخبراء والفنيين : اقتصاديين ومهندسين وأساتذة جامعات وإداريين وضباط كبار من القوات المسلحة، وبعض أفراد الطبقة السابقة لعام ١٩٥٢، وكان دخول كبار ضباط القوات المسلحة – بعد تركهم الخدمة – فى إدارة بعض مجالات النشاط الاقتصادي أول ملمح للعلاقة المستجدة بين القوات المسلحة والاقتصاد المصري.

وقد مثلت فترة حكم الرئيس عبدالناصر ذروة وجود العسكريين السابقين فى مناصب رئيسية فى الحكم والجهاز الإداري للدولة وفي إدارة المشروعات الاقتصادية، ثم تناقص نصيب العسكريين فى المناصب العليا فى الدولة تباعاً بعد ذلك، فبعد أن كان

كل رؤساء الحكومات فى عصر الرئيس عبدالناصر من العسكريين[٥]، لم يتول أحد العسكريين – سوى السادات نفسه - رئاسة الوزارة طوال عصر الرئيس السادات[٥٥]، وخلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك لم يتول أحد من العسكريين منصب رئيس الحكومة باستثناء شخص واحد[٥٥٥]، وقد كان نحو ثلث عدد الوزراء فى عهد الرئيس عبدالناصر من العسكريين (أو ذوي خلفية عسكرية)، بينما شكل هؤلاء ما نسبته ١٣ ٪ من كل الوزراء فى عهد الرئيس السادات، بينما اقتصر وجود العسكريين فى عهد الرئيس مبارك على وزيري الدفاع والإنتاج الحربي، وأحياناً ما كانت تدمج الوزارتان معاً فى وزارة واحدة يرأسها وزير الدفاع، وبالنسبة لمنصب المحافظ فقد تولى العسكريون خمس محافظات (من بين ٢٦ محافظة) عام ١٩٨٠ بينما كان عددهم ٢٢ محافظاً عام ١٩٦٤ (وكان هناك ما يشير إلى أن تخفيضاً مماثلاً وقع فى نسبة الضباط المتقاعدين فى الجهاز الإداري للدولة خلال نفس الفترة)[١١٤]، واستمر الانخفاض فى عصر الرئيس حسني مبارك واقتصر وجودهم على المحافظات الحدودية بصفة أساسية ، وإن ظل وجودهم فى بعض الهيئات والمؤسسات الخدمية ملحوظاً، ويذكر أحد الباحثين أنه فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٨ بلغ عدد من تولوا المناصب الرئيسة من النخبة التي تولت السلطة فى مصر ١٣١ شخصاً، كان بينهم ٤٤ من العسكريين (بنسبة ٣٣,٦ ٪) والباقي (٦٦,٤ ٪) من المدنيين[١١٥]، وخلال نفس الفترة كان للعسكريين وجودهم الكثيف فى المراكز القيادية فى وزارات معينة وخاصة وزارة الخارجية، أما الوزارات ذات الطابع الفني فقد تولاها مدنيون، حيث يصعب على العسكريين القيام بها وخاصة وزارات المالية والتجارة والإسكان والري والتخطيط وغيرها، وفى فئة وكلاء الوزارات (وهي التالية فى المستوى الوزاري بعد منصب الوزير) قدر عدد العسكريين من هذه الفئة عام ١٩٦٤ بنحو ١٣ شخص فقط من بين ١٣٧ هم عدد أفراد هذه الفئة، ومن بين ٣٨ شخصاً تولوا منصب نائب رئيس الوزراء خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٠ كان ٢٠ من هؤلاء من المدنيين بينما شكل العسكريون ١٨ شخصاً[١١٦]

وتمثل طبيعة العلاقات بين القوات المسلحة والاقتصاد بعد عام ١٩٧٩ بداية نمط جديد لعلاقة القوات المسلحة بالاقتصاد ومجالات التنمية فى مصر وذلك بإنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وبداية الإنتاج المدني لمصانع الإنتاج الحربي

(١) تولى رئاسة الوزارة بعد ١٩٥٢ (وعصر الرئيس عبدالناصر) كل من: محمد نجيب، جمال عبدالناصر (أكثر من مرة)، علي صبري، زكريا محيي الدين، صدقي سليمان، وكلهم من العسكريين.

(٢) تولى رئاسة الحكومة فى عصر الرئيس السادات كل من: د. محمود فوزي، د. عزيز صدقي، أنور السادات، د. عبدالعزيز حجازي، ممدوح سالم، د. مصطفي خليل، وكلهم (باستثناء الرئيس السادات) من المدنيين.

(٣) تولى رئاسة الحكومة فى عهد الرئيس مبارك كل من: د. فؤاد محيي الدين، الفريق كمال حسن علي، د. على لطفي، د. عاطف صدقي، د. كمال الجنزوري، د. عاطف عبيد، د. احمد نظيف، وجميعهم من المدنيين باستثناء فترة الفريق كمال حسن على (يونيو ١٩٨٤ – سبتمبر ١٩٨٥).

والصناعات العسكرية، وزيادة مساهمة القوات المسلحة فى مجالات البنية الأساسية ومجالات الخدمات العامة (الرعاية الصحية – محو الأمية... إلى آخره)، وقد ثار فى الصحف المصرية خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٧ جدلاً واسعاً حول حدود تدخل القوات المسلحة فى الأنشطة التنموية المختلفة، بالإضافة إلى قضية تزايد الإنفاق العسكري المصري[٥]، كما أثيرت - ضمن هذا الإطار – قضية الامتيازات المقدمة للعسكريين، وقد بدأ النقاش بمقال للدكتور سعيد إسماعيل على فى صحيفة الأهالي (٢٤ أكتوبر ١٩٨٤) كان مؤداه أن هناك تميزاً لوضع القوات المسلحة نتيجة للامتيازات المقدمة لأفرادها، وجاء الرد من لواء متقاعد إبراهيم شكيب فى نفس الصحيفة (الأهالي ٧ نوفمبر ١٩٨٤) وكان أبرز ما ذكره أن للقوات المسلحة فى أي دولة نظمها وقوانينها ومعاييرها التي تفرضها على أفرادها والتي منها – بخلاف ضريبة الدم – انعدام عنصر التحديد الزمني لساعات العمل المطلوبة منهم، والتمركز فى مناطق بعيدة أو نائية أو بالقرب من الحدود وهي تبعد بالضرورة عن الموطن الأصلي للفرد وأسرته، وتعد مدة ابتعاد الجندي عن موطنه وأسرته طوال مدة خدمته بالقوات المسلحة حوالي عشرين عاماً أو يزيد، فضلاً عن فورية المحاسبة على الخطأ أو التقصير حال وقوعه، وترتب على ذلك أن نبعت فكرة منح أفراد القوات المسلحة فى كل جيوش العالم مجموعة من الخدمات والتسهيلات وصفت خطأ بالامتيازات، ومن الثابت علمياً أن الخدمات – وليس الامتيازات – الممنوحة للقطاع العسكري فى مصر أقل بدرجة ملحوظة من مثيلتها فى جيوش دول أخرى كثيرة[١١٧]، كما أثير النقاش حول قضية إسكان القوات المسلحة، وكان الرد بأن ذلك لا يخرج عما هو متاح أيضاً لمؤسسات وهيئات أخرى بالدولة سواء عن طريق نقاباتها أو هيئاتها أو جمعياتها التعاونية أو عن طريق وزارة الإسكان أو المحافظات والتي منها – على سبيل المثال – مدينة الصحفيين، ومدينة التجاريين بالمقطم، مدينة العمال بالمحلة الكبرى، ومدينة العاملين بمجمع الألمونيوم، ومساكن العاملين بالجامعات المختلفة وإسكان القضاة وإسكان العاملين بهيئة قناة السويس وغير ذلك، وقد عملت القوات المسلحة على تدبير التمويل اللازم ذاتياً وذلك بخصم نسبة من مرتبات الراغبين فى سكن بعد زواجهم، وقد نفذت المشروع شركات مدنية مصرية، وقد استعانت القوات المسلحة المصرية بتجربة كل من

(١) فيما يخص قضية الإنفاق العسكري المصري ولشدة ما أثير حولها فى ذلك الوقت ذكر الرئيس الأسبق حسني مبارك وقتها أن جملة ما يخص القوات المسلحة فى الموازنة العامة ضئيل، وان المشكلة الحالة هي الديون العسكرية على مصر للاتحاد السوفيتي والباقية من فترة الحروب فى الستينات والسبعينات، بالإضافة إلى الديون العسكرية للولايات المتحدة، وأن «نصف ميزانية القوات المسلحة ينفق على مرتبات رجال القوات المسلحة، فى حين ينفق الباقي على صيانة المعدات العسكرية والإعاشة والملبس»، انظر فى ذلك تصريحات الرئيس مبارك، الأهرام، عدد بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٨٦.

الولايات المتحدة وروسيا وتركيا والهند والأردن وبريطانيا فى هذا المجال والتي تطبق هذا الأسلوب بالنسبة لضباطها ومتطوعيها، وبنفس النمط تقريباً تم تخطيط وإدارة مشروع تمليك عربات خاصة للعسكريين مقابل قسط شهري مرتفع يخصم من الراتب[١١٨]، وطبقاً لمصادر أمريكية بلغت نسبة المساكن التي بنيت لصالح القوات المسلحة فيما بين ١٩٨٥، ١٩٨٦ حوالي ٥ ٪ من إجمالي المساكن التي بنيت فى البلاد، والنسبة الأكبر من تلك المساكن بنيت فى المدن الجديدة المنتشرة فى الصحراء[١١٩].

ثانياً: هيئات وإدارات القوات المسلحة ودورها فى الأنشطة التنموية:

هناك بعض الهيئات والإدارات التابعة للقوات المسلحة – وزارة الدفاع ووزارة الإنتاج الحربي – التي تقوم بمساهمات جادة فى المساعدة فى عمليات التنمية الاقتصادية فى مصر وتتمثل تلك المؤسسات فى الآتي: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، هيئات الإنتاج الحربي (الهيئة القومية للإنتاج الحربي – الهيئة العربية للتصنيع)، الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، إدارة التعليم والتدريب المهني للقوات المسلحة، هيئات أخرى تابعة للقوات المسلحة تقدم مساهمات اقتصادية وتنموية. وسوف يتم تناول كل منها بصورة تفصيلية:

١ – جهاز مشروعات الخدمة الوطنية:

نظراً لاختلاف طبيعة المهام التي تكلف بها القوات المسلحة فى مجالات التنمية المختلفة كان لزاماً عليها أن تشرك العديد من الوحدات المتخصصة كل فى مجال تخصصها (بنية أساسية – أمن غذائي – اتصالات سلكية ولاسلكية... إلى آخره) ولما كانت هذه المجالات تتبع وحدات وإدارات مختلفة، ولها قيادات تنفذ تعليماتها وتوجيهاتها، كما أن المشروعات التي تنفذها القوات المسلحة كجزء من خطة الدولة التنموية يحتاج تنفيذها إلى تخصصات مختلفة مما يعرض المشروعات للفشل نتيجة لتضارب التعليمات، فقد ظهرت فى أواخر السبعينات من القرن الماضي فكرة إنشاء جهاز يختص بإدارة جميع الوحدات بمختلف تخصصاتها والتي تكلف بالمساهمة فى مجالات التنمية الاقتصادية فى مصر، لذا فقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، كما صدر قرار وزير الدفاع رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تشكيله، وينص قرار رئيس الجمهورية على اعتبار الجهاز ذا شخصية اعتبارية وهو أحد أجهزة القوات المسلحة، ويتولى دراسة وتنفيذ الأعمال

والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي والقطاع العام تنفيذاً للعقود التي تبرم بينه وبين هذه الجهات[١٢٠]، ويتولى إدارة الجهاز مجلس إدارة يتكون من عدد كاف من الأعضاء بحكم مناصبهم فى القوات المسلحة، ويتكون مجلس إدارة الجهاز من رئيس وأعضاء كالآتي:

- وزير الدفاع والإنتاج الحربي والقائد العام للقوات المسلحة... رئيساً
- رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة... نائباً للرئيس
- رئيس هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة... عضواً
- رئيس هيئة الإمداد والتموين للقوات المسلحة... عضواً
- مديروا الإدارات المنفذة للمشروع... عضواً
- أمين عام وزارة الدفاع... عضواً
- المدير المالي لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية... عضواً

وتودع حصيلة المشروعات والأعمال التي يقوم الجهاز بتنفيذها فى حساب خاص بأحد البنوك التجارية المصرية ويقوم وزير الدفاع بصفته بإصدار القرارات الخاصة بنظام الصرف من هذه الأموال بما يضمن حسن تنفيذ الأعمال والمشروعات واستعواض واستكمال وتطوير القوات المسلحة، وكان الهدف من إنشاء الجهاز هو[١٢١]:

- استخدام الطاقة الفائضة لدى القوات المسلحة فى جميع المجالات دون إخلال بالكفاءة القتالية والتدريب والمهام المكلفة بها.
- استغلال هذه الطاقات والإمكانات فى تنفيذ الأعمال والمشروعات بالقطاعين العسكري والمدني، وخاصة المشروعات ذات الصبغة القومية والوطنية وتلك التي تهدف إلى تخفيف المعاناة عن الشعب.
- استغلال العائد من هذه المشروعات والأعمال لتطوير معدات القوات المسلحة ورفع كفاءتها.
- خلق أفراد مهنيين وحرفيين من الافراد العاديين وذلك من خلال عملهم فى أعمال ومشروعات الجهاز.
- أن جهاز مشروعات الخدمة الوطنية هو وحدة عسكرية تدار بأسلوب

اقتصادي، وميزانية الجهاز خارج ميزانية القوات المسلحة، ويطبق الجهاز أسلوب الشركات القابضة فى إدارة أعماله.

وتُعد ميزانية الجهاز على نمط الميزانيات التجارية عن كل سنة مالية، ويتم تقديم تقرير سنوي عن نشاط الجهاز فى نهاية العام المنصرم، وكذا المركز المالي للجهاز، كما أن لمجلس الإدارة الحق فى أن يعين مراقب حسابات أو أكثر لمراقبة حسابات الجهاز وتقديم تقرير سنوي بنتيجة المراجعة إلى مجلس إدارة الجهاز فى موعد غايته مارس من كل عام، وتعرض هذه التقارير على مجلس إدارة الجهاز مع اقتراح السياسة العامة لاستغلال فائض كل إدارة بما يعود بالفائدة على هذه الإدارة فى تطوير معداتها، كما تحدد النسب التي تحتجز من الفائض لتكوين الاحتياطيات اللازم تخصيصها فى اللائحة المالية للجهاز وتلك التي ستخصص للقوات المسلحة[١٢٢]، ويمكن القول : إن القوات المسلحة تنظر إلى دورها الاقتصادي كواجب تقوم به فى مجال تحقيق الأمن القومي بمعناه الشامل، بالإضافة إلى محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة وتوفير احتياجاتها تخفيفاً عن موازنة الدولة فى محاولة تدبير تلك الاحتياجات.

ويوضح الجدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي مجموع الأنشطة والشركات التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، ومن الجدول يتضح الآتي:

- بلغ مجموع شركات الجهاز ٢٥ شركة حتى نهاية عام ٢٠١٧، تحتوي على مجموعة من المصانع متنوعة الأنشطة بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات، وتنقسم أنشطة الجهاز إلى المجالات الآتية: المجال الزراعي والصناعات الغذائية (تبلغ مجموع شركاته ١٠ شركات)، المجال الصناعي (تبلغ مجموع شركاته ٦ شركات)، المجال الهندسي والإنشائي والبنية الأساسية (مجموع شركاته ٢ شركة)، مجال الخدمات والصيانة (مجموع شركاته ٣ شركات)، مجال التعدين (عدد الشركات ٤).
- أن الغرض الأساسي للقوات المسلحة من إنشاء هذه الشركات والمصانع هو توفير وتغطية احتياجات ومهام القوات المسلحة (مع طرح الفائض للقطاع المدني)، ويمكن القول : إن أحد أبرز أهداف القوات المسلحة من إنشاء شركات ومصانع خاصة بها وعدم اللجوء إلى القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي هو تخفيض التكلفة للحد الأدنى، لأن ارتفاع أسعار المنتجات والسلع المختلفة

التي تحتاجها القوات المسلحة بصورة مستمرة يؤدي إلى عظم المنفق عليها من بنود موازنة القوات المسلحة المرهقة بكثير من الأعباء – وخاصة منظومات السلاح الحديث وأنشطة التدريب والصيانة – لذا كان القرار بإنشاء وحدات إنتاجية (زراعية وصناعية وإنشائية وخدمية) تغطي احتياجات القوات المسلحة فى الحرب والسلم مع عرض فائض الإنتاج للقطاع المدني وتصدير جزء من الفائض، ثم كان هدف المساعدة فى عملية التنمية الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد المصري فى هذه الحقبة بإنشاء هذه المؤسسات والصناعات المختلفة خاصة مع تدني الاستثمار المحلي والأجنبي واقتصاره على مجالات محددة.

- كان إنشاء بعض الشركات والمصانع راجعاً للظروف العسكرية التي مرت بها مصر فى حروبها المختلفة، فقد كانت فكرة إنشاء " الشركة العربية العالمية للبصريات " التابعة لقطاع المشروعات الصناعية فى الجهاز أحد الدروس المستفادة من حرب أكتوبر ١٩٧٣، نتيجة لرفض بعض الدول إمداد مصر بأجهزة الرؤية الليلية بالإضافة إلى أجهزة الضوء الآلية الحديثة اللازمة لكثير من الأسلحة والمعدات الحربية.

- يوضح تاريخ إنشاء هذه الشركات تطور ونمو أنشطة الجهاز: ففي العقد الأول من بداية عمل الجهاز (عقد الثمانينات من القرن الماضي) تم إنشاء ٤ شركات، فى حين ارتفع العدد إلى ٧ شركات جديدة أنشأت فى عقد التسعينات، لينخفض عدد الشركات الجديدة التابعة للجهاز والتي تأسست خلال العقد الأول من القرن ٢١ إلى ٣ شركات جديدة فقط، فى حين تم إنشاء العدد الأكبر من الشركات الجديدة وتنوعت أنشطة الجهاز خلال العقد الثاني من القرن ٢١، حيث تم إنشاء ١١ شركة جديدة خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٧، مع ملاحظة أن هذه الشركات والمصانع والإدارات التابعة لها - القديم منها والحديث - تختلف من حيث الحجم والطاقة الإنتاجية ورأس المال.

- يمكن تفسير ذلك (زيادة عدد شركات الجهاز وتنوع أنشطته خلال العقد الثاني من القرن ٢١) بالظروف التي مر بها الاقتصاد المصري خلال هذا العقد، من قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تبعها من عدم استقرار سياسي ثم ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما تبعها من عمليات إرهابية هددت أسس وجود الدولة ذاتها، مع عدم استقرار شامل وحروب أهلية وتدخلات دولية وإقليمية فى عموم إقليم

الشرق الأوسط، الأمر الذي أثر بصورة كبيرة على مجمل متغيرات الاقتصاد المصري وتراجع أغلب مؤشراته، ولم يكن المجال يسمح للقطاع الخاص – المحلي والأجنبي - بالعمل فى ظل هذه الظروف المضطربة، فكان اللجوء إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية – وغيره من مؤسسات الدولة العامة – لسابق خبرته فى المجالات والأنشطة الزراعية والصناعية لسد النقص فى الاستثمارات المطلوبة لتنمية بعض القطاعات.

وقد وضعت القوات المسلحة مجموعة من المعايير والمحددات التي تحكم استخدام عناصرها فى مشروعات الجهاز وغيره من هيئات القوات المسلحة، ومن بينها المحددات التالية[١٣٣]:

١. ألا تزيد مدة المشروع عن عام تدريبي (حتى لا تتأثر الكفاءة القتالية للوحدة المستخدمة).

٢. ألا يزيد حجم القوة المنفذة للمشروع (أفراد – مركبات – معدات) عن ٥٠ ٪ من إجمالي قوة الوحدة / الوحدة الفرعية.

٣. ألا يزيد حجم العناصر القائمة بتنفيذ المشروعات من هيئة / إدارة معينة عن ٣٣,٣ ٪ من إجمالي الوحدات التابعة للهيئة / الإدارة.

٤. لا تكلف الوحدة بتنفيذ مشروع إلا بعد التفتيش على الاستعداد القتالي لها والحصول على تقدير لا يقل عن جيد.

٥. لا تكلف الوحدة بتنفيذ مشروع جديد إلا بعد انقضاء عام تدريبي كامل من آخر مشروع نفذته إلا فى حالة الضرورة وبتصديق من رئيس أركان حرب القوات المسلحة.

٦. إذا كان مدة تنفيذ المشروع ستة أشهر فأكثر يكون أدنى مستوى للتنفيذ هو مستوى الكتيبة، ويتم تفتيش حرب على الوحدة المنفذة للمشروع بعد انتهاء تنفيذ المشروع بثلاثة أشهر.

٧. الحصول على تصديق هيئة عمليات القوات المسلحة على استخدام الوحدة فى تنفيذ المشروع، بعد الانتهاء من جميع الإجراءات المرعية فى مثل هذه الظروف.

٨- فى حالة توقف المشروع لأي سبب من الأسباب (سوء الأحوال الجوية – توقف الدفعات المالية..... وغير ذلك من أسباب) يتم إخطار هيئة عمليات القوات المسلحة بتوقيت هذا التوقف.

٩- لا يتم انتقال العناصر المنفذة أو المشرفة على المشروع إلى مكان / موقع التنفيذ إلا بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة (الاعتماد – الربط المالي – تدبير الخامات... إلى آخره).

٢ – هيئات الإنتاج الحربي وإنتاج السلع المدنية:

يمثل قطاع الإنتاج الحربي قطاعاً من قطاعات الإنتاج الصناعي الرئيسة فى مصر، حيث يضم صناعات هندسية وكيماوية ومعدنية والكترونية، وتعد الصناعات الحربية من قطاعات التكنولوجيا فائقة التقدم، وفي العصر الحديث تم تغيير مفهوم زمن السلم وزمن الحرب، فالصناعات الحربية والعاملين بها فى حالة تعبئة مستمرة لإنتاج كل ما هو حديث، ويعد نشاط البحث والتطوير ركيزة أساسية فى الصناعات الحربية، ويبلغ متوسط ما ينفق على البحث والتطوير فى المجال العسكري فى دول كثيرة نحو ٢٥ ٪ من الإنفاق الكلي على البحث والتطوير بمجالاته المختلفة، وتتبع الدول المتقدمة فى الوقت الحالي نمطاً جديداً يعتمد على توزيع مهام البحث العلمي فى المجالات العسكرية – حيث يعتمد على مجموعات كاملة من منتجات وتكنولوجيات جزء منها مدني الطابع – على المؤسسات العلمية والجامعات وهيئات ومراكز البحوث والوحدات الإنتاجية.

وتعد القوات المسلحة فى مصر هي العميل الرئيس لشركات ومؤسسات الإنتاج الحربي ، إلا أن وصول القوات المسلحة إلى حد الاكتفاء الذاتي فى كثير من أنوع السلاح المنتجة فى تلك المصانع يؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاديات ذلك القطاع، وتواجه الدولة مشكلة انخفاض الطلب محلياً على منتجات قطاع الإنتاج الحربي – نتيجة لاكتفاء فروع القوات المسلحة من منتجات القطاع من الأسلحة والذخائر، وانخفاض التصدير الذي تدخل فيه اعتبارات أخرى كثيرة خارجية وسياسية واستراتيجية وليست اقتصادية فقط – بتحويل بعض خطوط الإنتاج لإنتاج سلع ومنتجات للقطاع المدني وعرضها فى السوق المحلي كما تقوم بتصدير بعض الفائض منها، ومن الجدير بالذكر أن الفائض من الطاقة الإنتاجية يبلغ فى بعض الأحيان

نحو ٣٠ ٪ وكان الحل البديل حفاظاً على هذه الصناعة وتطورها هو استغلال فائض إنتاج هذه المصانع – بعد تلبية كافة احتياجات القوات المسلحة من المنتجات الحربية المنتجة فى هذه المصانع – فى إنتاج سلع للقطاع المدني وتغطية احتياجات السوق المحلي من المنتجات الاستهلاكية والسلع المعمرة، وفي بعض الأحيان يتم تكليفها من قبل الدولة بإنتاج بعض المنتجات المطلوبة بالجودة والدقة والتوقيت المحدد مثل المعدات الزراعية والأفران الآلية وعدادات الكهرباء وغير ذلك. وقد تعرضت صناعة السلاح فى مصر فى فترات مختلفة لما تتعرض له صناعة السلاح فى الدول النامية من تحكم الدول الكبرى ووضعها لكثير من القيود والمعوقات ومحاولة إجهاض برامج التصنيع الحربي، بالإضافة إلى قيود تمويل وتسويق صناعة السلاح. وحيث إن إنتاج منظومات أسلحة متطورة وذات تكنولوجيا متقدمة – مثل إنتاج الطائرات الحربية المقاتلة بشكل كامل – يحتاج إلى استثمارات بعشرات المليارات، فقد لجأت مصر لصيغة التصنيع المشترك مع بعض الدول المتقدمة فى هذا المجال. وتنقسم هيئات الصناعات الحربية المصرية إلى قسمين رئيسين: الهيئة القومية للإنتاج الحربي، الهيئة العربية للتصنيع.

وبصفة عامة يمكن القول أن الأنشطة الصناعية الجوية والصاروخية تتركز فى الهيئة العربية للتصنيع مع ما يتصل بهذه المجالات من صناعات للمحركات والالكترونيات والكترونيات الطيران، أما الهيئة القومية للإنتاج الحربي فتهتم بالعتاد الحربي وخاصة الأسلحة البرية وذخائرها وما يتصل بها من صناعات معدنية وكيماوية[١٢٦]، وسوف نتناول كل هيئة منهما وطبيعة إنتاجها وأنوع السلع والمنتجات المدنية التي تنتجها

(١) الهيئة القومية للإنتاج الحربي:

هي إحدى ركائز الصناعة العسكرية فى مصر وقد أنشأت طبقا للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ لتشرف على المصانع الحربية فى مصر، وهي تتكون من ست عشرة شركة تعمل كوحدات اقتصادية مستقلة، وتعمل فى المجالات الصناعية المختلفة المعدنية والهندسية والكيماوية والالكترونية، ويوضح الجدول رقم (٦) فى الملحق الإحصائي مجموع شركات الهيئة القومية للإنتاج الحربي وإنتاجها من السلع المدنية. ويتضح من الجدول التنوع الكبير لإنتاج هذه المؤسسات سواء العسكري أو المدني.

(٢) الهيئة العربية للتصنيع:

تأسست الهيئة عام ١٩٧٥ بناء على اتفاق بين حكومات مصر والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة بهدف بناء قاعدة من الصناعات الحربية العربية المتقدمة، برأس مال يفوق مليار دولار، عن طريق الجمع بين الإدارة وقوة العمل الصناعية المصرية مع بعض البلدان العربية التي تمتلك الاستثمارات ورؤوس الأموال، وكان من المقرر أن يجري الجزء الأكبر من تصنيع الأسلحة فى مصر، وبعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية انسحبت الدول العربية من الهيئة، واستمرت الهيئة العربية للتصنيع بعد ذلك كهيئة مصرية خالصة، وهي هيئة مستقلة وغير تابعة لوزارة الإنتاج الحربي وكان لانسحاب الدول العربية منها أثر كبير على الصناعات الحربية التي كان من المخطط إنتاجها وذلك من زاويتين[١٢٥]:

١. نقص التمويل اللازم لتغطية الخطط الطموحة للأسلحة والمعدات التي كانت الهيئة فى سبيلها إلى إنتاجها.

٢. المقاطعة العربية التي فرضت على منتجات الهيئة مما أثر فى خطط الإنتاج وعدم إمكانية تحميل المصانع بالطاقة الاقتصادية لقلة المبيعات.

ويوضح الجدول رقم (٧) بالملحق الإحصائي بيان بشركات ومصانع الهيئة العربية للتصنيع (وعددها ١٢ شركة ومصنع) وطبيعة إنتاجها الحربي والمدني.

٣ – الهيئة الهندسية للقوات المسلحة:

تُعد الهيئة الهندسية – بالإضافة إلى دورها الأساسي فى الأشغال العسكرية والإبرار والمساحة العسكرية - أحد العناصر الرئيسة لتنفيذ دور القوات المسلحة فى المساهمة فى التنمية الشاملة فى الدولة، ويظهر دورها الأبرز فى مجالات البنية الأساسية والإنشاءات (الطرق – الكباري – الإسكان – المرافق – المجتمعات العمرانية الجديدة – إقامة المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية)، وتطهير الأرض من مخلفات الحروب وبصفة خاصة فى سيناء وفى الساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر والصحراء الغربية ومطروح، ويوضح كل من الجدول رقم (٨) والجدول رقم (٩) الكباري والطرق المنفذة بواسطة الهيئة للقوات المسلحة حتى ٢٠٠٩.

٤ - إدارة التعليم والتدريب المهني للقوات المسلحة:

تسهم تلك الإدارة فى حل مشكلة العمالة الفنية المدربة التي يعاني منها سوق العمل فى مصر، بالإضافة إلى دورها الأساسي فى تأهيل الكوادر الفنية لتصبح قادرة على التعامل مع أسلحة ومعدات القوات المسلحة من حيث الصيانة والتشغيل والإصلاح، وذلك من خلال المنشآت التعليمية الفنية التابعة للإدارة والتي تضم مراكز التدريب المهني المختلفة وأجنحة التدريب التخصصية والمدارس الفنية العسكرية، وتقوم الإدارة بالمساعدة فى حل مشكلة العمالة الفنية المتخصصة التي يعاني منها سوق العمل المصري فى بعض المهن، وذلك من خلال تدريب المجندين قبل انتهاء مدة خدمتهم العسكرية على الحرف والمهن المختلفة ليستفيد منهم القطاع المدني فى سد النقص الموجود حالياً، حيث يتم إلحاق آلاف الافراد الذين يلتحقون بالقوات المسلحة لأداء الخدمة العسكرية وليس لهم مهنة أو حرفة يعملون بها بمراكز التدريب المهني التابعة للإدارة قبل نهاية فترة تجنيدهم بثلاثة أشهر لتدريبهم على المهن والحرف المطلوبة للقطاع المدني بالدولة، ويتم التنسيق مع وزارة القوى العاملة التي تقوم بإمداد الإدارة بالمهن أو الحرف المطلوب توفيرها لتدريب الطلبة والمجندين عليها[١٣٦]، وهي على سبيل المثال: ميكانيكي، كهربائي سيارات، عامل إصلاح أجهزة تبريد وتكييف، نجار مسلح، سباك صحي، سمكري سيارات، لحام وحداد، عامل محارة، سائق ونش، ميكانيكي معدات، سائق لوادر... إلى آخره، كما تقوم بإمداد وزارة القوى العاملة والمحليات بسجل كامل لهؤلاء الافراد يضم كافة بياناتهم بحيث يسهل الرجوع إليه وقت الحاجة، وتمنحهم إدارة التعليم والتدريب المهني شهادة بالحرفة أو المهنة التي تدرب عليها الفرد وهي شهادة يعتد بها محليا وعربيا، وتشمل المراكز التابعة للإدارة ما يلي:

١. مركز تدريب مهن المهندسين.
٢. مركز تدريب مهن تشغيل المعادن والتسليح.
٣. مركز تدريب مهن الكهرباء والموصلات.
٤. مركز تدريب مهن المركبات والمجنزرات.
٥. مركز تدريب مهن الرادار والصواريخ والحاسبات الآلية.

وتضم المدارس التابعة لإدارة التعليم والتدريب المهني للقوات المسلحة كل من المدرسة الفنية الأساسية العسكرية بمدينة حوش عيسي (محافظة البحيرة وتغطي محافظات الوجه البحري والإسكندرية)، والمدرسة الفنية الأساسية العسكرية الجوية بحلوان (وتغطي القاهرة الكبرى ومحافظات شمال الصعيد)، ويوضح الجدول رقم (١٠) الأعداد السنوية للأفراد الذين يتم تدريبهم ودفعهم لسوق العمل من خلال القوات المسلحة.

٥ - هيئات أخرى تابعة للقوات المسلحة وأنشطتها المدنية:

هناك بعض الإدارات والهيئات والأسلحة الأخرى التابعة للقوات المسلحة والتي لها مساهمات تنموية مدنية مهمة مثل:

أ – هيئة إمداد وتموين القوات المسلحة:

تقوم بدور كبير فى مواجهة الكوارث القومية التي تتعرض لها البلاد مثل: الزلازل والسيول والانهيارات وحوادث الطرق والحرائق وغيرها، حيث تقوم بالتدخل السريع للمساهمة فى أعمال الإنقاذ أو الإطفاء وإخلاء الضحايا والمصابين، كما تقوم بالمعاونة فى مهمات الإيواء وإقامة معسكرات الإغاثة شاملة ما تحتاجه من خيام وأسرة ومراتب وبطاطين والملابس مع الإعاشة الكاملة للأفراد المنكوبين، بالإضافة إلى القيام بدور كبير فى توفير وسائل النقل للمناطق المنكوبة (قدمت الهيئة مساهماتها المهمة فى كوارث مثل: كارثة غرق باخرة نقل الركاب سالم اكسبريس عام ١٩٩١ – إغاثة ضحايا زلزال أكتوبر ١٩٩٢ – كارثة السيول عام ١٩٩٤ – زلزال نوفمبر ١٩٩٥ – سقوط عمارة روكسي فى أكتوبر ١٩٩٦..... وغير ذلك)، كما تقوم الهيئة بمعاونة وزارة التموين فى سد العجز الجزئي فى إنتاج الخبز، بالإضافة إلى المعاونة فى تشغيل المرافق الحيوية للدولة فى حالات الطوارئ أو فى حالات إضراب العاملين (مثل المعاونة فى تشغيل مرفق النقل العام بالقاهرة والإسكندرية أو النقل بين المحافظات – المعاونة فى تشغيل مرفق النقل البحري – المعاونة فى تشغيل مرفق نقل البضائع من الموانئ المصرية). ويتبع الهيئة عدة إدارات هي:

١. إدارة التعيينات: تقوم بتقديم أعمال التأمين للقوات المسلحة سلمًا وحربًا من خلال أنشطتها المختلفة، كما تقوم بتوفير رغيف الخبز المدعم للمواطنين من خلال ٩ مجمعات لإنتاج الخبز بمحافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية

والإسماعيلية والتي تعمل لخدمة وزارة التموين والتجارة الداخلية لإنتاج أكثر من ٣ ملايين رغيف خبز / يوم وفق أحدث المنظومات الآلية لإنتاج الخبز المدعم للمواطنين، كما ساهمت الإدارة بطرح فائض إنتاج مصانع القاعدة الإنتاجية لإدارة التعيينات بمنافذ البيع الخاصة بالقوات المسلحة لصالح القطاع المدني لتخفيف العبء عن المواطنين وتدبير احتياجاتهم بأسعار اقتصادية أقل من مثيلتها فى الأسواق المحلية.

٢. إدارة النقل: تقدم المعاونة لقطاع النقل فى الدولة مثل معاونة الهيئة القومية للسكك الحديدية فى صيانة بعض خطوط السكك الحديدية، كما تقوم بالمساعدة فى خدمات النقل للمشروعات القومية كمشروعات توشكي – شرق العوينات – محور قناة السويس، كما تقدم إدارة النقل خدمات نقل الاحتياجات من مرسي السد العالي إلى مرسي وادي حلفا بالسودان لتنشيط العلاقات التجارية مع السودان باستخدام ١٠ قطع نهرية تعمل خلف السد العالي[١٢٧].

٣. إدارة المطبوعات والنشر: تضاءل دور الأنشطة المدنية للإدارة فى العقود الأخيرة[٥]، واقتصر دورها على تقديم خدمات الطباعة والنشر للقوات المسلحة.

٤. إدارة الوقود: وهي المسئولة عن منظومة الإمداد بالوقود والمعدات المستخدمة للقوات المسلحة، وسرعة تداول الوقود من طلمبات ومعدات مد وانشاء خطوط أنابيب الوقود، والأجهزة المستخدمة للرقابة النوعية على كافة أصناف المنتجات البترولية المستخدمة داخل القوات المسلحة، وكذلك إقامة المستودعات وتقديم التأمين الفني لها بدقة عالية وفي أزمنة قياسية.

٥. إدارة المهمات: تأسست عام ١٩٣٨ تحت مسمى « سلاح الأسلحة والمهمات الملكي » وطورت بعد ذلك على مدار عقود لتضم مجموعة من الوحدات الإضافية، وتعمل على توفير احتياجات القوات المسلحة من كافة أنواع الملابس، كما تعمل على توفير الاحتياجات الخاصة للمعيشة والإيواء لأفراد القوات المسلحة في وقت السلم والحرب، وما يلزم لتنفيذ المهام التدريبية، وتأمين الاحتياجات الإدارية لتنفيذ العمليات القتالية.

(١) أقامت الإدارة عام ٨١ / ١٩٨٢ بطبع ٢٤ مليون كراسة وكشكول من الأنواع المختلفة، كما تم طبع ٧ كتب علمية بإجمالي عدد نسخ ٨٨٠ ألف نسخة لصالح وزارة التربية والتعليم. كما قامت بإعداد الاحتياجات المدرسية والكتابية الأخرى. وقدمت بذلك إنتاجاً يقل بنحو ٢٠ – ٢٥ ٪ من تكاليف القطاع العام، ونحو ٣٠ – ٤٠ ٪ من تكاليف القطاع الخاص، انظر فى ذلك:

- وحيد محمد مهدي عامر، « تقييم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى ج م ع » رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٦، ص ٥

٦. إدارة الخدمات الطبية: وهي المسؤولة عن المستشفيات والمراكز الطبية للقوات المسلحة، والتي تضم نحو ٥٦ مستشفى ومركزًا طبيًا منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية، وتقدم خدماتها للعسكريين والمدنيين.

٧. إدارة الخدمات البيطرية: وهي المسئولة عن تحقيق التأمين البيطري داخل الوحدات الإنتاجية للقوات المسلحة، حيث تختص بالفحص المعملي للمواد الغذائية ذات الأصل الحيواني من لحوم ومنتجاتها وأسماك وألبان ومنتجاتها وإقرار صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، كما تقوم بالمعاونة فى مكافحة فيروسات أنفلونزا الطيور والخنازير مع القطاع المدني. وفحص صلاحية المياه للاستزراع السمكي للتأكد من خلوها من مسببات أمراض الأسماك.

ب – إدارة الإشارة بالقوات المسلحة:

يعتبر سلاح الإشارة من أقدم الأسلحة فى القوات المسلحة المصرية حيث تم تأسيس مدرسة الإشارة فى القطر المصري عام ١٨٩٥ وفي عام ١٩٣٦ تم إنشاء سلاح الإشارة، ثم صدر المرسوم الملكي بإعادة تنظيمه تحت اسم سلاح الإشارة الملكي فى عام ١٩٣٨، وفي عام ١٩٥٨ تم تعديل إسم سلاح الإشارة مرة أخرى ليكون إدارة الإشارة بالقوات المسلحة، وتتمثل مهمة السلاح فى توفير الاتصالات وتأمينها داخل القوات المسلحة وتطوير نظم وشبكات الاتصالات، وتأمين المعلومات والبيانات المتداولة من خلال وسائل الاتصالات العسكرية، إلى جانب الاشتراك فى مشروعات الخدمة الوطنية لتطوير شبكات الاتصالات المدنية، حيث تمت المساهمة فى تنفيذ العديد من مشروعات الاتصالات بطاقة ٤ ملايين خط تليفوني بمحافظات القاهرة والجيزة والغربية والإسكندرية والبحيرة والسويس، وكان إقامة أول مشروعاتها المدنية عام١٩٧٩ وأطلق عليه مشروع الشبكات الست، ثم توالى بعد ذلك تنفيذ العديد من المشروعات مع الشركة المصرية للاتصالات، وكان التركيز والاهتمام على المناطق التي يصعب فيها إنشاء بنية تحتية جديدة، كما قامت الإدارة بتقديم الدعم الفني والإشراف لمشروع التتبع الآلي لقطارات السكة الحديد، حيث تم تجهيز ٣٥٠ قطاراً من خلال الدراسات الفنية المشتركة، والإشراف على تجهيزات مركز التحكم الرئيسي للتجهيزات الخاصة بالقطارات، بالإضافة إلى الإشراف على مراحل التدريب التي تتم بواسطة الشركة المنفذة لإعداد الكوادر الفنية القادرة على إدارة النظام[١٢٨].

ج – إدارة نظم المعلومات للقوات المسلحة:

وتقدم مجموعة من الخدمات فى مجال نظم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بينها:

١. التطوير فى مجال نظم المعلومات والبرمجة وعلوم الحاسب سواء فى مجال المعدات أو البرامج.

٢. تطوير العملية التدريبية داخل القوات المسلحة والتوسع فى تأهيل ضباط الصف والمجندين لإتقان أعمال الحواسب الآلية.

٣. تأمين استخدام الحواسب الآلية والحفاظ على سرية المعلومات التي يتم تداولها.

٤. تطوير المنظومات الآلية لجميع الهيئات والإدارات والقيادات.

٥. تطوير الشبكة العسكرية للمعلومات والتحكم والسيطرة على الشبكة.

٦. تطوير منظومة التأمين الفني لمعدات وشبكات الحواسب بإنشاء مركز للدعم الفني.

٧. إعداد وتأهيل شباب الخريجين عن طريق معهد نظم المعلومات للقوات المسلحة. الذي يقدم خدماته للعسكريين والمدنيين.

الخاتمة

إن المهمة الأولى والرئيسة للقوات المسلحة هي الدفاع عن أرض مصر والحفاظ على أمنها القومي، ومن هنا جاءت مهمة القوات المسلحة فى المعاونة فى تحقيق الأمن القومي بمفهومه الشامل، والذي يشمل الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية، وفي هذا الإطار فإن مشاركة القوات المسلحة فى جهود التنمية (الصناعية – الزراعية – التكنولوجية) يتوافق مع هدفها الرئيس شريطة ألا يخل ذلك بقدراتها القتالية وكفاءتها العسكرية، ومن هنا كانت مساهمة القوات المسلحة بأجهزتها المختلفة فى التنمية الاقتصادية من المساعدة فى إقامة البنية الأساسية والمرافق العامة والمعاونة فى تنفيذ المشروعات القومية، بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك متغير رئيس جعل من مشاركة القوات المسلحة الاقتصادية ضرورة وهو وجود مصر فى منطقة مضطربة سياسياً وأمنياً، وما يفرضه ذلك بصفة مستمرة – حرباً أو سلماً – من ضرورات على احتياجات الدول فى هذه المنطقة، من استعداد عسكري دائم وبنية إنتاجية وصناعية متطورة تلاحق ما لدى الفاعلين الإقليميين، وما يستلزمه ذلك أيضاً من الاحتفاظ بجيوش كبيرة العدد ومنظومات سلاح متقدمة وانفاق عسكري متعاظم، وكان الاختيار بالنسبة للدولة المصرية فى ظل عظم الأموال والاستثمارات المطلوبة لتحقيق ذلك مع العجز المتزايد فى الموازنة العامة المصرية والحرص على عدم تحميل الموازنة بتكاليف باهظة أن كلفت القوات المسلحة بمحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي فى احتياجاتها الزراعية والغذائية وعرض فائض الإنتاج فى السوق المحلية بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى إقامة بنية صناعية وعسكرية محلية مناسبة وما يستلزمه ذلك من إقامة صناعات مغذية عديدة.

وفي النهاية فإن الجدل الدائر فى المجتمع المصري حول طبيعة المشاركة الاقتصادية للقوات المسلحة يجب أن يأخذ فى اعتباره أن محاولة فهم هذه القضية بجميع أبعادها وطبيعة الضرورات التي أملتها هو المدخل الصحيح لأي نقاش جاد يأخذ فى اعتباره الظروف الاقتصادية، والبدائل المتاحة، والاحتياجات المطلوبة.

النتائج

١ - يمكن القول أن ظروفاً معينة يمر بها الاقتصاد المصري هي التي اقتضت مشاركة القوات المسلحة فى المجال الاقتصادي، حيث العجز الدائم فى الموازنة العامة للدولة وانخفاض المدخرات المحلية والنقص الكبير فى الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

٢ - أن هناك مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية هي التي فرضت مشاركات القوات المسلحة الاقتصادية فى ظل ظروف معينة وفي حقبة لها ضروراتها الاقتصادية والعسكرية المحددة.

٣ - لم يكن كل ذلك بعيداً عن تجارب كثير من الدول فى العالم النامي والمتقدم، وإن اختلفت أنماط المشاركات الاقتصادية للقوات المسلحة - وأفرادها - من دولة لأخري طبقاً لظروف تلك الدولة واحتياجاتها وطبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية المحيطة بها.

التوصيات

١ - يمكن للدولة الاستعانة بالقوات المسلحة فى المشاركة فى التنمية الاقتصادية بما تمتلك من المؤهلات والقدرات الإدارية والبشرية والتكنولوجية، وبما لديها من الضبط الداخلي وقيم الانجاز والكفاءة والسرعة، ما يمكنها من أن تنفذ بفعالية بعض النشاطات التي تتطلب قرارات سريعة وقدرات تنظيمية عالية.

٢ - إن تدخل القوات المسلحة فى الحياة الاقتصادية فى دولة ما مؤقت بطبيعته، ولا يغني عن القوى الاقتصادية والإنتاجية الطبيعية، وأن ذلك ناتج عن ظروف تاريخية معينة بالإضافة إلي عدم نضج كثير من الأبنية الاقتصادية والإنتاجية فى كثير من الدول.

٣ - ضرورة الاهتمام بالنواحي التمويلية والتسويقية للصناعات الحربية المصرية لتلافي نواحي الضعف فى هذه الصناعة، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلي الإنتاج المدني لتوفير الأموال اللازمة لسد النقص فى احتياجاتها الاستثمارية والإنتاجية والتمويلية المرتفعة والمتزايدة.

الملحق الإحصائي

جدول (١)

مساهمة الجيش فى بعض الصناعات الإنتاجية المدنية

الصناعة	النسبة المئوية لمساهمة القوات المسلحة الصينية فى الإنتاج (%)
النسيج	40
الأدوية	10
الدراجات	60
السيارات	9

المصدر: د. نبيل سرور، " المؤسسة العسكرية الصينية وحماية انجازات حقبة الإصلاح " مجلة الدفاع الوطني، الجمهورية اللبنانية، العدد ٩٣، يوليو ٢٠١٥

جدول (٢)

اكبر دول العالم فى الإنفاق العسكري عام ٢٠١٥

الدولة	الإنفاق (بالمليار دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	596	3,3
الصين	215	1,9
السعودية	87,2	13,7
روسيا	66,4	4,5
المملكة المتحدة	55,5	2
الهند	51,3	2,3
فرنسا	50,9	2,1
اليابان	40,9	1
ألمانيا	39,4	1,2
كوريا الجنوبية	36,4	2,6
البرازيل	24,6	1,4
ايطاليا	23,8	1,3
استراليا	23,6	1,9
الأمارات	22,8	5,7
تركيا	22,6	2,2

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، التقرير السنوي، أعداد متفرقة

جدول (٣) الإنفاق العسكري الأمريكي أعوام ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ (بالمليار دولار)

السنة	الإنفاق العسكري	النسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)
2003	507,781	3,6
2004	553,144	3,8
2005	579,831	3,8
2006	588,837	3,8
2007	604,292	3,8
2008	649,010	4,2
2009	701,087	4,6
2010	720,383	4,7
2011	711,402	4,6
2012	685,334	4,2
2013	639,7	3,8
2014	610,010	3,5
2015	596,095	3,3

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، التقرير السنوي، أعداد متفرقة

جدول (٤) صادرات إسرائيل من السلاح بحسب المنطقة خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٢ (كنسبة من الحجم الإجمالي للصادرات)

المنطقة	نسبة الصادرات الإسرائيلية
أفريقيا	4
أمريكا الجنوبية	18
أمريكا الوسطى والشمالية	5
آسيا الوسطى	1
شرق أسيا	1
أوقيانوس	1
جنوب أسيا	23
جنوب شرق أسيا	9
أوروبا	18
الشرق الأوسط	19
مناطق أخرى	1
الإجمالي	100

المصدر: معهد سيبري، التقرير السنوي، ٢٠١٣، ص ص: ٣٣٦ – ٣٣٧.

جدول (٥)

بيان بمجموع شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية

م	النشاط / الشركة	ملاحظات
	أولا: المجال الزراعي والصناعات الغذائية	
	قطاع الأمن الغذائي ويشمل الشركات الآتية:	يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة ونقاط تمركزها من المنتجات الغذائية. ويتم ذلك من خلال مزارع الإنتاج الزراعي – ومزارع الإنتاج الحيواني – الصناعات الغذائية – الصناعات التكميلية. ويتم طرح فائض الإنتاج إلي القطاع المدني. وللقطاع مجموعة من منافذ البيع فى القاهرة وبعض المحافظات. وفي الثمانينات اعترضت هيئة المعونة الأمريكية بشدة على عمل قطاع الأمن الغذائي بالجهاز، وكانت الحجة المقدمة عاكسة لمخاوف أصحاب الاستثمارات الخاصة من أنهم سوف يجبرون علي المنافسة مع المنتجات المدعمة لقطاع الأمن الغذائي والمقدمة للقطاع المدني، وقد رد الجهاز بأن ذلك ناتج عن أن هناك شيئاً قد تحقق بالفعل دون أن يكون لهذه الهيئة سيطرة عليه(٥).
1	مجمع إنتاج البيض المتكامل ووحداته	تم إنشاء المجمع عام 1984 بمناطق انشاص – الشروق – التل الكبير بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة من بيض المائدة واللحوم البيضاء، مع طرح الفائض للقطاع المدني بأسعار مناسبة. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لقيادة المجمع وعدد أربع وحدات إنتاجية نحو120 مليون بيضة فى العام، وبالمجمع مصنع لإنتاج الأعلاف الداجنة بطاقة 20 ألف طن فى العام
2	الشركة الوطنية لإنتاج وتعبئة المياه المعدنية (صافي)	أنشأت عام 1996 بواحة سيوة لإنتاج وتعبئة المياه الطبيعية وزيت الزيتون، وتضم الشركة 3 مصانع وهي: مصنع لإنتاج المياه الطبيعية المعبأة بطاقة 50 مليون زجاجة / عام سعات مختلفة وفي عام 2009 قامت الشركة بإضافة خط إنتاج جديد من العبوات سعات 330،220 مللي متر. والثاني مصنع إنتاج وتعبئة زيت الزيتون البكر بطاقة تخزينية 600 طن/عام. وفي عام 2013 تم إضافة خط إنتاج جديد لإنتاج وتعبئة زيت الزيتون بطاقة 2 طن/ساعة شامل معمل تحاليل للعينات. والثالث مصنع إنتاج وتعبئة المخللات بطاقة 200 طن/عام. وهناك 24 منفذ فى القاهرة الكبرى لبيع منتجات الشركة
3	الشركة الوطنية للصناعات الغذائية برفح	أنشأت الشركة عام 1996 بهدف استغلال إنتاج المنطقة من الزيتون والفاكهة. وتضم الشركة 4 وحدات هي: - خط إنتاج المربات والعصائر بطاقة إنتاجية 2400 طن/عام - خط إنتاج الصلصة والطماطم بطاقة إنتاجية 600 طن/عام - خط إنتاج وتعبئة زيت الزيتون البكر بطاقة تخزينية 300 طن/عام - خط إنتاج وتعبئة المخللات بطاقة 200 طن عام. وللشركة مزرعة بمساحة 120 فدانا منزرعة بأشجار الزيتون.

م	النشاط / الشركة	ملاحظات
4	شركة مصر العليا للتصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي	أنشأت الشركة فى أسيوط عام 1998، وتدير 7 مصانع هي: - مصنع لإنتاج الجبن الأبيض بمحافظة أسيوط بطاقة 1500 طن/عام - مصنع لإنتاج الجبن الأبيض بمحافظة سوهاج بطاقة 1500 طن/عام - مصنع لإنتاج صلصة الطماطم بمحافظة سوهاج بطاقة 1200 طن/عام - مصنع لإنتاج صلصة الطماطم بمحافظة الوادي الجديد بطاقة 1200 طن/عام - مصنع لإنتاج أعلاف (حيواني – داجني – أسماك) بمحافظة أسيوط بطاقة 10 آلاف طن/عام - مصنع لإنتاج أعلاف (حيواني – داجني – أسماك) بمحافظة سوهاج بطاقة 10 آلاف طن/عام - مصنع لتجفيف البصل بالوادي الجديد بطاقة 1100 طن/عام. وللشركة مزرعة ماشية لإنتاج الألبان بمنطقة عرب العوامر بمحافظة أسيوط بطاقة 400 رأس أبقار.
5	الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بشرق العوينات	أنشأت الشركة عام 1998 بشرق العوينات بمحافظة الوادي الجديد بهدف استصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بالاعتماد علي المياه الجوفية. وطبقاً لبيانات الشركة فقد قامت حتى الآن باستصلاح وزراعة 80 ألف فدان من الأراضي الصحراوية. وتهتم الشركة بزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والذرة. وتمتلك الشركة عدد 15 مزرعة أغنام بطاقة 15 ألف رأس، وعدد 5 مزارع أبقار تسمين بطاقة 500 رأس، وعدد 30 منحل لإنتاج عسل النحل، وعدد 612 وحدة سكنية عائلية شاملة الخدمات.
6	شركة مكرونة كوين	تأسست الشركة عام 2008، وتمتلك الشركة 9 مصانع حديثة تشتمل علي 18 خط إنتاج (5 خط طويل – 13 خط قصير)، والطاقة الإنتاجية لمصانع الشركة تبلغ 150 ألف طن/عام، وقد أنشأت الشركة بمساعدة وتكنولوجيا شركة بوهلر السويسرية وهي من أكبر شركات الصناعات الغذائية فى العالم
7	الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية	تم إنشاؤها عام 2015. وتقوم علي رعاية الثروة السمكية وتطويرها وتوفير المنتجات السمكية للمواطنين للساحة وعرض الفائض علي القطاع الخاص بأسعار مناسبة.
8	الشركة الوطنية للتبريدات والتوريدات	تم إنشاء الشركة عام 2015 بغرض توفير طرق النقل المبرد للمصانع باستخدام مجموعة من شاحنات الثلاجات. وتغطي كل محافظات الجمهورية.
9	الشركة الوطنية للزراعات المحمية	تأسست الشركة فى ديسمبر 2016 بهدف المساهمة فى سد الفجوة الغذائية المحلية بإنتاج وتوفير أنوع الخضر بجودة عالية وأسعار مناسبة، وإتاحة فرص العمل لشباب الخريجين والعمالة الزراعية
10	الشركة الوطنية للإنتاج الحيواني	تشمل الشركة مزارع لتربية الماشية بمختلف أنواعها ومجازر آلية ومصانع لمنتجات الألبان والعمل علي توفير تلك المنتجات بالكميات والأسعار والجودة المناسبة.

م	النشاط / الشركة	ملاحظات
	ثانيا: المجال الصناعي	
1	شركة النصر للكيماويات الوسيطة	تأسست عام 1982 بمنطقة أبو رواش بمحافظة الجيزة لتوفير احتياجات مرفق مياه الشرب والصرف الصحي من الكلور والشبة. وكذلك إنتاج وتوفير الأسمدة والمخصبات الزراعية. وامداد قطاعي الصحة والصناعة بالغازات الصناعية والطبية. كما تقوم بإنتاج بعض منتجات الصحة العامة والمنزلية. وفي عام 2006 تم إنشاء مجمع صناعي بكوم أوشيم فى الجيزة للتوسع فى إنتاج المنتجات السابقة.
2	الشركة العربية العالمية للبصريات	أنشأت الشركة عام 1982 بمدينة السلام كشركة مساهمة برأسمال مصري أجنبي طبقاً لقانون الاستثمار، حصة الجهاز فى رأس المال 51% وحصة الشريك الأجنبي 49% (مجموعة تالس الفرنسية) بهدف تصنيع الأجهزة والمعدات البصرية ذات التقنيات العالية. وتنتج الشركة بالإضافة إلي أجهزة للاستخدامات العسكرية معدات لشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومعدات للشبكات الرقمية وأنظمة تحويل الاتصالات، وأجهزة الليزر. بالإضافة إلي مصنع الطاقة الشمسية. وكان أحدث مصانعها مصنع ليات الليزر
3	مصنع إنتاج المشمعات البلاستيك	تم إنشاء المصنع عام 1993 فى منطقة المأظة بهدف تغطية احتياجات القوات المسلحة من منتجات البلاستيك عالي الجودة منخفض الكثافة بطاقة 1500 طن/عام مع طرح الفائض للقطاع المدني. وينتج المصنع مشمعات البلاستيك اللازمة للصوبات والأنفاق الزراعية. ومهمات التعبئة والتغليف
4	شركة العريش للأسمنت	تم إنشاء المصنع عام 2010 بمنطقة جبل لبني جنوب مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء لتوفير فرص عمل لأبناء سيناء حيث تتوفر المقومات الأساسية لصناعة الأسمنت. والطاقة الإنتاجية للمصنع 3.2 مليون طن/عام
5	الشركة الوطنية للبطاريات	تم إنشاء المصنع عام 2015 بهدف توفير الأنواع المختلفة من البطاريات لسيارات ومركبات القوات المسلحة. وعرض الفائض للقطاع المدني
6	شركة صلب مصر	شركة مساهمة مصرية يستحوذ الجهاز علي 32% من أسهمها. وتم شراء الجهاز لأسهم الشركة عام 2016
	ثالثا: المجال الهندسي والإنشائي	
1	الشركة الوطنية للمقاولات العامة والتوريدات	أنشأت الشركة عام 1995 بمنطقة المأظة بهدف القيام بكافة أعمال المقاولات العامة والتوريدات والإنشاءات وأعمال المرافق والطرق والصيانة. وأعمال التركيبات الميكانيكية والكهربائية والأعمال المساحية. ونسف وتطهير الألغام. وقد قامت الشركة بإنشاء عدد 527 مدرسة بمختلف محافظات الجمهورية خلال الفترة 1998 – 2009 لصالح هيئة الأبنية التعليمية وتطوير 67 مدرسة أخرى. بالإضافة إلي إنشاء عدد 104 وحدة صحية لصالح وزارة الصحة وتطوير مستشفيات عدد كبير من المدن المصرية. بالإضافة إلي إنشاء إستاد الطور الرياضي. وإنشاء عدد 5 متاحف آثار ببعض المحافظات. وتطوير طريق الكباش ومنطقة وادي الملوك بالأقصر ومركز النوبة الحضاري.

م	النشاط / الشركة	ملاحظات
2	الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية وإدارة الطرق	أنشأت الشركة عام 2002 بهدف إنشاء وتنمية وصيانة الطرق. وقد قامت الشركة بإنشاء طريق القاهرة – العين السخنة بطول 120 كم والذي كان سببا لإنشاء الشركة. وإنشاء طريق حلوان الكريمات – أسيوط الغربي بطول 310 كم.
	رابعا: مجال الخدمات والصيانة	
1	شركة النصر للخدمات والصيانة – كوين سيرفس	أنشأت عام 1988 بمنطقة الجبل الأخضر بمدينة نصر كشركة مساهمة مصرية (يساهم الجهاز فيها ب 75% من رأس المال) وتشمل مجالات عمل الشركة الأنشطة التالية: - خدمات الأمن والحراسة المتكاملة - النظافة والتطهير وصيانة المعدات والمنشآت - إدارة الفنادق والقرى السياحية والبوفيهات والجراجات الخاصة بالقوات المسلحة - التوريدات العمومية - صيانة السيارات وقد قامت الشركة بالتعاون مع وزارة البيئة فى إطار المشروع القومي للحفاظ علي البيئة بجمع وكبس قش الأرز بمراكز محافظة الشرقية وتسليمه إلي مصانع الأسمدة بطاقة 70 ألف طن سنويا.
2	الشركة الوطنية للبترول	تم إنشاء الشركة عام 1993 بهدف إنشاء وإدارة محطات خدمة وتموين سيارات القوات المسلحة والقطاع المدني داخل وخارج المدن. وبدأت الشركة نشاطها بالمشاركة مع شركات إسو وشل وموبيل، ومنذ عام 2002 عملت الشركة علي إنشاء المحطات الخاصة بها والتي تحمل اسم " وطنية " ويبلغ عدد المحطات العاملة حاليا 71 محطة.
3	الشركة الوطنية للمعارض والمؤتمرات الدولية	أنشأت الشركة عام 2017 بهدف إدارة المعارض والمؤتمرات الخاصة بالقوات المسلحة، وكذلك الندوات التثقيفية والاحتفالات الخاصة بالقوات المسلحة، وتشجيع إقامة المعارض والمؤتمرات الدولية والإقليمية فى مصر
	خامسا: مجال التعدين	
1	الشركة الوطنية للرمال السوداء	تأسست الشركة عام 2016 كشركة مساهمة مصرية، يساهم الجهاز بجزء من رأسمال الشركة (بالمشاركة مع هيئة المواد النووية – محافظة كفر الشيخ – بنك الاستثمار القومي – الشركة المصرية للثروات المعدنية)، وكان الهدف من إنشاءها تركيز وفصل المعادن الاقتصادية المتواجدة فى خام الرمال السوداء الشاطئية ورواسب الوديان وذالك بالتعاون مع الخبرة الدولية ونقل وتوطين التقنيات المتطورة، وكذلك إعداد وتجهيز المعادن الاقتصادية وعمل القيمة المضافة لتلك المعادن بغرض استخدامها فى الصناعات المحلية وبيع الفائض للسوق الخارجي.
2	الشركة الوطنية المصرية للرخام والجرانيت	تأسست الشركة عام 2016 بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لثروات مصر الطبيعية من مواد التشييد والبناء ومنها الرخام والجرانيت، وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة من هذه الخامات المهمة مع طرح فائض الإنتاج بالسوق المحلي لكسر الاحتكار لتلك السلعة. وقد وفرت الشركة حتى الآن نحو 8000 فرصة عمل.

م	النشاط / الشركة	ملاحظات
3	الشركة الوطنية لاستكشاف وتنمية البترول	تأسست فى النصف الثاني من 2016، وتقوم الشركة بمهمة استكشاف وتنمية البترول والغاز الطبيعي وتوفير احتياجات الدولة المتزايدة من هذين الموردين.
4	شركة شلاتين للثروة المعدنية	شركة مساهمة مصرية، وتهدف الشركة إلي تقنين أوضاع العاملين فى التنقيب العشوائي عن الذهب والمعادن فى الصحراء الشرقية، وتعظيم الاستفادة من ثروات مصر الطبيعية وتحصيل حقوق الدولة، وتعمل الشركة بالتعاون مع بعض الشركات المحلية والعالمية فى أعمال البحث والتنقيب فى مناطق شلاتين – حلايب - أبو رماد – وادي العلاقي - جبل الجرف - وادي مسيح - جبل جلبة – جبل أبيقات

المصدر: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، فرع التخطيط، ٢٠١٧، والموقع الرسمي للجهاز علي الانترنت

* روبرت سبرنجبورج " الرئيس والمشير: العلاقات المدنية العسكرية فى مصر اليوم " دراسة منشورة فى كتاب " الجيش والديمقراطية فى مصر " المحرر الرئيس: د. احمد عبدالله، سينا للنشر، ١٩٩٠، ص: ٨٢.

جدول (٦)

بيان بشركات الهيئة القومية للإنتاج الحربي وانتاجها من السلع المدنية

م	الشركة	إنتاجها الحربي	إنتاجها المدني
أولا: مجموعة شركات الصناعات المعدنية			
	(وهي الركيزة الأساسية للقاعدة الإنتاجية للتصنيع الحربي حيث تعمل علي توفير احتياجات الصناعة من الخامات الرئيسة والأجزاء الأولية)		
1	شركة حلوان للمسبوكات الحديدية (م / 9)	تنتج المسبوكات الحديدية مثل الزهر الرمادي والمرن والصلب، بالإضافة للمسبوكات اللازمة للمدافع ولكثير من المعدات الحربية	أجسام عدادات المياه، أغطية الصرف الصحي، محابس خطوط البترول، اسطوانات البوتاجاز، أدوات المائدة، المستلزمات المعدنية للمعسكرات والمستشفيات والفنادق، مسبوكات السباكة، الاكواع والشواكيش والمحابس المختلفة
2	شركة حلوان للصناعات غير الحديدية (م / 63)	تنتج النحاس والقصدير والألومنيوم، والسبائك الخاصة بإنتاج بعض أنواع الأسلحة	الأواني المنزلية، الكابلات، منتجات الألومنيوم، إنتاج ألواح وشرائط ورقائق وأسلاك وقضبان وقطاعات ومواسير من سبائك النحاس والالومنيوم. كذلك الموصلات الهوائية والكابلات المعزولة طبقاً للمواصفات القياسية العالمية
ثانيا: مجموعة شركات الصناعات الهندسية			

م	الشركة	إنتاجها الحربي	إنتاجها المدني
1	شركة أبو قير للصناعات الهندسية (م / 10) وقد أنشيء المصنع عام 1952 وهو أول مصانع قطاع الإنتاج الحربي	وحدات تنظيف وتزييت السلاح الآلي، وحدات التسخين وإنتاج البخار(تستخدم في أعمال التطهير الكيميائي والإشعاعي والبيولوجي للأسلحة والمعدات والأفراد)، عربات تطهير الأسلحة والأرض والمعدات، بعض أنوع القنابل والمتفجرات	الأنواع المختلفة من العبوات التي تستخدم في تعبئة مستحضرات التجميل ومعطرات الجو والمبيدات الحشرية، خرطوش الصيد، علب الأغذية والبويات، خطوط إنتاج الخبز الآلية والنصف آلية
2	شركة شبرا للصناعات الهندسية (م / 27)	بعض أنواع المسدسات والدانات، بعض أنوع الذخائر، بعض أجزاء هياكل الطائرات	إنتاج محركات كهربائية، ومحركات كسرية، ومراوح كهربائية، ومفاتيح وقطع غيار كهربائية، غسالة ملابس استنلس ستيل، تكييفات الهواء المتنقلة، شفاطات الأتربة
3	شركة المعصرة للصناعات الهندسية (م / 45)	نظم تسليح الصواريخ والهاونات والمدافع، الذخائر والمفرقعات والمواد البروتكنيكية، النظم والمعدات الاليكترونية، ومعدات خدمات الميدان	عدادات المياه، عدادات الكهرباء، محارق النفايات، مسامير وصواميل هندسة السكة الحديد، معامل الكيمياء
4	شركة المعادي للصناعات الهندسية (م / 54)	الأسلحة الصغيرة، والرشاشات متعددة الأغراض،والبنادق الآلية ونصف الآلية، وقاذفات القنابل	الصوب والطلمبات الزراعية، ماكينات تشكيل المعادن والنجارة والمعدات الطبية، إنتاج السرينتينات والرديياتيرات الكاملة ومبردات الزيت المختلفة الخاصة بكل أنواع المركبات
5	شركة حلوان للصناعات الهندسية (م / 99)	بعض أجزاء الصواريخ، وبعض المقذوفات	أوعية الطهي بالضغط وأواني الطهي، أطقم الشاي، أدوات المائدة، جهاز إطفاء الحرائق، اسطوانات الغاز، أجزاء محركات الاحتراق الداخلي للسيارات، جنوط السيارات، عدد خاصة لتصنيع أدوات الإنتاج وقوالب القطع والتشكيل
6	شركة أبو زعبل للصناعات الهندسية (م / 100)	المدافع المتوسطة والثقيلة وخاصة المضادة للطائرات، المدرعات وتسليحها، أنواع الصلب السبائكي المستخدم في الصناعات الدفاعية، كوبري الاقتحام السريع	خزانات المياه، خزانات الوقود، الحاويات، الدرفلة، أعمدة وكتل الصلب (الكربوني والسبائكي)، بعض العدد والآلات
7	مصنع إنتاج وإصلاح المدرعات (م / 200)	تصنيع الدبابات (خاصة الدبابة الأمريكية M1A1)، تصنيع مركبات القتال المدرعة للمشاة، تصنيع مركبات الإنقاذ والنجدة، تصنيع قطع غيار المدرعات، إصلاح وعمل عمرات لأنواع الدبابات المختلفة، تصنيع مقطورات نقل الدبابات والمعدات الثقيلة، إنتاج كبادي الاقتحام	المقطورات متعددة الأغراض، عربات النقل المتوسطة، الأوناش العلوية والمتنقلة، عربات الإطفاء
8	شركة حلوان للأجهزة المعدنية (م / 360 سابقاً)	----------	سخانات المياه، الأفران المنزلية، أجهزة التكييف، الثلاجات والديب فريزر

م	الشركة	إنتاجها الحربي	إنتاجها المدني
9	شركة حلوان لمحركات الديزل (م / 909)	توفير احتياجات القوات المسلحة من محركات الديزل. وصيانة وإعادة تأهيل مركبات القوات المسلحة	لوحات التشغيل والتحكم الكهربائية. إعادة تأهيل المركبات المتقادمة (تشمل المحرك وأجزاء المركبة بالكامل للقطاعين المدني والحربي). الجرارات الزراعية. وحدة توليد بمحرك ديزل. سيارات شباب الخزيجين. وحدات ضغط الهواء
10	شركة حلوان للآلات والمعدات (م / 999)	تجهيز عربات القوات المسلحة لكافة الأغراض. إنتاج حاملات الصواريخ. إنتاج الهاونات الثقيلة. قاذفات الصواريخ	ماكينات فرم المخلفات. لنشات الإطفاء والإسعاف النهري. معدات المخابز الآلية. ماكينة تعبئة السماد. أجهزة ري الأراضي الصحراوية والمستصلحة. براميل دباغة الجلود. مقطورات كسح المياه. المجارز الآلية. وتصنيع التروس بجميع أنواعها
ثالثا: مجموعة شركات الصناعات الكيماوية			
1	شركة أبو زعبل للكيماويات المتخصصة (م / 18)	المفرقعات والديناميت والبارود	الأسمدة الزراعية. زيوت الطعام. والنيتروسليلوز الصناعي
2	شركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية (م / 81)	قنابل الهاون. القنابل اليدوية. الهكسامين. فتيل الأمان والفتيل الانفجاري .	المنتجات الكيماوية. منتجات الكاوتشوك والبلاستيك ذات المواصفات والخواص اللازمة لأدق ظروف الاستخدام. إنتاج البويات والكيماويات والمساحيق المعدنية. بودرة الألمنيوم وعجائن الألمنيوم اللامعة وغير اللامعة
3	شركة قها للصناعات الكيماوية (م / 270)	نظم تسليح الصواريخ والهاونات والمدافع. الذخائر والمفرقعات والمتفجرات	تصنيع وحدات معالجة وتنقية المياه السطحية والجوفية. تصنيع محطات تحلية مياه البحار والآبار. عدادات المياه للاستخدام المنزلي وللأغراض الصناعية. تصنيع وحدات معالجة سوائل الصرف الصحي. البطاريات الجافة بأنواعها. البطاريات السائلة المستخدمة للأغراض الصناعية المختلفة. أنواع الورنيش. أنابيب الألمنيوم
رابعا: شركات الصناعات الاليكترونية (وهي شركة واحدة)			

م	الشركة	إنتاجها الحربي	إنتاجها المدني
1	شركة بنها للصناعات الالكترونية (م / 144)	الاستخدامات العسكرية للصناعات الالكترونية	أجهزة الاتصال اللاسلكية ذات التردد العالي والعالي جداً، الميكروويف، المحطات اللاسلكية، التحويلات الالكترونية، الحاسبات الشخصية، التابلت، العدادات الالكترونية، شاشات العرض (ليد)، وأجهزة الاستقبال، أنظمة التحكم الآلي في العمليات الصناعية، والمقلدات والبوابات الإلكترونية، تعميق التصنيع المحلى للمكونات والصناعات الوسيطة (تصنيع الدوائر المطبوعة ذات الوجه الواحد والوجهين ومتعددة الطبقات، الهياكل المعدنية والأجزاء الميكانيكية، أعمال الطلاء والدهان بأنواعه المختلفة الأجزاء المعدنية والبلاستيكية).

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلي بيانات مركز نظم المعلومات والحواسب بوزارة الإنتاج الحربي، والموقع الرسمي لوزارة الإنتاج الحربي:www.monp.gov.eg/

* ما هو متاح ومسموح بنشره من إنتاج تلك المصانع من المنتجات والمعدات العسكرية.

جدول (٧)

بيان بشركات ومصانع الهيئة العربية للتصنيع وإنتاجها العسكري والمدني

م	الشركة / المصنع	ملاحظات	إنتاجها الحربي	إنتاجها المدني
1	مصنع صقر للصناعات المتطورة	تم تأسيسه عام 1949 باسم مصنع سيرفا كقاعدة متخصصة لتصميم وتصنيع الأنظمة الصاروخية، وانضم مصنع صقر إلي الهيئة العربية للتصنيع منذ إنشاءها	تصنيع صواريخ المدفعية المزودة برؤوس شديدة الانفجار، تصنيع قاذفات الإطلاق الثابتة والمحمولة، تصنيع قاذفات مدافع الأربي جي وكذلك حوامل إطلاقها، تصنيع الصواريخ المضيئة وصواريخ ستائر الدخان، تصنيع المدافع المحمولة المضادة للطائرات، تصنيع أنظمة تطهير الألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات، وجرافات الألغام المضادة للدبابات، تصنيع أنظمة تفجير الألغام مغناطيسياً.	محطات تنقية مياه الشرب من المياه السطحية، الوادر، تجهيز سيارات الخدمة الشاقة (كسح وتسليك المجاري، وكنس الشوارع، وكبس القمامة وغير ذلك)، الشاشات الالكترونية العملاقة، شاشات الملاعب الرياضية العملاقة.
2	مصنع الطائرات	تم إنشاء مصنع الطائرات عام 1950 ويمثل الركيزة الأساسية لصناعة الطائرات في مصر	تصميم وتصنيع وانتاج أنواع مختلفة من طائرات الجناح الثابت (مثل الطائرة جمهورية – والطائرة النفاثة القاهرة 200 – والطائرة المقاتلة الأسرع من الصوت القاهرة 300 – والطائرة ألفاجيت – والطائرة توكانو)، تصنيع خزانات الوقود الإضافية للطائرات الغربية والشرقية، تصنيع وتركيب عدد 120 طائرة من طراز K- 8E بالتعاون مع شركة كاتيك الصينية، تصنيع العديد من قطع غيار الطائرات ومكوناتها لبعض الشركات العالمية مثل شركة داسو وشركة جنرال ديناميكس وغيرهما، العمرات والاصلاحات الرئيسية لبعض أنواع الطائرات، تصنيع وتجميع وتركيب الطائرات بدون طيار لصالح القوات الجوية المصرية.	تجهيز السيارات للأغراض الطبية (إسعاف – عيادات متنقلة – نقل تطعيمات وأمصال....)، المخابز الآلية

م	الشركة / المصنع	ملاحظات	إنتاجها الحربي	إنتاجها المدني
3	الشركة العربية البريطانية للمحركات (ابيكو)	تم إنشاء الشركة العربية البريطانية للمحركات (ابيكو) عام 1978 كمشروع مشترك بين الهيئة العربية للتصنيع (70 %) وشركة رولزرويس الانجليزية (30 %) ومنذ عام 2009 أصبحت الشركة مملوكة بالكامل للهيئة العربية للتصنيع تحت نفس مسمي الشركة السابق	تنفيذ أعمال الإصلاح والعمرات للمحركات التوربينية والمحركات المكبسية للطائرات الهليوكوبتر والطائرات الخفيفة وطائرات التدريب، وكذلك خزانات وقود الطائرات مختلفة الأنواع	.....
4	مصنع المحركات	تم إنشاء المصنع عام 1960 بهدف تصميم وانتاج المحركات النفاثة للطائرات وقطع الغيار اللازمة لها، وفي عام 1975 انضم إلي الهيئة العربية للتصنيع كأحد وحدات الهيئة، وتم التوسع فى مجال المحركات النفاثة (تجميع/ عمره/ واصلاح وتصنيع قطع الغيار)	أعمال التصميمات والتطوير والصيانة وكذلك إنتاج محركات أنواع الطائرات العسكرية المختلفة. إنتاج وتصنيع العديد من قطع غيار تلك المحركات وغيرها من المحركات العملاقة كالمستخدمة علي الدبابات وعربات الخدمة الشاقة.	محطات تحليه مياه البحر، محطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومحطات معالجة مياه الصرف الصناعي، منظومة تداول الحبوب (شفاط الغلال، هوبر استقلال الغلال...)، خلاطات الخرسانة، المعدات وقطع الغيار المختلفة، أبراج التبريد والمراوح الصناعية، أنظمة التسخين بالطاقة الشمسية.
5	الشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية	تأسست الشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية عام ١٩٧٨ كشركة مشتركة بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة بريتش ايروسبيس البريطانية بهدف إقامة صناعة متكاملة متقدمة لتصميم وانتاج وتطوير نظم معدات الدفاع، واعتباراً من يناير ١٩٩٨ أصبحت الشركة مملوكة بالكامل للهيئة العربية للتصنيع	تصنيع وتطوير الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات طرازات سونيج فاير، ومالوتيكا، تصنيع وتطوير قطع الغيار والمكونات الدقيقة المستخدمة فى الدوائر الالكترونية والميكانيكية والهيدروليكية، تجميع وتركيب الأسلحة والمجموعات والأنظمة الملاحية علي العربات العسكرية.	صمامات الغاز، ولاعات الأفران السولارية والغازية، أنظمة الاحتراق الخاصة بمصانع الطوب.

م	الشركة / المصنع	ملاحظات	إنتاجها الحربي	إنتاجها المدني
6	مصنع الالكترونيات	تم إنشاء المصنع عام 1979 ليكون نواة لإنتاج المعدات الإلكترونية المتطورة اللازمة للقوات المسلحة المصرية فى كافة أنظمتها من معدات طائرات (Avionics)، وأنظمة التسليح المختلفة ومجالات الصواريخ والرادارات وأجهزة ومعدات الإشارة بأنواعها المختلفة	التحويلات الإلكترونية. الأنواع المختلفة من التيلفونات الميدانية. أجهزة الإتصال اللاسلكية الميدانية والمحمولة جوا. الضفائر الكهربية للطائرات، مجمعات إطلاق الصواريخ، المجمعات ولوحات التحكم للطائرات، مجمعات الرادارات، أنظمة الاتصال الداخلي	الأجهزة والشاشات التلفزيونية. الريسيفرات الرقمية. أجهزة التابلت. العدادات الالكترونية. كشافات الشوارع. الأجهزة المنزلية (الميكروويف – الفرن الكهربي – المكواة - المكانس الكهربية – المراوح)
7	مصنع حلوان للصناعات المتطورة	تم إنشاء مصنع حلوان للصناعات المتطورة كأحد وحدات الهيئة العربية للتصنيع للعمل فى مجال إنتاج وصيانة الهليوكوبتر. كما يهدف إلي بناء قاعدة صناعية متطورة فى مجال المواد المركبة والبلاستيكية	تصميم وتصنيع بعض أنواع الهليوكوبتر وإجراء العمرات لها.	تصنيع مواسير البولي إثيلين بالأقطار المتعددة. تصنيع القطع الخاصة والوصلات لجميع المواسير. تصنيع وصلات ومواسير الفان. تصنيع منتجات متعددة من الفيبرجلاس، تصنيع صناديق وكبائن توزيع الكهرباء، تصنيع التجهيزات الداخلية لعربات المترو والسكك الحديدية. تصنيع خزانات تغذية الصوبات الزراعية
8	مصنع أخشاب أبو زعبل (اتيكو)	تم شراء العربية للأخشاب عام 1998، وتم انضمام المصنع للهيئة العربية للتصنيع عام 1999 تحت مسمي " مصنع أخشاب أبو زعبل – اتيكو "	.....	إنتاج الأثاثات الخشبية لكافة الإغراض (أثاث فندقي / منزلي / مكتبي / مصايف / مدرسي). إنتاج أخشاب الشيب بورد مختلفة السمك. إنتاج أجزاء الفيبرجلاس للتجهيزات الداخلية لعربات السكة الحديد، أكشاك الحراسة. إنتاج خشب الباركيه
9	مصنع قادر للصناعات المتطورة	تم إنشاء مصنع قادر للصناعات المتطورة عام 1949 تحت اسم " مصنع هليوبوليس للطائرات " وعند إنشاء الهيئة العربية للتصنيع عام 1975 انضم إليها المصنع تحت اسم " مصنع قادر للصناعات المتطورة	تصميم وتصنيع العربات المدرعة ومن أشهرها العربة المدرعة فهد. والعربة المدرعة قادر. تصميم وتصنيع التدريعات اللازمة لجميع أنواع السيارات والمركبات. تصميم وتركيب أنواع الأسلحة المتعددة علي العربات العسكرية المختلفة. تصنيع القنابل الجوية وقنابل التدريب	سيارات الإطفاء والإنقاذ. سيارات مصفحة لنقل الأموال وحماية الشخصيات الهامة. تجهيز سيارات الخدمة الشاقة. مصانع تحويل المخلفات الزراعية لسماد عضوي. تصنيع مكابس قش الأرز

م	الشركة / المصنع	ملاحظات	إنتاجها الحربي	إنتاجها المدني
10	الشركة العربية الأمريكية للمركبات (AAV)	الشركة ملكية مشتركة للهيئة العربية للتصنيع (51 %) وشركة دايملر – كرايسلر (49 %)	المركبات العسكرية مختلفة الأنواع مثل العربة جيب JTL والعربة جيب JS	سيارات الركوب (جيب شيروكي – جراند شيروكي)
11	مصنع مهمات السكك الحديدية (سيماف)	تم البدء فى إنشاء مصنع مهمات السكك الحديدية (سيماف) عام 1955 وتم افتتاحه عام 1958 لتغطية احتياجات مصر من والعالم العربي وافريقيا فى مجال صناعة عربات السكك الحديدية بأنواعها (الركاب – توليد القوى – البضائع) بالإضافة إلي عربات المترو والترام، انضم مصنع سيماف إلي مجموعة مصانع وشركات الهيئة العربية للتصنيع عام 2004	تعد إدارة النقل بالقوات المسلحة من أهم عملاء سيماف	تصنيع عربات القطار (للركاب) بالدرجات المختلفة. تصنيع عربات توليد القوى بالقطارات. تصنيع عربات مترو الأنفاق. تصنيع عربات الترام. تصنيع عربات البضائع
12	الشركة العربية للطاقة المتجددة	فى عام 2009 وضعت الهيئة العربية للتصنيع خطة متكاملة لتصميم وتصنيع توربينات الرياح ومعدات الطاقة الشمسية. وفي عام 2013 قامت الهيئة بتأسيس الشركة العربية للطاقة المتجددة من خلال إنشاء مصانع للتجميع المحلي لأجزاء محطات الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح مع تقديم خدماتها الفنية فى هذا المجال.	.....	تصميم وانشاء وتشغيل وصيانة مزارع توربينات الرياح والمزارع الشمسية فى كافة الأنظمة والتطبيقات (محطات مستقلة – إنارة – ضخ مياه – تحليه مياه البحر....). إنتاج الألواح الشمسية وتوربينات الرياح عالية القدرة. تقديم الدراسات الفنية والاستشارات الهندسية المرتبطة بمشروعات الطاقة المتجددة

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلي بيانات الهيئة العربية للتصنيع وموقع الهيئة الرسمي:

https://www.aoi.org.eg/

جدول (٨)

الكباري التي تم إنشاؤها بواسطة الهيئة الهندسية للقوات المسلحة حتى ٢٠٠٩

م	البيان	مكان الإنشاء
1	كوبري إسماعيل الفنجري	القاهرة
2	كوبري التجنيد	القاهرة
3	كوبري الطيران	القاهرة
4	كوبري احمد سعيد	القاهرة
5	كوبري الجلاء	القاهرة
6	عدد (3) كوبري معدني على خطوط مترو الأنفاق	القاهرة
7	عدد (7) نفق	طريق القطامية – العين السخنة
8	عدد (2) كوبري خراساني	خط سكة حديد الزقازيق – الإسماعيلية
9	كوبري بردين	الشرقية
10	عدد (5) كوبري معدني ثابت للمشاة	المنيا
11	عدد (6) كوبري مؤقت (عائم / بيلي)	القاهرة الكبرى (الزمالك – الأزهر – الصاغة – شبرا المظلات – مسطرد)
12	عدد (5) كوبري معدني	الاسكندرية (الدخيلة – المكس – محرم بك)
13	عدد (2) كوبري معدني	البحيرة (دمنهور – أبو حمص)
14	عدد (3) كوبري معدني	بورسعيد (بور فؤاد - القابوطى – اشتوم الجميل)
15	عدد (2) كوبري عائم	الشرقية (بلبيس)
16	عدد (2) كوبري عائم مؤقت أثناء احتفالات شم النسيم	القناطر الخيرية
17	كوبري الفيوم	الفيوم

المصدر: الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، فرع التخطيط، ٢٠٠٩

جدول (٩)

الطرق المنفذة بواسطة الهيئة الهندسية للقوات المسلحة حتى ٢٠٠٩

م	البيان	طول الطريق (كم)	الغرض من الإنشاء
1	الطريق الموازي للطريق الساحلي (الإسكندرية – مطروح)	320	اختصار المسافة
2	طريق القطامية – العين السخنة	108	خدمة المحاجر
3	طريق حلوان – الكريمات	63	ربط القاهرة بمدن البحر الأحمر
4	الطريق الموازي للحدود الشرقية	210	ربط مصر بفلسطين
5	طريق العريش – بئر لحفن	27	خدمة عامة
6	القاهرة – العين السخنة	172	ربط القاهرة بمدن البحر الأحمر وخليج السويس

م	البيان	طول الطريق (كم)	الغرض من الإنشاء
7	طريق مواز للقاهرة – العين السخنة	62	خدمة المحاجر
8	طريق منجم الحديد والصلب بأسوان	33	خدمة المنجم
9	طريق الوفاء والأمل ومحور الشهيد بمدينة نصر	12	تسهيل الوصول إلي الطريق الدائري
10	القطاع الثالث من طريق وادي النطرون – العلمين	40	ربط طريق القاهرة – الإسكندرية بالساحل الشمالي
11	مهبط ترعة السلام	3	هبوط طائرات الهليوكوبتر
12	مهبط منجم الحديد والصلب بأسوان	1	هبوط طائرات الهليوكوبتر
13	طرق ومدقات مختلفة	37	خدمة مشروعات استصلاح الأراضي (شرق العوينات – وادي الشيخ)

المصدر: الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، فرع التخطيط، ٢٠٠٩.

جدول (١٠)

أعداد الأفراد الذين تم تدريبهم ودفعهم لسوق العمل من خلال القوات المسلحة عام ٢٠٠٨

م	المهن / الحرف	عدد من تم تدريبهم من المجندين المسرحين
1	مهن إصلاح السيارات	990
2	مهن تشغيل معادن	1085
3	مهن أعمال ميكانيكية	1050
4	مهن أعمال كهربائية	470
5	مهن تشغيل معدات هندسية	160
6	مهن صباغة	--
7	حرف تشييد وبناء	7195
8	مهن وحرف الإمداد والتموين	--
9	مجموعة سائقي المركبات	--
10	عمال مشروعات صناعية	--
11	عمال أمن غذائي	--
12	مهن متنوعة (تكتسب بالممارسة)	--

المصدر: إدارة التعليم والتدريب المهني للقوات المسلحة، ٢٠٠٩، انظر في ذلك:

هشام عبدالخالق أحمد سعد، " دور القوات المسلحة المصرية في تنمية المجتمع "، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٠، ص، ١١٠.

مراجع وهوامش الدراسة

١. د. احمد قدري، "المؤسسة العسكرية المصرية فى عهد الإمبراطورية الحديثة ١٧٥٠ – ١٠٨٧ ق.م"، ترجمة مختار السويفي ومحمد العزب موسى، القاهرة، هيئة الآثار، ١٩٨٤، ص ص ٤٥ – ٥٠.

٢. أرسطو طاليس، " السياسة "، نقله إلى العربية احمد لطفي السيد، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧، ص ١٤١، ورد ذلك فى: د. احمد البيلي، " الصفوة العسكرية والبناء السياسي فى مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص ص ٣٥ – ٣٦.

3. Saleem Qureshi, military in the polity of islam religion, as a basis for several civil – military relations, international political science review, vol. 2, no. 3, 1981, pp: 272 – 273.

4. Mahmoud a. faksh, the military & polity in the middle east with special references to Syria, journal of third world studies, vol. 6, no. 2, 1987, p. 147.

٥. ابن خلدون، " مقدمة ابن خلدون "، حققها وعلق عليها د. على عبدالواحد وافى، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، لجنة البيان العربي، ١٩٥٧، الباب الثالث، فصل ٣٤، ص ٦٠١.

٦. د. احمد البيلي، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

٧. انظر بتفصيل أكثر حول هذا الجزء وتحليل ابن خلدون لهذه الأبنية بالتفصيل ودور العسكرية فيه، د. احمد البيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١ – ٤٦.

٨. د. احمد البيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٦ – ٣٨.

9. Carl Marx & Frederick Engles, Select works in two volumes, Moscow, foreign languages publishing house, 1955, vol. 2, p. 454.

10. Samuel B. Griffith, the chines people's liberation army, London, weidenfeld and Nicolson, 1968, p. 265.

11. Baruch Knei – Paz, the social and political thought of leon trotesky, London, oxford university press, 1978, p. 264.

١٢. محمد نعمان جلال، " الثورة الثقافية، البروليتاريا والتغيير السياسي فى الصين "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٣٣٤ – ٣٣٥.

١٣. د. أنور عبدالملك وآخرون، " الجيش والحركة الوطنية... مصر، فيتنام، باكستان، اندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو "، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٨ (أصل الكتاب صادر باللغة الفرنسية فى باريس عام ١٩٧١ وترجمه إلى العربية حسن قبيسي).

١٤. المرجع السابق، ص ٣٩.

15. Carmeal Budiardja, militarism and repression in indonisia, third world

Quarterly, vol. 8, No. 4, October 1986, p. 1219.

16. Moshe lassak, military roles in modernization, civil – military relations in Thailand and Burma, London, sage publications, 1976, p. 237.

١٧. هالة سعودي، " العسكريون والحكم فى باكستان ١٩٥٨ – ١٩٧١"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ١١.

18. Morris janawitz, military organization, in frank Morton and others, comparative defense policy, john Hopkins university press, 1974, p 5.

19. د. جمال مظلوم، " القوات المسلحة والتنمية الاقتصادية "، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص 22.

٢٠. روبرت سبرنجبورج، " الرئيس والمشير.. العلاقات المدنية العسكرية فى مصر اليوم "، (عن العلاقة التي حكمت عقد الثمانينات من القرن الماضي بين الرئيس مبارك والمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة)، وهي دراسة منشورة ضمن كتاب " الجيش والديمقراطية فى مصر"، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٦٧.

٢١. المرجع السابق، ص ٦٨.

٢٢. المرجع السابق، ص ٧٧.

٢٣. د. جمال مظلوم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢ – ٥٥.

٢٤. وحيد محمد مهدي عامر، " تقييم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٦، ص ١٠٣.

٢٥. محمد شفيق ذكي، " العلاقة بين المجتمع والقوات المسلحة "، كلية الدفاع الوطني، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٦٦.

٢٦. انظر بتفصيل أكثر حول مشاكل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ودور القوات المسلحة ومساهمتها فى حل هذه المشاكل فى تلك السنوات: ماهر مدحت الهلالي، " القوات المسلحة والتنمية "، كلية الدفاع الوطني، القاهرة، ١٩٨١م، ص ص ٤٤ – ٤٨.

٢٧. د. سيد احمد البواب، " موجز الإطار الكلي للخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ – ٨٦/١٩٨٧ والسياسات الاقتصادية لتنفيذها "، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٥.

٢٨. انظر بتفصيل أكثر حول المساهمات الأولى للقوات المسلحة فى مساعدة القطاع المدني فى حل مشكلة الإسكان: وحيد محمد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢٠ – ١٢٦.

٢٩. وحيد محمد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

30. K.R Walker, A Chinese Discussion on Planning for Balanced Growth , A Summary of view of M A YEN-CHU and his critics , University of London ,1968. p. 62.

٣١. جون جيتنجز، دور الجيش فى التطور الاجتماعي والسياسي فى الصين – دراسة صدرت ضمن كتاب " الجيش والحركة الوطنية " المحرر الرئيسي: د. أنور عبدالملك، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٢، ص: ٢٢٩.

٣٢. ماوتسي تونج، مؤلفات ماوتسي تونج المختارة، المجلد الثالث، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، جمهورية الصين الشعبية، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧، ص، ٤٣١ – ٤٣٢.

٣٣. ماوتسي تونج، مؤلفات ماوتسي تونج المختارة، المجلد الثالث، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، جمهورية الصين الشعبية، الطبعة الأولي، ١٩٧٠، ص: ٣٧٩ – ٣٨٣.

٣٤. جون جيتنجز، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٠ – ٢٣١.

٣٥. شادية فتحي إبراهيم، الدور التنموي للعسكريين فى الدول النامية. دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص: ١٧٧.

٣٦. جون جيتنجز، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٩.

٣٧. المرجع السابق، ص: ٢٣١.

٣٨. المرجع السابق، ص: ٢٣٢.

٣٩. هناء احمد داية، النزاع الصيني - السوفيتي (١٩٥٦ – ١٩٦٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٣، ص: ٣٢٩.

٤٠. بطرس غالي وآخرون، "ملف الثورة الثقافية، يوميات الثورة الثقافية "، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد ١١، يناير ١٩٦٨، ص " ٢٣٤.

٤١. شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٥.

42. June Teufel Dreyer , Deng Xiaoping "Modernization of the Chinese Military " Armed Forces and Society , Vol. 14 , No. 2 , 1988 , PP. 215 – 216.

٤٣. جمال مظلوم، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٨.

٤٤. د. نبيل سرور، " المؤسسة العسكرية الصينية وحماية انجازات حقبة الإصلاح والانفتاح"، مجلة الدفاع الوطني، الجمهورية اللبنانية، العدد: ١٣، يوليو ٢٠١٥.

٤٥. جون جيتنجز، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣١.

46. Jonathan R. Adelman "Revolution , Armies , and War" Political History, Colorado , Lynne Rienner Publisher , 1985 , PP: 95 – 98.

٤٧. ب. ر. بياريشيف، المجمع الصناعي – الحربي فى الولايات المتحدة الأمريكية، تعريب: رفعت السيوفي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ١٩٧٦، ص: ١٠.

٤٨. انظر بتوسع أكثر حول هذا الموضوع: المرجع السابق، ص ص: ١١٤ – ١١٩.

٤٩. المرجع السابق، ص: ١٣٧.

٥٠. المرجع السابق، ص ص: ١٢٤ - ١٢٩.

٥١. أندرو باسيفيتش، "الإمبراطورية الأمريكية"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ص: ٣٥ – ٤١.

٥٢. المرجع السابق، ص: ١٧١.

٥٣. يهودا بن مانير، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، ترجمة: مصطفي الرز، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٤٦.

٥٤. المرجع السابق، ص ص: ٥٨ – ٥٩.

٥٥. ب. ر. بياريشيف، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٥٥ – ٥٦.

٥٦. المرجع السابق، ص: ٨٨.

٥٧. المرجع السابق، ص ص: ٨٩ – ٩٠.

٥٨. ديك تشيني، في زماني.. مذكرات شخصية وسياسية، تعريب: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ص: ٢٧٤ – ٢٨٩.

٥٩. ب. ر. بياريشيف، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٧.

٦٠. المرجع السابق، ص ص: ٣٤ – ٣٥.

٦١. المرجع السابق، ص: ٣٥.

٦٢. المرجع السابق، ص ص: ٥١ – ٥٢.

٦٣. المرجع السابق، ص ص ١١٨ – ١١٩.

٦٤. انظر بتفصيل أكثر حول هذا الموضوع: اندرو باسيفيتش، مرجع سبق ذكره، فصل " ظهور الحكام العسكريين"، ص ص: ٢١٩ – ٢٥٨.

٦٥. أندرو باسيفيتش، مرجع سابق، ص: ٢٢٩.

٦٦. المرجع السابق، ص ص: ٢١٢ – ٢١٤.

٦٧. شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٩١ – ٩٤.

68. Michael W. Sherraden "Military Participation in a Youth Employment Program. the Civilian Conservative Corps" Armed Forces and Society , Vol. 7 , No. 2 , 1981 , PP. 227 – 245.

٦٩. موقع "US Army Corps of Engineers" على شبكة الانترنت وهو: https://www.usace.army.mil

٧٠. محمد عبدالخالق قشقوش، "الدور الاقتصادي للجيوش" مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد: ٥٢، ٢٣ فبراير ٢٠١٤.

٧١. صحيفة الأهرام، العدد ٤٤٧٩٦، بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٩، ص: ٤.

٧٢. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ٢٠١٣، الطبعة العربية صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص: ١٩١.

٧٣. المرجع السابق، ص: ١٨٩.

٧٤. المرجع السابق، ص: ١٩٦.

٧٥. امطانس شحادة وإيناس الخطيب، "النخب الاقتصادية فى المشهد السياسي الإسرائيلي" أوراق بحثية، برنامج دراسات إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا، نوفمبر ٢٠١٣، ص ص: ٩ – ١٠.

٧٦. د. أمل الجمال، "مصادر قوة المستوطنين اليهود فى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، صيف ٢٠١٢، العدد ٩١، ص: ٩٤.

٧٧. د. عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الجزء السابع، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص، ١٨٦.

٧٨. رنا جمال سلمان الزهار، تطور الاقتصاد الصهيوني فى فلسطين ١٨٨٢ – ١٩٤٨، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين المحتلة، ٢٠١١، ص: ١٧.

٧٩. المرجع السابق، ص: ٣٤.

٨٠. هند أمين البديري، "أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ.. دراسة وثائقية"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص: ٢٢١ – ٢٢٢.

٨١. رنا جمال سلمان، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٨.

٨٢. د. عبدالوهاب المسيري، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٦.

٨٣. المرجع السابق، ص ص: ١٩٠ – ١٩٢.

٨٤. وحيد محمد مهدي عامر، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٧.

٨٥. الهيئة العامة للاستعلامات، "بنية القوة العسكرية الإسرائيلية ومصادر تمويلها"، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص: ٣٤ – ٣٥.

٨٦. انظر بتفصيل أكثر هند البديري، مرجع سبق ذكره، ص: ٢١٩ – رنا جمال سلمان، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٢ - إبراهيم العابد، الموشاف.. القرى التعاونية فى إسرائيل، بيروت، لبنان، ١٩٦٨ – د. عبدالوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، القاهرة، ١٩٧٥.

٨٧. احمد بهاء الدين، وتحطمت الأسطورة عند الظهر، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٩٧.

٨٨. يهودا بن مائير، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٩.

٨٩. د. صفا محمود عبدالعال، التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص، ٢٢٧ – ٢٢٨.

٩٠. د. عدنان عبدالرحمن أبو عامر، مراكز البحث العلمي في إسرائيل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص: ٧٣.

٩١. المرجع السابق، ص ص: ١٠٧ – ١٠٨.

٩٢. المرجع السابق، ص: ١٠٢.

٩٣. د. عبدالوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٥، ص: ١٥٧.

٩٤. احمد بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص، ١٧٦ – ١٧٧.

٩٥. د. عماد جاد، أحمد السيد النجار وآخرون، إسرائيل الآن، ومنذ نصف قرن، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص: ٣٨٦ – ٣٨٩.

٩٦. يهودا بن مائير، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٣٢٢ – ٣٢٣.

٩٧. امطانس شحادة وإيناس الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٦.

٩٨. يهودا بن مائير، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١١ – ١٢، (ويضرب المؤلف كثيرًا من الأمثلة حول هذا الموضوع).

٩٩. المرجع السابق، ص: ١٨٤.

١٠٠. المرجع السابق، ص ص: ١٩٨ – ١٩٩.

١٠١. المرجع السابق، ص: ٢٠٤.

١٠٢. د. فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي لإسرائيل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص ١٨.

١٠٣. يهودا بن مائير، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥.

١٠٤. المرجع السابق، ص: ٣٦.

١٠٥. المرجع السابق، ص: ٣٧.

١٠٦. د أنور عبدالملك، مرجع سبق ذكره، ص: ٦١.

١٠٧. المرجع السابق، ص: ٦٤.

١٠٨. المرجع السابق، ص: ٦٧.

١٠٩. د. أنور عبدالملك، المجتمع المصري والجيش ١٩٥٢ – ١٩٦٧، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص: ٨٣.

١١٠. د. أحمد عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص: ١١.

١١١. د. جمال حماد، المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري ١٩٥٢ – ١٩٨٠، دراسة ضمن كتاب "الجيش والديمقراطية في مصر" المحرر الرئيسي د. احمد عبدالله، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص: ٣٣.

١١٢. المرجع السابق، ص: ١٢.

١١٣. د. أنور عبدالملك، المجتمع المصري والجيش ١٩٥٢ – ١٩٦٧، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢٠ ٢١.

١١٤. د. جمال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: ٦٦.

١١٥. المرجع السابق، ص: ٣٥.

١١٦. المرجع السابق، ص: ٤٤.

١١٧. د. إبراهيم شكيب، " شكراً أيها السادة "، صحيفة الأهالي (وهي الصحيفة الرسمية لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي)، عدد بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٨٤، ونص المقال بالكامل فى: أحمد عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٩٦ – ٩٩.

١١٨. المرجع السابق، ص: ٩٨.

١١٩. روبرت سبرنجبورج، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٣.

١٢٠. قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩.

١٢١. رئاسة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، " تقرير جهاز مشروعات الخدمة الوطنية " وزارة الدفاع، القاهرة، مارس، ١٩٨٣، ص ص: ٢ – ٣.

١٢٢. مدحت ماهر الهلالي، القوات المسلحة والتنمية فى مصر، كلية الدفاع الوطني، القاهرة، ١٩٨١، ص: ٨.

١٢٣. السيد محمد محمد جويد، دور القوات المسلحة فى التنمية الشاملة للدولة، كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٥، ص ص: ٤٧ – ٤٨.

١٢٤. د. يزيد الصايغ، الصناعة العسكرية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣، ص: ١٦٤.

١٢٥. جمال مظلوم، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٧.

١٢٦. صحيفة المصري اليوم، "التدريب المهني.. نوفر كوادر قادرة على إصلاح وتشغيل جميع الأسلحة"، حوار مع مدير إدارة التعليم والتدريب المهني بالقوات المسلحة (لواء أركان حرب / شكري حمدي احمد القمري)، عدد بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٥.

١٢٧. السيد محمد محمد جويد، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٠.

١٢٨. صحيفة الأهرام، "مدير سلاح الإشارة: حريصون على مواجهة حرب المعلومات"، حوار مع مدير سلاح الإشارة بالقوات المسلحة (اللواء أركان حرب / سيد محمد البرنس)، عدد ٢١ أبريل ٢٠١٠.

Armed Forces and Economy

Study of the economic role of the Egyptian armed forces

Dr. Ahmed Farouk Abbas
Lecturer, Economics Department, Al-Azhar University

Abstract:

The main task of the armed forces is to defend the homeland against any external aggression, since the middle of the 20th century; Egypt has fought four wars that have drained many of Egypt's resources and capabilities.

A state emerging from a period of British occupation that lasted more than 70 years preceded by a period of Turkish rule for four centuries, the cessation of the conflict with Israel marked the start of attention to Egypt's economic problems. The previous period had a negative impact on the Egyptian economy. Egypt, despite peace with Israel, maintained proper armed forces and maintained its weapons capabilities. National service projects in the armed forces was to achieve self-sufficiency of the Egyptian army in the agricultural and industrial products that needs.

Key words: Armed forces - Economic role of the armies - Military spending - Military manufacturing - National service projects.